جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المحدد الأمني في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية منذ فترة حكم حزب العدالة والتنمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطلبة :

- حنان بولسينة
- ياسمين قروي

إشراف الدكتور :

– جمال منصر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صورية تريمة	دكتورة	عنابة	رئيسا
جمال منصر	دكتور	عنابة	مشرفا ومقررا
خميس جديد	دكتور	عنابة	مناقشا

2013-2012

خطة الدراسة

المقدمـــة

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية.

المبحث الأول: تركيا الكمالية... من الخلافة إلى الدولة العلمانية.

المطلب الأول: واقع تركيا في ظل الخلافة العثمانية الإسلامية.

المطلب الثاني: العلمانية في تركيا.

المبحث الثاني: الكيان الصهيوني والبحث عن هوية إقليمية.

المطلب الأول: نشأة وامتداد الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية بالقوى الإقليمية.

المبحث الثالث: اعتراف تركيا بإسرائيل وبداية العلاقات التركية – الإسرائيلية.

المطلب الأول: الاعتراف التركي بإسرائيل.. دراسة في الأسباب والدوافع.

المطلب الثاني: بداية العلاقات التركية – الإسرائيلية.

الفصل الثاني: التحالف الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي وانعكاساته على أمن الطرفان.

المبحث الأول: مظاهر التحالف التركي – الإسرائيلي.

المطلب الأول: مظاهر التحالف في المجال العسكري الأمني.

المطلب الثاني: مظاهر الشراكة المائية بين تركيا وإسرائيل.

المبحث الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن تركيا.

المطلب الأول: الدوافع التركية من التحالف التركي – الإسرائيلي.

المطلب الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن تركيا.

المبحث الثالث: التحالف الإسرائيلي – التركي.. دراسة في الدوافع والانعكاسات.

المطلب الأول: دوافع التحالف الإسرائيلي نحو تركيا.

المطلب الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن إسرائيل.

الفصل الثالث: حزب العدالة والتنمية... دراسة في تحولات السياسة الخارجية التركية وتداعياتها على علاقتها الأمنية بإسرائيل

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في ظل حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: تأثير حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية لتحولات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الثالث: محددات وآليات السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية التركية الجديدة على علاقاتها الأمنية بإسرائيل.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ حكم حزب العدالة والتنمية إلى غاية 2011 .

المطلب الثاني: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد حادثة أسطول الحرية مايو 2010.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية التي تواجه التحالف التركي – الإسرائيلي.

المبحث الثالث: تركيا الجديدة والقضية الفلسطينية...دراسة في الواقع والآفاق و المعيقات.

المطلب الأول: واقع العلاقات التركية – العربية في ظل الإستراتيجية الجديدة لتركيا.

المطلب الثاني: تأثير تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية في القضية الفلسطينية.

المطلب الثالث: معيقات وآفاق علاقات تركيا الجديدة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

المبحث الرابع: اتجاهات مستقبلية للعلاقات الأمنية التركية – الإسرائيلية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي... الذي يبقي العلاقات تكتسي طابع التذبذب.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.. نمو العلاقات وتطورها إلى تحالف وثيق.

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي.. توتر العلاقات والتنافس بين الحليفان.

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

اكتسبت تركيا مكانة هامة أثناء الحرب الباردة خاصة لدى الغرب نتيجة للموقع الاستراتيجي التي كانت تتمتع به، بإشرافها على مضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي سيطرتها على المدخل الجنوبي لسواحل جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا. الأمر الذي شجع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل بتوقيع اتفاقات تعاون معها مما جعل العلاقات التركية الإسرائيلية متقاربة. ولعل أكبر دليل على ذلك هو اعتراف تركيا بإسرائيل سنة 1949، وقد عينت في تل أبيب ممثلا سنة 1952 وتم تبادل السفراء بينهما والاتفاق على بناء استراتيجيات متعددة المجالات خاصة منها على المستويين العسكري والأمني، ونتيجة للمكانة البارزة التي أولتها الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا تم قبولها كعضو في حلف الناتو سنة 1952 واعتبارها ثاني أكبر قوة عسكرية في الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي حفز إسرائيل أكثر على توطيد علاقاتها بتركيا نظرا لتبادل المصالح المشتركة بينهما في المنطقة.

غير أن دور أنقرة الاستراتيجي تراجع، وتراجع معه اهتمام حلف شمال الأطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا، إلا أنها تمكنت من استعادة جزء من مكانتها لدى واشنطن بعد حرب الخليج الثانية، وذلك لمساهمتها في فرض الحضر الجوي على العراق عن طريق تقديم قواعدها الجوية للطائرات الأمريكية والبريطانية كذلك باستغلال أنقرة للموقف الغربي من إيران في تسويق دور أساسي لها في المنطقة والتي سعت عبره للحصول على الدعم المالي والاقتصادي العسكري المطلوب لتعزيز نظامها.

واثر كل هذا برز التحالف التركي الإسرائيلي ليضع تركيا في قلب إستراتيجية واشنطن الشرق أوسطية، وبالتالي دخلت تركيا مع إسرائيل في مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي اثر توقيع الدولتين اتفاقا للتعاون العسكري سنة 1996 وما تلاه من اتفاقيات مكملة له.

وقد ثمنت هذه الاتفاقيات بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين الدولتين طبقا لبيان وزارة الدفاع الإسرائيلية، يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار والتي استهدفت كل من سوريا والعراق وإيران.

غير أن تركيا خاصة اثر ظهور حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي وفوزه بأغلبية المقاعد في البرلمان التركي سنة 2002، انتهجت سياسة جديدة ترمي إلى تلطيف علاقاتها خاصة مع دول

الجوار الإقليمية وإنهاء علاقات التوتر معها خاصة عند رفضها كعضو داخل الاتحاد الأوروبي والرغبة في إبقائها كشريك مهمش في أوروبا، الأمر الذي لم تقبله تركيا وبالتالي توجهها نحو تبني سياسات تعاونية جديدة مع دول الجوار الإقليمي خاصة اثر التجاوب العربي الكبير لسياستها الجديدة، وهو ما حفز تركيا وجعلها تتبنى سياسات تبدو منافية للمصالح الإسرائيلية، وهذا ما يوحي بتراجع علاقاتها مع إسرائيل وبقائها في مد وجزر تتغير بتغير الأحداث والوقائع الدولية ومصالحهما الحيوية، الأمر الذي خلق تحديات ورهانات في طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث أنه من جهة حزب العدالة والتنمية غير مستعد للتضحية بدور تركيا الإقليمي الجديد وتبنيه لسياسة الانفتاح على الجوار في مقابل رغبة إسرائيل بإبقائها كحليف رئيسي لتجسيد سياسة الهيمنة والسيطرة والتوسع التي تتحقق بدعم تركيا لها، وعليه فإن تراجع التحالف التركي الإسرائيلي قد يدخل إسرائيل في عزلة إقليمية، ولعل الأمر الذي يزيد من ريبة إسرائيل وتخوفها من ذلك هو ما تتمتع به تركيا من دعم ومباركة من قبل العالم العربي لسياستها الانفتاحية التي تروج لأدائها الدور الإقليمي البارز على أن تبقى في تهميش أوروبي وغربي لها، هذا ما خلق أزمة ثقة بين الحليفين وما جعل إسرائيل تباشر بسياسة مضادة لذلك.

بناءا على ما سبق يتضح أن الدراسة تتمحور حول دور المحدد الأمني التركي – الإسرائيلي ومدى تأثيره على تقدم أو تراجع أو قطع العلاقات القائمة بينهما نظرا لما تقتضيه الوقائع والسياسات المنتهجة لكليهما، وبتغير التهديدات والتوجهات ومصالح كلا منهما في المنطقة – منطقة الشرق الأوسط – خاصة، والعالم بأسره عامة، ولعل تلقي تركيا للرفض الأوروبي لها خلق رهانات وتحديات كبيرة تؤثر على طبيعة تحالفها مع إسرائيل وبالتالي تعقدها على ما كانت عليه سابقا.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية موضوع الدراسة في مجالين:

- **الأهمية العلمية:**

- تخص هذه الدراسة فاعلين من أهم الفواعل الدولية في منطقة الشرق الأوسط المدعمان من قبل أكبر قوة عالمية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إبراز للباحث دور التحالف التركي الإسرائيلي ومدى تأثيره على منطقة الشرق الأوسط خاصة ودول العالم عامة.
- كما تحظى هذه الدراسة بأهمية أكبر خاصة في ظل فوز حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي لسنة 2002، وبالتالي التغير في التوجه التركي الغربي خاصة بعدما لوقي برفض أوروبي كبير وعودتها لمنطقة الشرق الأوسط والذي شكل منعطفا حاسما ونقطة تحول هامة في طبيعة التحالف التركي الإسرائيلي، الأمر الذي خلق نوعا من التعقيد في طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية.
- من خلال هذه الدراسة يتضح مدى فعالية الإستراتيجية الأمريكية وقدرتها على التأثير في العالم عامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، كما يتضح ذلك إثر دعمها للتحالف التركي – الإسرائيلي الذي يعد بمثابة المدعم للمشروع الغربي في منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما يجسد لعامل الهيمنة والقوة في العلاقات الدولية ودورها في تحقيق الأمن ومصالح القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أقامت علاقات تحالف لكل من تركيا وإسرائيل لخدمة مصالحها الحيوية في المنطقة.

الأهمية العملية:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في كون أنها تخدم الباحث ورغبته في مجال التخصص وإكمال الدراسة مستقبلا، والتي عن طريقها يحاول الباحث الكشف عن فحوى أكبر علاقات التحالف تعقيدا وأصعبها تأثيرا على منطقة الشرق الأوسط وما لها من انعكاس على العالم ككل، ويحاول الباحث التنويه بمدى خطورة هكذا تحالف حتى يسهل تجنب تداعياته مستقبلا عن طريق العمل على إيجاد آليات تحول دون تأثير هذا التحالف بالسلب على أمن المنطقة وأمن العالم بأسره، وبالتالي إفشال المشروع الغربي الكبير في منطقة الشرق الأوسط، وإخراجها من حالة التوتر التي عانت ولا تزال تعاني منها حاليا.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية:**

نظرا لكون حقل التخصص يحوي هكذا موضوع، وما له من أهمية بالغة في الساحة الدولية، خاصة بعد المماطلة الأوروبية واستبعاد تركيا من دائرتها بضمها للاتحاد الأوروبي. الأمر الذي شكل نقطة تحول هامة في تأثيره على سير وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية، ومن جهة أخرى أن تركيا تشكل أهمية بالغة للقوى الغربية، الأمر الذي خلق علاقات بينهما تتصف بالديناميكية، تارة تتوطد وتارة أخرى تضعف في مد وجزر تمتد كلما وجدت مصالحهما وتتقلص في حال المساس بمصالحهما، ولعل هذا ما يجسده الواقع خاصة من خلال تغير توجه تركيا في سياساتها الخارجية مع الغرب كرد على تهميشها من قبله وإتباعها لسياسة تصفير الخلافات مع الدول المجاورة لها وسياسة الانفتاح على دول العالم، ولعل ترحيب الدول العربية بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وتنصيبها له خلق حوافز عديدة لها وبالتالي خلق تحديات ورهانات جديدة تواجه أمن كلا الحليفان التركي والإسرائيلي، الأمر الذي زاد من حيوية ومرونة هكذا موضوع التي تخلق عنصرا مشوقا للدراسة والتطلع على طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية وتتبعها.

- **الأسباب الذاتية:**

- تكمن الأسباب الذاتية في الرغبة في الإسهام بمرجع علمي جديد لإثراء المكتبة الوطنية والعربية، وكذلك التدريب على الربط المنطقي للأدوات العلمية التي استخدمها الباحث في حقل تخصصه، من أجل كسب مهارة التحليل العملي وخوض تجربة جديدة نحو البحث والتأليف العلمي.
- الميول الشخصي إلى معرفة تطورات السياسة التركية الجديدة وديناميكياتها وتفاعلاتها في الساحة الدولية، وكذا طبيعة العلاقة الجديدة التي تربطها بإسرائيل.
- تعتبر الفترة الممتدة من 2002 وما بعدها نقطة حاسمة في تأثيرها على طبيعة التحالف التركي – الإسرائيلي نتيجة لما شهده هذا الأخير من أحداث لم يشهدها تاريخه من قبل، نتيجة لما جاء به حزب العدالة والتنمية من سياسات جديدة وما تبعها من تداعيات على أمن طرفا التحالف وهو ما زاد الباحث أكثر فضولا لتفحص هكذا موضوع، والغوص في حيثياته للتعرف على طبيعته نظرا لكونه أصبح يشكل خطرا كبيرا على منطقة الشرق الأوسط وماله من انعكاسات خارجية.

الإشكـاليـــة: وعليه نطرح الإشكال التالي:

- **هل للتطورات الداخلية في تركيا وتوجهات سياستها الخارجية الجديدة تأثير على علاقاتها الأمنية بإسرائيل؟.**

وبناءا على هذا نطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي ظروف نشأة العلاقات التركية – الإسرائيلية؟.
- ما مدى تأثير عدم التجانس التركي – الإسرائيلي في المواقف والمصالح على سياستهما التعاونية الإستراتيجية وكذا على أمنهما؟.
- ما هو واقع ومستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل فوز حزب العدالة والتنمية؟.
- هل للمحدد الأمني دور في عدم استقرار التحالف التركي – الإسرائيلي؟.
- هل ستنجح إسرائيل في إعادة الحليف التركي إلى لعب دوره التقليدي والتخلي عن سياسته الإقليمية الجديدة؟.

الفرضيـــات: لمعالجة الإشكالية نطرح **الفرضيات** التالية:

- كلما زاد عدم التجانس في المصالح بين قوتين إقليميتين، كلما اتجهت قوة العلاقة بينهما إلى التراجع.
- ترتبط العلاقة بين قوتين إقليميتين بمدى علاقة كل منهما بالقوة العظمى في النظام الدولي.
- كلما اتجهت قوة إقليمية إلى البحث عن الاعتراف الإقليمي، كلما دفعها ذلك إلى تنازلات في علاقتها بباقي القوى الإقليمية.
- التغير في التوجهات السياسية لقوة إقليمية، يجرها لتبني استراتيجيات مواكبة للتغيرات في علاقاتها الداخلية والخارجية.

النطاق الزمني للدراسة:

استهدف الباحث في دراسته لهذا الموضوع الفترة الزمنية الممتدة من 2002 وما بعدها، باعتبارها فترة حيوية في تاريخ التحالف التركي – الإسرائيلي نتيجة لوصول الإسلاميين للسلطة، بعدما كان التحالف قائم برعاية النخبة العسكرية التي كانت تسيطر على الحياة السياسية في تركيا المساندة للنظام العلماني. وهو ما خلق رهانات وتحديات كبيرة التي تواجه التحالف التركي – الإسرائيلي نتيجة لما تبع حزب العدالة

والتنمية من توجهات سياسية جديدة أغلبها منافي للخطط والتوجهات الغربية في المنطقة، وهو ما عبر عنه قلق القادة والمسؤولين الإسرائيليين، ولعل ما زاد الموضوع أكثر أهمية لتناوله في هذه الفترة هو سلسلة الأزمات التي عانت ولا تزال تعاني منها المنطقة، التي تعد منطقة اشتعال باعتبارها محط أنظار وأطماع الدول الغربية.

المنـاهـج والمقـاربات:

اقتضت الدراسة توظيف كل من المنهج التاريخي والمنهج المقارن، **بالنسبة للمنهج التاريخي** كون موضوع الدراسة المعنون تحت اسم "المحدد الأمني في العلاقات التركية – الإسرائيلية" استدعى على الباحث ضرورة الرجوع إلى تاريخ الدولة العثمانية مرورا بالعلمانية في تركيا ووصولا لتركيا الجديدة كما هو الشأن بالنسبة لدراسة تاريخ اليهود منذ نشأتهم والتطرق لظروف قيام الكيان الصهيوني وصولا لبناء العلاقات إسرائيل بتركيا الجديدة بمعنى آخر عن طريقه تم تتبع أحداث في فترات زمنية معينة وما لهذه الأخيرة من دور بارز في تطور علاقات تركيا بإسرائيل، **أما بالنسبة للمنهج المقارن** والذي من خلاله تم المقارنة بين كل فترة من فترات علاقات تركيا بإسرائيل خاصة وأن موضوع الدراسة يتسم بالديناميكية واللااستقرار في علاقة تركيا بإسرائيل، مما أضفى عليها طابع التذبذب. وهو ما يستحق تفحصه بشكل زمني دقيق ومقارنة التحالف التركي – الإسرائيلي من زمن لآخر حتى يسهل على الباحث معرفة أي مسار تتخذه العلاقات التركية – الإسرائيلية ومعرفة فحواها.

بالإضافة إلى استعمال المنهج الإحصائي باعتباره المنهج الذي يحاول تحليل العديد من المعطيات الكمية الممتدة على المكان والزمان وتمثيلها بأرقام تعبر عن الكيف وهو منهج يقتصد الوقت والمال خاصة في عصر المعلوماتية، وعلى هذا الأساس تم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة نتيجة للأرقام التي اعتمدها الباحث في إحصائه لأهم المبالغ المالية التي أنفقتها البلدان في مختلف المشاريع المشتركة بينهما كما اعتمدها الباحث في ذكره لمجمل أرقام الأسلحة المزودة من قبل إسرائيل لتركيا بشتى أنواعها بالإضافة إلى مختلف الأرقام المعبرة عن مختلف الصادرات والواردات المتبادلة بين طرفا التحالف في شتى المجالات والإشارة لعدد المشاريع المائية ومبالغها المالية والأموال التي تم إنفاقها على المناورات العسكرية وعددها بالإضافة إلى الأرقام المعبرة عن تكاليف المشاريع الاقتصادية وغيرها من المعطيات الكمية المعبر عنها بالأرقام الإحصائية التي استدعى توظيفها في هكذا دراسة.

أما فيما يخص المقاربات المستخدمة في هذه الدراسة، فقد وظفت المقاربة الواقعية الأمنية والمقاربة الليبرالية النفعية.

المقاربة الواقعية (الأمنية):

لقد استحوذت النظرية الواقعية على مساحة كبيرة من النقاشات والانتقادات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويرها من جهة، وفي بقائها واستمراريتها من جهة أخرى، وهو ما جعلها ولفترة زمنية طويلة بأن تهيمن على جل النظريات في حقل العلاقات الدولية، وما أكسبها قيمة تفسيرية كبيرة هو هيمنتها على جل التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية خاصة منها المتعلقة بالنزاع والحرب، وكذا المقاربات والنظريات الجزئية، كالتكامل، السياسة الخارجية والأمن. وعليه فالمقاربة المقدمة للتحليل في هذه الدراسة لا تشتمل على كل المسلمات والفرضيات الأساسية لهذه النظرية، بقدر ما تشمل الجزء الذي يهمنا في التحليل هو تفسير توجهات السياسة الخارجية الأمنية، حيث تنطلق في تفسيرها من أن طبيعة الفاعل تتخذ شكل نموذج الفاعل العقلاني الذي يبني سلوكه على أساس حسابات عقلانية لكل الموارد المتاحة لديه، لتحقيق الأهداف التي تكون واضحة ومسطرة مسبقا، كما أنها تتصور أن هذا الفاعل يتصرف أيضا من مصلحته الذاتية أو بصفة أخص انطلاقا من أهدافه، بحيث يسعى هذا الفاعل على أن تكون أفعاله رشيدة أن يضمنها بحساب التكاليف والفوائد المرجوة من سلوكه، وتحقيق الأهداف بحد أدنى من التكاليف.

كما تنطلق هذه المقاربة من أن مستوى التحليل الذي يفرض نفسه هنا، يتبع شكلا أفقيا ينطلق من القمة إلى القاعدة أي من منظور النظام الدولي، المفتاح الأساسي لفهم سلوك الدول المرهونة بفهم الحوافز والقيود والمعايير التي هي خارج الإطار المحلي (الدولة) خاصة بعد زوال الثنائية القطبية، وبالتالي هدف الدولة في الفوضى التي تطبع هذا النظام الدولي هو تحقيق مصلحتها الذاتية، وكحد أدنى لهذا الهدف هو ضمان البقاء من خلال الحفاظ على أمنها القومي وسلامة أراضيها.

بالنظر إلى السياسة الخارجية التركية من هذه المقاربة، نجد أن تركيا قد وجدت نفسها بعد الحرب الباردة وبشكل مفاجئ في مركز مهم جدا أي أنها تحولت في فترة قياسية من الهامش إلى المركز، هذا من ناحية[1]، ومن ناحية أخرى وضعت هذه البيئة الجيوسياسية الجديدة دوائر السياسة الخارجية التركية

[1] – عبد المالك محزم، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"، مذكرة ماجستير منشورة، الحاج لخضر، جامعة باتنة، 2009، ص 52.

أمام ارتباك هائل، وأمام احتمالات صعبة وغامضة، كونها واقعة بين مجموعة من الأخطار الداخلية والخارجية[1]، وفي المقابل يرى الدارس بأن السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي تتمثل في فرض إسرائيل نفسها على دول العالم خاصة أطماعها في منطقة الشرق الأوسط من خلال تطلعها لتحقيق مصالحها في المنطقة عبر بناء علاقات مع تركيا ودول الجوار الإقليمي.

فالسياسة الخارجية والأمنية التركية في الفترة الحالية ومن منظور هذه المقاربة حان لها أن تعتمد على نفسها باعتبارها قوة إقليمية في تحقيق أمنها وأهدافها التي تقاطعت مع حلفائها الغربيين، كما أنها لم تعد مصدر أمن لسياسات الاتحاد الأوروبي، وبإلقاء نظرة سريعة في السياسة الخارجية التركية لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالأمن يكشف عن نمط جديد من السلوك الخارجي المبني على الواقعية والمصلحة الوطنية في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.

وعلى ضوء هذه المقاربة تسعى تركيا إلى صياغة أهداف واضحة للتعامل مع هذه البيئة، وتحاول الاستفادة منها لتبرز كقوة إقليمية من خلال محاولة إدارة التفاعلات الإقليمية بما يخدم مصلحتها القومية، هذا من جهة، ومن جهة النضال الحثيث لتصبح قوة إقليمية يستوجب عليها صياغة سياسات عقلانية لمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل التي قد تكون حجر عثرة أمام هذا الدور.[2]

آلية ميزان القوى (في الشرق الأوسط):

تعتبر نظرية **ميزان القوى** * من أقدم التفسيرات في العلاقات الدولية وأعرقها، حيث تعود أصولها إلى فكرة التوازن في آليات السياسة الدولية، وكانت ممارسة التوازن مألوفة لدى قدماء اليونان.

وعليه هذه المقاربة التي تمثل الآلية التي تسمح لطرف معين من اكتساب هامش من القوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزعة على نحو غير متساوي، وفي الواقع بالرغم من أن هناك تصنيفات مختلفة تعبر عن أنماط مثالية قد لا توجد بشكلها الجامد كما هي عليه في الواقع، وإنما يمكن الاستناد إلى ملامح مختلفة لها في تحليل نمط علاقات القوة القائم في العالم خلال فترة ما، خاصة في الفترات

[1] – محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 21.

[2] – عبد المالك محزم ، مرجع سابق، ص 53.

الانتقالية التي تتسم بالديناميكية، فقد كان النظام الدولي يبدو بعد انهيار القطبية الثنائية عام 1991، وكأنه يتجه نحو تعددية أقطاب قبل أن تتضح سيطرة الولايات المتحدة، كما أن سيطرتها هي في النهاية ناقضة، وتتعرض لتحديات مثيرة، فهناك مراكز قوى مختلفة تشكل شبكة تأثير اقتصادية، عسكرية، إعلامية معقدة وفاعلون غير دوليين يمارسون أفعالا غير مسبوقة في التأثير على الدول، بما يجعل نظام القطب الأوحد في الحالي مختلفة تماما عما كان عليه تاريخيا، وفي هذا الصدد يقول "صامويل هنتنغتون": "إن جهود القوى العظمى لخلق نظام أحادي القطبية، حفز بشكل كبير لبروز جهود قوى عظمى تسعى إلى إيجاد نظام واحد متعدد القوى، عمليا كل القوى الإقليمية تؤكد تواجدها بترويجها المتزايد لمصالحها الخاصة التي تتضارب في الكثير من الأحيان مع المصالح الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة العالمية التي اتبعتها بعد نهاية الحرب الباردة وفي تحركها بشكل أحادي في العالم... الذي بدا يشهد تغيرا نحو التعددية القطبية والتي ستصبح واقعا بعد عقدين من الزمن على الأقل".[1]

وبناءا على ما سبق تشهد أقاليم العالم المختلفة أنماطا متنوعة لعلاقات القوة الإقليمية أو بأشكال معدلة لما كانت عليه في السابق، لها. وفي هذا الصدد يقول "ميرش هايمر": "الدول التي تزيد من سيطرتها الإقليمية لها أهداف أخرى واسعة تمثل في منع أي تواجد جغرافي آخر الذي تسيطر عليه قوى عظمى أخرى والهيمنة الإقليمية بكلمة أخرى، هي منع بروز منافسين جدد، وبدلا من ذلك ضرورة الإبقاء على هذه المناطق مقسمة لكي تتنافس فيما بينها، وتضعف لكي لا تنافس القوى العظمى".

تركيا من منظور توازن القوى في الشرق الأوسط لم يكن الخيار المتاح لها، بل لطالما كانت تركيا تنأى عن القضايا التي هي خارج حدودها، وتجنب التورط الإقليمي، لكن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي بقيت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الخارجية الوحيدة في المنطقة، وأدت حرب الخليج الثانية 1991، إلى تغيير موازين القوة بين الدول، عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية. الأمر الذي حتم على تركيا أن تكون قوة إقليمية تحاول على الأقل أن تكون أحد موازينه أو أحد دفتيه لترجيحه بما يتوافق

---

*– **ميزان القوى:** قدم "مارتن وايت" تسعة معان مختلفة لهذا المصطلح: توزيع متوازن للقوى، المبدأ القائل بوجوب التوزيع المتوازن للقوى، التوزيع الراهن للقوى (توزيع محتمل للقوى)، مبدأ التوسع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء، المبدأ القائل أنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزعة على نحو غير متساو، دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساو للقوى، ميزة خاصة في التوزيع في التوزيع القائم للقوى، الغلبة (السيطرة) ونزعة متأصلة للسياسة الدولية لإيجاد توزيع متساو للقوى.

[1]– عبد المالك محزم ، مرجع سابق، ص 57 .

ومصالحه الوطنية، فهي أمام معضلة عدم التوازن على صعيد القوة العسكرية والإستراتيجية عامة، داخل الشرق الأوسط بوجود إيران وإسرائيل وروسيا. وهذه المعضلة لا تفضي إلى الأمن بل إلى غيابه، ذلك أن انعدام التوازن يدفع تلقائيا باتجاه زيادة الهواجس الأمنية، التي تدفع هي الأخرى باتجاه البحث المستمر عن مصادر القوة المكتسبة.[1]

المقاربة الليبرالية النفعية (مقاربة الشراكة العالمية ومسؤولية النخب الحاكمة):

تنطلق هذه المقاربة من أنه على درجة المسؤولية التي تظهرها النخب الحاكمة وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عموما والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، تتوقف فرصتها في الحصول على موقع في هذه الشراكة، وبقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فعال للتعاون الإقليمي بقدر ما تساهم في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها وليس داخل حدودها القطرية، بل تحظى بقدر أكبر من المصداقية، وتزداد فرص حصولها على الشرعية الإقليمية والدولية.

يمكن أن نجد لهذه المقاربة أساسها النظري في المدرسة الليبرالية (النفعية)، والتي تتمثل في نموذج الفاعل العقلاني الذي يبنى سلوكه على حساب التكلفة والهدف، كما أن سلوكها يتبع أو يشكل بدءا من الأسفل إلى الأعلى، وذلك انطلاقا من القطاعات الاجتماعية (المنظمات، الأفراد، النخب، النظام السياسي والإداري)، ثم الوصول إلى فهم الكل والتركيبة الشاملة للنظام الدولي.[2]

والليبرالية النفعية لا تنفي أن الدولة وسلوكها مقيد وخاضع للضغوط الدولية، لكن تقول أيضا أن السياسة الخارجية هي في الأساس من مهام الدولة (سياسة تصنع في الداخل) أي تقع في البيئة الداخلية للدول[3]، فلفهم السياسة الخارجية لأي دولة يجب البحث عن الأهداف التي تحددها مصالح الأطراف المهيمنة في المجتمع، وهي أيضا تستبدل الدولة كفاعل وحيد بالفعاليات الاجتماعية، والتي يقصد بها مجموعة الأطراف المجتمعية الفاعلة في الساحة الداخلية، وهنا لم يعد هدف الدولة هو البقاء والحفاظ على أمنها من الأخطار الخارجية فحسب، بل توسيع صلاحياتها الخارجية بما يخدم مصالحها الخاصة

---

[1] – عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص57– 59.

[2] – عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص 54.

[3] – جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة، 2004)، ص 8.

من خلال الاندماج في الأسواق العالمية، وبالتالي أكبر مكسب هو البحث عن المنفعة التي تشكل الهدف الرئيسي لجميع قطاعات المجتمع.[1]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية والأمنية التركية من هذه المقاربة، نجد أنه على تركيا أن تتبنى سياسات تعاونية مع دول جوارها وذلك لربطها في إطار تعاوني الذي تتقاطع فيه المصالح الإقليمية، وبالتالي يستحيل أن تكون هنا خلافات. وبما أن تركيا هي الدولة التي لها مؤهلات لقيادة مثل هذه التكتلات فعليها أن تأخذ بزمام المبادرة، كما أنه من هذه المقاربة يمكن أن تفتح لتركيا آفاق تعاونية جديدة للتحرك إقليميا، فنجد اقتراح "تورغوت أوزال" الرئيس التركي الأسبق، مشروع إقامة منطقة تعاون اقتصادي للدول القريبة والمطلة على البحر الأسود، وقد قطعت هذه المنطقة شوطا كبيرا لأن تصبح منطقة إقليمية فاعلة.[2] كما يجد صاحب البحث أن التعاون الإسرائيلي مع العديد من دول الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط هو بحثا عن هوية إقليمية في الشرق الأوسط ومساندة منها للتصدي للقوة العربية وضحدها من اجل تحقيقها للمشروع الشرق أوسطي الجديد ومن بين هذه الدول نذكر في مقدمتها" تركيا، إثيوبيا وإيران.

وعليه يمكن لتركيا أن تبلور علاقات تعاونية مع الدول العربية والشرق الأوسط بما يكفل لها الحل السلمي للعديد من القضايا العالقة خاصة منها قضايا تفكك العراق والمشكل مع إيران وسوريا والمشكلة الكردية على وجه الخصوص. والنقطة المركزية في هذه المقاربة هي تحويل الجوار الإقليمي من مناطق نزاع محتملة إلى مناطق تعاون، إذن فالتعاون الإقليمي هو فعليا مدرسة للتفكير الذي يعالج التفاعل الإقليمي من منظور سلمي وتعاوني بين دول منطقة معينة، كما أنه يجعل من النزاع أمرا غير مرغوب في أي منطقة في العالم.[3] فمن وجهة نظر الدارس يستنتج أن الأمن في ظل التوسع والتعمق في مستويات التحليل والأجندة الأمنية أصبح مرتبطا بالجميع، فأمن دولة ما هو من أمن دولة أخرى حتى وان ارتبط ذلك بوضعها الداخلي، نتيجة لإمكانية امتداد التهديد من المحلي إلى الإقليمي وحتى الدولي كما هو الوضع حاليا بالنسبة لسوريا، وما له من تداعيات على دول الجوار الإقليمي وفي مقدمتها تركيا، وهو ما يفسر الجهود التي تسعى إليها جاهدة من أجل تنسيقها مع دول الجوار الإقليمي وتفاديها للتداعيات السلبية اللازمة.

---

[1] – عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص ص 54–55.

[2] – محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول**، مرجع سابق، ص 20.

[3] – عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص 56.

أدبيـات الـدراســة:

- **جهاد عودة، التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي:** جاءت الدراسة من خلال تناول الباحث لمفهوم التحالف في النظام الدولي ومختلف أعراضه، كما خص دراسته بالعلاقات التركية – الإسرائيلية كإطار عام وتعمق في الدراسة من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للعلاقات التركية – الإسرائيلية ودوافع التحالف لكل من إسرائيل وتركيا، وانتهى بتناول موقف الأطراف المختلفة من الاتفاق.
- **جلال عبد الله معوض، التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي:** تناول الباحث هنا طبيعة الاتفاق التركي – الإسرائيلي ومختلف بنوده، وتطرق إلى مختلف مظاهر التعاون بين تركيا وإسرائيل سواء مختلف المجالات الاقتصادية والمجال الاستخباراتي خاصة في المجال العسكري والأمني، وأشار إلى انعكاسات وتأثير التحالف على الدول العربية.
- **رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية:** تأتي هذه الدراسة لفهم طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على المنطقة العربية من خلال قراءة هذه العلاقة عبر عقود مضت، وتحليل واقع العلاقات بهدف استشراف مستقبلها القريب والمتوسط. وتحاول الدراسة تقديم تحليلات حول العلاقات التركية – الإسرائيلية، أهمها تبيان أهم دوافع تركيا وإسرائيل من إقامة العلاقات واستمرارها بينهما، وأثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على تلك العلاقات، وتأثير العلاقات على كل من الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سعي الدراسة إلى قراءة مستقبل العلاقة بين الدولتين، وهل ستكون على شكل تنافس أو تحالف؟.

- **Bruce Maddy, Weitzman and Asher Susser, Turkish – Israeli Relations in a Trans – Atlantic Context (2005):**

حاول الباحث في هذه الدراسة تبيان العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مدعم رئيسي للتحالف بين البلدين، بالإضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي في هذه العلاقات، كما تناول الباحث بشكل مفصل تأثير التحالف التركي– الإسرائيلي على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، مسلطا بذلك الضوء على كل المشاكل المتعلقة بالمنطقة والتي تتصدرها المشكلة المائية.

- **Gencer Özcan, Turkish – Israeli Relations in crisis: How to cut the gordian knot? (2011):**

تطرق الباحث في هذه المقالة إلى أهم الأحداث التي ساهمت خاصة في تأزم علاقات تركيا بإسرائيل منها ما مارسته هذه الأخيرة على قطاع غزة نهاية 2008 جراء فرضها للحصار عليها، بالإضافة إلى الاهانة التي تلقاها السفير التركي سنة 2009 في إسرائيل، كما استذل الباحث في دراسته هذه على تغيير تركيا لمواقفها وتوجهاتها تجاه الغرب، بقرارها تجاه الحرب على العراق الذي كان مخالفا لإسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعكس مصالح الحليفان في المنطقة.

و من هنا جاءت دراسة موضوع المحدد الأمني في العلاقات التركية الإسرائيلية في إطار مختلف عن الدراسات السابقة .

تقسيم الدراسة:

في محاولة لمعالجة لهذا الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تتصدرها بعض المقاربات والمفاهيم المفتاحية المتعلقة بموضوع الدراسة.

بالنسبة **للفصل الأول** فقد تضمن ثلاثة مباحث، أحاط الأول بواقع تركيا منذ العهد العثماني إلى تركيا الكمالية، وتعلق المبحث الثاني بظروف نشأة الكيان الصهيوني وظهوره ومحاولة رصده لتحالفات إقليمية مع دول الجوار الإقليمي بحثا عن دعم وهوية إقليمية والتي انبثق منها اعتراف تركيا بإسرائيل ثم انغماسها في علاقات تحالف التي تنم عن تطور علاقات القوتين الإقليميتين وهذا ما تم تناوله في المبحث الأخير.

أما فيما يخص **الفصل الثاني** فقد قسمت الدراسة فيه إلى ثلاثة مباحث أيضا، اختص المبحث الأول بمظاهر التحالف التركي – الإسرائيلي الذي يتضمن التحالف العسكري الأمني والشراكة المائية بين تركيا وإسرائيل، فيما تناول كل من المبحثين الثاني والثالث دوافع وانعكاسات التحالف على أمن تركيا وإسرائيل.

ويأتي **الفصل الثالث** الذي تطرق لأهم التوجهات السياسية الجديدة لتركيا منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم عام 2002 إلى ما بعد حادثة أسطول الحرية وتداعياتها الأمنية على علاقات تركيا بإسرائيل، وبالتالي فقد قسم الفصل الثالث إلى أربعة مباحث، جاء الحديث في المبحث الأول عن السياسة

الخارجية التركية الجديدة في ظل حزب العدالة والتنمية، واحتوى المبحث الثاني أهم الانعكاسات الأمنية لتحولات السياسة الخارجية التركية الجديدة على أمن تركيا وإسرائيل فقد تجسد ذلك جراء تخصيص فترة زمنية منذ حزب العدالة والتنمية بمقاليد الحكم إلى ما بعد حادثة أسطول الحرية لعام 2010 لتوضيح انعكاس سياسات تركيا الجديدة منذ 2002 إلى ما بعد 2010 على طبيعة التحالف التركي – الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث فقد خصص لدراسة انعكاسات تراجع علاقات تركيا بإسرائيل على القضية الفلسطينية، حيث تم تسليط الضوء على واقع وآفاق ومعيقات علاقات تركيا بالقضية الفلسطينية.

ونظرا لطبيعة التحالف التركي – الإسرائيلي التي تتسم بالديناميكية واللااستقرار تماشيا والمتغيرات والظروف الإقليمية والدولية التي تملي توجهات البلدين المحققة لمصالحهما الحيوية في المنطقة فقد خصصت الدراسة مبحثا رابعا تضمن دراسة تقريبية للباحث يستنتج إثرها سيناريوهات مسار وتوجهات مستقبلية للعلاقات التركية – الإسرائيلية، والتي اتضحت من خلال السيناريو الخطي، السيناريو الراديكالي والسيناريو الإصلاحي، حتى تبقى الدراسة مفتوحة أما الظروف والمتغيرات والمصالح المتعلقة بكل طرف من أطراف التحالف.

ضبط المفاهيم:

مفهوم الأمن القومي:

إن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مركب، وتلخيص مكثف لمجمل العلاقات التي تدخلها دولة ما أو مجموعة من الدول، انطلاقا من حماية مصالحها ومواجهة الأخطار التي تهددها, وللأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الاستراتيجي سياسيا أو عسكريا، وذلك لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة، انطلاقا من تفسير مفهوم السياسة الخارجية على أنها سلوك الدولة في محيطها الخارجي اعتمادا على مفهومها لأمنها القومي وحرصها على صونه. ويتضح مفهوم الأمن القومي من خلال دراسة صوره وأبعاده. ولدراسته لا بد من الأخذ بمستويات ثلاثة تتمايز نظريا، إلا أنها مختلطة ومتداخلة في واقع الحال، فالأمن على المستوى الدولي يعني البيئة العامة التي تدار فيها السياسات الأمنية على المستويين المحلي (الفردي) والإقليمي (المنطقة) اللذان يؤثران سلبا أو إيجابا على حالة الأمن الدولي.

إن أمن الدولة مرتبط بسياساتها الهادفة إلى المحافظة على سلامتها ووحدتها الإقليمية، وصون مواردها وتراثها وسيادتها. يحكمها في ذلك ما تملكه من قوة تقليدية وغير تقليدية وما تتمتع به من موقع في توازنات القوى المحيطة بها.[1]

يقع مفهوم الأمن الإقليمي في وسطية المفاهيم الأمنية الأخرى، فهو يعنى بمعالجة القضايا والتفاعلات الأمنية في منطقة إقليمية محددة واقعة بين المستويين الدولي والفردي. ولكن دراسة الأمن الإقليمي محفوفة بصعوبات بالغة متأتية من مسألة تعيين الحدود، كون القوى الخارجية تلعب دورا أساسيا في تحديد ما الذي يكون منطقة ما.[2]

إن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا مختلفة وتتمثل فيما يلي:

- **البعد السياسي:** ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وتشمل السياسة الخارجية والداخلية للدولة وكذا النشاط الدبلوماسي.
- **البعد الاقتصادي:** ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له[3]، كما يتكفل الاقتصاد بتأمين متطلبات سياسة الأمن القومي بما يتضمن من رؤوس أموال، موارد اقتصادية، موارد طبيعية، قدرات صناعية وزراعية، خبرات وقدرات بشرية، تطور علمي وتكنولوجي يخدم الاقتصاد، وعلاقات اقتصادية داخلية وإقليمية ودولية وتسخيرها لدعم سياسة الأمن القومي.
- **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، ويعنى بالجبهة الداخلية والترابط الاجتماعي والوحدة الوطنية، بالإضافة إلى قدرة التنظيمات الوطنية المختلفة في دعم السياسة القومية، وتشكيل قاعدة قوية للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتعداد العنصر البشري وكفاءته وقدرته على رفد عناصر القوى الوطنية المختلفة.

---

[1] - عمر الخضرمي، **العلاقات العربية – التركية: تاريخها، واقعها ونظرة في مستقبلها**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010)، ص 68.

[2] - عمر الخضرمي، مرجع سابق، ص68.

[3] – محمد صادق إسماعيل، **المياه العربية وحروب المستقبل**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ص 30.

- **البعد العسكري:** ويعنى بالتصدي ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية لصيانة أمن الدولة واستقلالها وسلامة حدودها، ويتضمن كل ما يتعلق بالتنظيم والتسليح والتدريب والمعاهدات والاتفاقيات مع الدول وأوجه التعاون المختلفة معها.[1]
- **البعد المعنوي أو الأيديولوجي:** الذي يتوخى تأمين الفكر والمعتقدات، ويحافظ على التراث الثقافي وعلى العادات والتقاليد والقيم.
- **البعد المعلوماتي:** ويتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لصياغة التخطيط المستقبلي في المجالات المختلفة، الذي يحقق الأمن القومي، ويسري ذلك على كافة المعلومات المدنية والعسكرية.
- **البعد الفضائي:** ويتعلق باستخدام الفضاء من أجل تحقيق سرعة الاتصال ودخول المعلومات، وكذا في مجال الإعلام، علاوة على البعد الأمني بمعنى استخدام الفضاء في المجال العسكري أو الدفاعي، وهذا أمر أصبح له أبعاد هامة في الصراع المسلح.

يتضمن الأمن القومي عدة ركائز أهمها:

- **المرتكز الجيوبوليتيكي:** ويتعلق بموقع الدولة ومدى تأثيره على الدول المجاورة ومنافذ البرية والبحرية، وتأثير ذلك على التجارة والنقل وكذلك أهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.
- **المرتكز الجغرافي:** يتعلق بالموارد المائية للدولة وما تمتلكه من ثروات معدنية ومصادر الطاقة وغيرها ومدى توافر الموارد المائية والمعدنية في تحقيق الأمن الغذائي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى القدرات البشرية من حيث عدد السكان ومعدل نمو توزيع السكان وقدرة الانتقال بين أجزاء الإقليم وترابط الإقليم.
- **المرتكز الجيو- استراتيجي:** ويتعلق بتفاعل مكونات الموقع من أجل تركيز القدرات الدفاعية اللازمة لمواجهة التهديدات الخارجية، وتتفاعل بعوامل ثلاث هي مساحة الدولة، حجم السكان وموارد الدولة فيها، من أجل تحقيق قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المختلفة.

[1] – موسى الحديد، "تحولات العقيدة العسكرية ونظرية الأمن القومي في إسرائيل حتى عام 2015"، في: محمد أحمد صقر، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، عبد الحميد الكيالي (محررا)، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2008)، ص 107.

- **المرتكز التاريخي:** ويقصد به تاريخ وقوة الدولة والأحداث التي مرت بها في فتراتها التاريخية والحضارية والتي تؤثر في تكوين حثائث شعبها وتنظيم نمط الحياة فيها، وتشكل جزءا أساسيا في قيمها الجوهرية وقدراتها ونهضتها ومدى تأثيرها الإقليمي والدولي.[1]

إن نشوء الكيان الإسرائيلي يخالف النمط الاجتماعي لنشوء المجتمعات والدول وتكوينها، فهو كيان غير متجانس عرقيا وهو متعدد اللغات، وحضارته منبوذة ومضطهدة لما تتصف به من أنانية وفساد، وعقيدة ميكيافلية تتصف بالمادية أكثر من الروحانية، يعتمد سياسة البقاء، وتبنى هذا الكيان فكرا عنصريا "صهيونيا" ألغى مفهوم التسامح الإنساني، وقطع كل وسائل التعايش السلمي مع المجتمعات المجاورة، وأهم ما في الأمر ادعاؤه الحق فيما لا يملك، واغتصاب فلسطين، وتشريد سكانها الأصليين واضطهادهم، وهكذا جاءت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي شاذة كشذوذية نشأة الكيان الإسرائيلي وتكوينه.

وقد عرف "أيلون" باختصار وبدقة نظرية الأمن الإسرائيلي بقوله: "هي محصلة الاتصالات المتبادلة للدولة مع بيئتها الإقليمية والدولية، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن المصالح الحيوية، وتحقيق الأهداف والغايات القومية"، وهذا التعبير يعبر بوضوح عن المفهوم الميكيافلي لسياسة الأمن الإسرائيلي القائمة على المرونة والمراوغة واستجابة الوسيلة للغايات والأهداف، والتناسب مع التطور التاريخي لهذه النظرية خلال الفترة التي مرت على إنشاء دولة إسرائيل واتساع رقعة الأرض التي احتلتها بالقوة.[2]

التحالف الإستراتيجي:

في إطار التحالفات في النظام الدولي – كمدخل نظري – تتبع نظرية التحالفات من منطق أن النظام الدولي مشكل من دول ذلت سيادة وأنها تتصارع من أجل الحفاظ على أمنها أو تعظيم قوتها، ويأتي التحالف كآلية طبيعية في هذا السياق من أجل تصحيح ميزان القدرات العسكرية في المقام الأول بين الدول ومجابهة المخاطر في مقام تال. والمبدأ القائم أن الدول تتحالف من أجل الحفاظ على توازن القوى في إقليم جيوبوليتيكي محدد.

وغرض أي تحالف هو أحد الأغراض الثلاثة التالية أو كلها:

---

[1] – محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 30–31.

[2] – موسى الحديد، مرجع سابق، ص ص 105–106.

- **التآلف:** حيث يتم تحويل المنافس في القدرات إلى حليف آخذا في الاعتبار مدى تكامل الأهداف والخدمات الإستراتيجية بينهما، وهذه العملية تقوم بالتقريب بين المتنافسين بشكل يخلق مجال من الحياد بينهما في الأهداف، أما بشأن ما يقدماه من خدمات إستراتيجية فيجرى نوع من التنسيق الكثيف في مجالات يرى أنها هامة ولا تسبب مجال للتناقض بينهما. وهذا التآلف ينقسم إلى: تآلف رسمي وتآلف غير رسمي، والفرق بين هذين النوعين أن الأول له هيكل رسمي محدد نتيجة لوثيقة محددة، أما غير الرسمي فهو وظيفي ويقصد منه أن هناك نوعا من التنسيق في أداء الوظائف المختلفة، حيث يقوم الطرفين إما بالمشاركة في أداء نفس الوظيفة كلها بحيث يترك للطرف الآخر الجانب الإشرافي أو التقييمي، وهذه الخدمات الإستراتيجية ربما يكون لها أبعادا داخلية.
- **تعظيم القدرات المسلحة** ويقصد بها على وجه الخصوص القدرات العسكرية أولا، وتلجأ الدول للتحالف رغبة منها في مواجهة التهديدات العسكرية أو في السيطرة على المخاطر الأمنية المتعاظمة، وهناك فرق بين التنسيق بشأن الخدمات الإستراتيجية والقدرات العسكرية وتقليل المخاطر. حيث أن الأول مرتبط بالخدمات التعبوية واللوجستيكية والتنسيق بين الأهداف، بينما الثاني فهو منصرف إل القدرات المسلحة للدولة من حيث العدد والعدة وتنظيم القدرات المشتركة، أما أن يأخذ شكل تنظيمي محدد وهو بناء قيادة مشتركة دائمة أو خلق قيادة مشتركة دائمة أو خلق قيادة مؤقتة في أوقات الحروب.
- **تنظيم التوقعات الإستراتيجية** حيث تضم عملية التحالفات آلية للتوقع والتقييم، ويقصد بالتوقع قابلية الحدث للحدوث، أما في المستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد، ويقصد بالتقييم هو معرفة كيف هذا الحدث المتوقع يفرز فرص ويرتب قيود.[1]

في إطار ذلك يمكن رصد المحاور التالية:

- **القواعد الأساسية للتحالف:**

تنقسم عملية التحالف إلى عملية رئيسية خلال تكوين وتأليف التحالف وعملية ثانوية، وهي مرتبطة فيما بعد التأليف أو بعبارة أخرى بعملية استمرار التحالف. وقرار التحالف التقليدي له أربعة احتمالات:

- استمرار عدم التحالف مع أي دولة.

[1] – جهاد عودة، "التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 38، (القاهرة: الأهرام، 2003)، ص 322.

- التحالف مع دولة متساوية في القوة.
- التحالف مع دولة أقوى.
- التحالف مع دولة أضعف.

والحاكم لقرار التحالف هو طبيعة المعضلة الأمنية للدولة في سياقها الإقليمي، وتكون هناك معضلة أمنية للدولة عندما يكون هناك عدم موازنة بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية للدولة. والمفترض بسبب طبيعة النظام الدولي باعتبار أنه نظام قائم على الفوضى الدولية، وبها وحدات غير متساوية في القوة أو الحجم من حيث الدفاع أو الهجوم أن هذه المعضلة دائما موجودة في كل حالة في الواقع الدولي. فعملية التحالف مرتبطة ارتباطا وثيقا بل وجودا وعدما مع المعضلة الأمنية، لأن الدافع للتحالف هو دائما محاولة لإيجاد نوع من أنواع الموازنة بين قدرات الدولة الهجومية وقدرات الدولة الدفاعية. والمعضلة الأمنية لا توجد في الفراغ بل توجد ويصبح لها مغزى استراتيجي في السياق الإقليمي للدولة، إلا أنه يجب الاستدراك بأن توافر ووجود الصواريخ الإستراتيجية القادرة على حمل رؤوس نووية قد غير من الطبيعة الإقليمية للمعضلة الأمنية، وخلق مستوى دولي له طبيعة مختلفة يعرف بمبدأ الردع العام الدولي، حيث أصبحت القواعد العامة الحاكمة للتحالفات في السياق الإقليمي مختلفة عن القواعد الحاكمة للتحالفات في السياق النووي الصاروخي الدولي.

وقرار التحالف التقليدي يتم في إطار اعتبارات القواعد العامة للمساومة. وعلى الأخص في ضوء ثلاث موازنات للقوة:

- موازنة القدرات متعلق بميزان القدرات العسكرية.
- موازنة المخاطر متعلق بميزان الفرص والقيود في سياق الفعل الدولي.
- موازنة الانتباه العام والشرعية الداخلية متعلق بمدى قدرة النظام الحاكم في التعبئة.

وهنا نجد أن الميزانين الأوليين لهما تأثير حاسم على قرار التحالف التقليدي، بينما قرار التحالف مع طرف له قدرات صاروخية نووية قد يضفي الشرعية الداخلية على الطرف الذي لا يتمتع بهذه القدرات لما يساهم ذلك في حل معضلة الأمن له.[1]

[1] - جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 322-323.

وصور مباريات التحالف متعددة تتراوح من عدم التحالف مع أي دولة، التحالف مع دولة متساوية في القوة التقليدية، شكل التحالف مع دولة أقوى تقليديا، شكل التحالف مع دولة أضعف تقليديا، شكل التحالف بين دولة نووية وغير نووية والتحالف بين دولتين نوويتين .

وهذه الأشكال وتنوعها تخضع للمبدأين التاليين:

- قد لا يكون بالضرورة أن ينشأ حلف بالمعنى الكامل للحلف أي يتوافر له الثلاثة أغراض في نفس الوقت، وهي التآلف وتعظيم القدرات المسلحة وتنظيم التوقعات الإستراتيجية، فربما يأخذ تنظيم العلاقة بين دولتين عنصرا واحدا دون العنصرين الآخرين.
- أن التحالف في سياق إقليمي تقليدي غير التحالف في سياق دولي نووي. فالدولة غير النووية ربما تتحالف مع دولة نووية ويكون القصد هنا الحماية من التهديد للدولة غير النووية. وبصفة عامة أن التحالف بين الدول النووية مع بعضها البعض رغم أنه في الصورة الأخيرة تأخذ صورة مباراة السجين إلا أنه يختلف عنها بعدم سهولة الخروج من التحالف تخوفا من أي من الدولتين في حالة خروجهما من التحالف، وينظر إلى هذا باعتباره تهديد حال، وبالتالي يستحق العقاب الحالي المباشر. والعقاب النووي يختلف في المقدار عن العقاب التقليدي حيث أن العقاب التقليدي يمكن احتماله بعكس العقاب النووي الذي يهدد الحياة ذاتها.

- **النظام الدولي الجديد ومسألة التحالف:**

يأخذ النظام الدولي الجديد في هذا السياق معنى محدد ألا وهو انتشار درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة داخل وبين الدول، فضلا عن عالمية القيم والاتصال، هذا الوضع يفرض حالة من حالات عدم وجود عدائيات صريحة وواضحة بين الدول والأمم حيث أن كل دولة في حالة من حالات الاحتياج لدولة أخرى فضلا عن ضعفها في مواجهة الدولة الأخرى، الأمر الذي يؤثر وبشدة على مفهوم القدرات التقليدي كما هو معروف في نظرية توازن القوى، وهي النظرية التي تقول أن الدول تتوازن بفضل قدراتها المادية والبشرية[1]. بعبارة أخرى أنه رغم أن النظام العالمي الجديد قد لا ينفي فكرة التحالف أو منهجه أو منطقه، إلا أنه يدفع لأن تكون التحالفات دائما تميل إلى أن تكون مفتوحة بمعنى أنه ليس لها حدود صارمة، وبالتالي من السهل على صانعي الحلف أن يقبلوا أعضاءا جدد في الحلف بل ويغيروا

[1] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 323.

من بعض مهام الحلف دون تهديد كبير لبنية الحلف، رغم أن هذا تقليديا ونظريا في نظرية توازن القوى من الصعب حدوثه.

أيضا واحد من أهم التأثيرات للنظام العالمي الجديد هو تفتيت وحدة الحلف بشكل يسمح بعنصر ما من عناصر الحلف بعدم التناسق بالضرورة مع عنصر آخر. في عبارة سهلة وكمثال يمكن لدولة كمصر أن تتناسق مع عنصر التوقعات الإستراتيجية في سياق الأطلنطي دون أن تتناسق بالضرورة مع العنصرين الآخرين.

ومن التأثيرات الهامة لهذا النظام العالمي الجديد هو ارتباط التهديد الداخلي بالتهديد الخارجي في نظام متفاعل واحد، الأمر الذي يجعل من التحالف ليس فقط مسألة خارجية موجهة لمسائل الدفاع بالمعنى التقليدي، لكن أيضا تمتد لجوانب غير تسليحية وعسكرية داخلية في الدولة، بل وأصبح الحلفاء بهذا المعنى الجديد لهم الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي ظهرت قضايا مثل الأقليات وحقوق الإنسان وغيرها كقضايا هامة لها تأثير كبير على مسار الحلف وتفاعلاته الداخلية.[1]

النظام الشرق أوسطي:

يعد مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات إثارة للجدل بين المشتغلين بالعلاقات الدولية والمعنيين منهم بدراسة تلك المنطقة، ويعد ماهان أول من استخدم هذا المصطلح عام 1902 للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي.[2] فقد أطلق مصطلح الشرق الأوسط بداية على المنطقة التي تضم الدول العربية خاصة الشرقية منها، ومن خلال متابعة الأدبيات السياسية الغربية يتبين أن هناك اتجاها لدى كافة الباحثين لتحميل المصطلح بعدا ليس سياسيا بقدر ما هو جغرافيا، فهو:[3]

- لا يعني مظاهر أو ميزات أو خصائص بحد ذاتها، ولكن إطلاق تعبير الشرق الأوسط جاء لتبيان موقع معين بالنسبة للدول الغربية، أي أن الدلالة والتسمية قد بنيت على أساس العلاقات مع الغير.
- كونه تعبيرا استعماريا في نشأته، وسياسيا في استخدامه أكثر منه جغرافيا، يحمل دعوة إلى إعادة تنظيم دوائر الإقليم لإدخال أقطار فيه وإخراج أقطار أخرى منه.

---

[1] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 323.

[2] – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 13.

[3] – عمر الخضرمي، مرجع سابق، ص 112.

- يلاحظ وبوضوح أن الأدبيات السياسية الغربية لم تشترط في هذا الإقليم التماثل والتوحد بقدر ما أرادته منطقة تضم خليطا من القوميات والأديان واللغات والأجناس.
- إنه مصطلح يحمل أبعادا عسكرية وإستراتيجية تخدم مصالح الدول الغربية من جهة، وتعهد بطمس الهوية الحضارية لسكان المنطقة من جهة أخرى.

ولقد اختلف الباحثون في تحديد حدود ومكونات الشرق الأوسط، ذلك لأنه تعبير يتميز بعدم انحيازه لأي قومية في المنطقة، كما أنه يتميز بعدم انحيازه السياسي لأي قوى فاعلة من داخله.

وقد تزايدت أهمية المنطقة، و تنامت المصالح فيها بصورة كبيرة.[1]

أهمية منطقة الشرق الأوسط:

كان الشرق الأوسط عبر العصور ولا يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وقادة الإمبراطوريات والقوى العظمى إلى جانب الكثير من المهتمين بالشؤون الدولية والعلماء والدارسين للمنطقة، وهذا ما سنحاول أن نسلط عليه الضوء فيما يلي:

- **الأهمية الجيوبوليتيكية:**

ونقصد بها أهمية الموقع الجغرافي لتلك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى عن العالم، وللدلالة على الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة يمكننا أن نتناول أبرز النظريات التي قدمها علماء الجيوبوليتيك لدراسة المنطقة، قدم ماكيندر نظريته الجيوبوليتيكية الهامة والتي لاحظ فيها ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار وأن اليابسة لا تستغل سوى ربع مساحتها فقط، وأطلق على البحار والمحيطات المتصلة اسم المحيط العالمي وأطلق على قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا اسم الجزيرة العالمية. ثم أشار ماكيندر إلى وجود نقطة ارتكاز للجزيرة العالمية وأطلق عليها اسم قلب الأرض الذي يمتد من نهر الفولجا في الاتحاد السوفييتي حتى شرق سيبيريا إلى جانب هضبة إيران "إيران وأفغانستان وجزء من مرتفعات منغوليا".[2]

وهكذا نرى أن منطقة الشرق الأوسط كما تسمى الآن هي المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي وفقا لماكيندر.

---

[1] - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 46.

[2] – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص ص 17–18.

وهناك نظرية جيوبوليتيكية أخرى قدمها سبيكمان، فقد لفتت الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة التي تشمل سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، وكان يرى أن "من يسيطر على أراضي الهامش السابقة يسيطر على أوراسيا وقلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم".

فإذا اعتمدنا نظريات الجيوبوليتيك في تفسير أهمية منطقة الشرق الأوسط، لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض وأنه يشكل جزء من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض بل أن إيران وهي دولة في الشرق الأوسط هي نفسها جزء من قلب الأرض.

يمكننا أن نلمس الأهمية الحيوية للشرق الأوسط من خلال استعراض الخصائص الطبيعية لها وهي:

- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم "آسيا، أوروبا وإفريقيا".
- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مسطحات مائية من البحار والمحيطات: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي والمحيط الهندي.
- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة: نهر النيل، نهر الفرات، نهر دجلة ونهر الأردن، ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة والري.
- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور البحرية الدولية: قناة السويس، مضايق البوسفور والدردنيل، باب المندب ومضيق هرمز.
- يتسم مناخ منطقة الشرق الأوسط بالاعتدال على مدار العام مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.

وفيما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من المنظور الجيوبوليتيكي.

- **الأهمية الإستراتيجية:**

ونقصد هنا مجرد المدلول الضيق أو التقليدي لها والذي يقصر مضمونها على مجرد استخدام القوة العسكرية "الحرب" في العلاقات بين الدول باعتبارها فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية، وعلى ذلك فالعناصر المشكلة للأهمية الإستراتيجية تعني في تصورنا مجموعة العناصر ذات

الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية سواء ما يتعلق بالقوات المسلحة بأفرعها الرئيسية البرية والبحرية والجوية، أو ما يتعلق بالقواعد التي تعمل منها تلك القوات.

ويمكن إيجاز العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط على النحو التالي:[1]

- اتساع النطاق الجغرافي "الاتساع المكاني" لمنطقة الشرق الأوسط والذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان، وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال.
- توفر القدرة البشرية الهائلة والتي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.
- صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.
- توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر، ولا سيما إذا أمكن تحقيق التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطور بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض دول المنطقة مثل: مصر، تركيا وإسرائيل.
- الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.
- وجود موانئ بحرية ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية، ووجود العديد من المطارات الحربية والقواعد الجوية، وليس بخاف ما لهذه القواعد سواء البحرية أو الجوية من أهمية في تلك المنطقة الملتهبة من العالم بالنسبة للقوتين العظميين إذا ما استدعت مصالحهما التدخل العسكري في المنطقة.
- تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة مثل: مضيقا البوسفور والدردنيل بالإضافة إلى كل من قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب والتي تعتبر شريان الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.
- توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.

ولعل في تلك العناصر ما يدلل على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجية فائقة.[2]

---

[1] - هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص ص 18-20.

[2] – هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص 20.

المنظور الأمني للشرق الأوسط:

إن نقطة البدء في أي تصور لحدود ومكونات أي منطقة تنطلق من موضوعات الأمن، وذلك بحكم طبيعة الأزمات والصراعات المعاصرة، وما تنطوي عليه هذه الطبيعة من خصوصية في حركية التفاعلات، وعلاقة التأثير المتبادل بين الفاعلين.

إن الصراعات المعاصرة لا تكون بطبيعتها محصورة بين الطرفين المتنازعين، بل تتعداها لتصبح صراعات إقليمية أو دولية. وهو ما ينطبق على طبيعة الصراعات في المنطقة العربية، وما يجاورها من مناطق جغرافية متاخمة، لأن طبيعة الصراعات في هذه المنطقة تؤثر على/وتتأثر بتشابك السياسات، والمصالح بين الطرفين المتنازعين من ناحية، وبين القوى الإقليمية من ناحية أخرى، والقوى الدولية ذات العلاقة بالمنطقة من ناحية ثالثة.

ويؤثر الصراع على المياه بين تركيا من ناحية، وبين كل من سوريا والعراق من ناحية أخرى، تأثيرا مباشرا على الأمن العربي، الذي يعتبر كلا مترابطا بحكم التواصل الجغرافي في المنطقة العربية، التي تمثل إقليما ممتدا – فيما عدا الصومال وجيبوتي في الجنوب، وموريتانيا في الغرب– كما تماثل في العديد من العناصر اللغوية، الثقافية، التاريخية والاجتماعية.

وبما أن أمن مصر جزءا من الأمن العربي، وأكثر من 80% من احتياجات مصر المائية تأتي من "بحيرة تانا" عبر الأراضي الإثيوبية، فإنه يلزم أن تكون إثيوبيا صمن مكونات النطاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها جزءا مؤثرا على أمن البحر الأحمر.

والخلاصة من هذا المنظور الأمني، أن مكونات منطقة الشرق الأوسط تتضمن جميع الدول العربية (فيما عدا الصومال، جيبوتي، دول المغرب العربي وموريتانيا)، وإسرائيل في وسط المنطقة، تركيا شمالا، إيران شرقا وإثيوبيا جنوبا.[1]

[1] – محمد كامل مصطفى، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995)، ص ص 46-47.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية.

تحكم العلاقات الدولية جملة من المصالح الأمنية التي تقود معظم الدول للتعاون، وبالتالي الدخول في تحالفات من أجل تحقيق الأمن، هذا الأخير الذي أصبح من الصعب تحقيقه بصورة انفرادية نتيجة لكونه أصبح يمس الجميع في إطار ما يسمى بالأمننة الكلية، يمس كل الفواعل والوحدات الدولية، وعلى هذا الأساس نجد التحالف التركي – الإسرائيلي الذي ارتبط بجملة من الأسباب والدوافع منها ما هو خفي ومنها ما هو مكشوف علنا يرجع إلى سنوات خلت، ولعل كل هذا اقترن باعتراف تركيا بالكيان الصهيوني الذي حدث تحت جملة من الضغوطات الأمريكية، ومن أجل مصالح يسعى الطرفان لتحقيقها من هذا التحالف، معتمدين في ذلك على استراتيجيات مشتركة وأخرى غير مشتركة. ويحتم هذا التحالف كل طرف على الآخر بما يوحي للباحث بأن تحقيق الأمن المشترك يستثني الهويات والعرقيات، وهو ما حدث مع تركيا كدولة مسلمة التي اعترفت بكيان لا يمت بأي صلة للإسلام ولا يعترف به كدين ولا بتوجهاته، في مقابل سعي الكيان الصهيوني من أجل التحالف مع دولة إسلامية ليس لشيء إلا لأنهما يتطلعان لتحقيق أمنهما باعتبار أنهما يشتركان في التهديدات نفسها والتي كانت تقتصر على الدول العربية، والاختيار الإسرائيلي لتركيا لم يكن اعتباطيا، بل انبنى على خطط إسرائيلية محكمة، أين وجدت الملاذ الوحيد في تركيا من أجل تحقيق مشروعها الشرق أوسطي، وبالتالي تحقيق أمنها وفك العزلة عنها في المنطقة بمساعدة من أهم الفواعل في المنطقة وفي مقدمتها تركيا، ومن دول الجوار الإقليمي كإثيوبيا وإيران.

وإثر كل هذا جاءت هذه الدراسة للتعمق أكثر في حيثيات التحالف التركي – الإسرائيلي.

المبحث الأول: تركيا الكمالية... من الخلافة إلى الدولة العلمانية.

اتسمت الحياة السياسية في الدولة العثمانية بتركيزها على التعاليم الإسلامية، بالإضافة إلى ما كانت تكتسبه من أهمية عظمى وهبة دولية، نتيجة لقوة هذه الأخيرة، مما سمح لها ذلك ببسط نفوذها على العديد من الدول مرورا بالدول الأوروبية التي كانت معظمها خاضعة للسيطرة والنفوذ العثماني، غير أنه بعد سقوط الدولة العثمانية والقيام بتقسيم تركة الرجل المريض، دخلت تركيا في سياسات إصلاحية لبناء وتنمية قوتها للنهوض من جديد، وما ساعدها على ذلك هو موقعها الجيواستراتيجي التي لا تزال تحتفظ به، باعتبارها الجسر الذي يربط العالم الأوروبي بالعالم الشرقي، ما أهلها لأن تطمح في أن تكون غربية، وبالتالي إتباعها للنظام العلماني كأساس لتحقيق حلمها خاصة منه انضمامها للاتحاد الأوروبي، وهو ما ستأتي به هذه الدراسة بشكل من الاستفاضة.

المطلب الأول: واقع تركيا في ظل الخلافة العثمانية الإسلامية.

اكتسبت الدولة العثمانية الإسلامية شأنا كبيرا في تاريخ العالم، والتي استمرت لفترة طويلة من الزمن امتدت إلى ستة قرون ونصف، وترجع جذور تأسيسها إلى ما بين الفترتين الرابع عشر والسادس عشر ميلادي، وقد حظيت بموقع جيو– استراتيجي هام، إذ امتدت رقعتها لتتوسط ثلاث قارات، مما أهلها لتكون بوابة العالم الإسلامي التي تقف أمام العالم الأوروبي.

وقد ظهرت الإنكشارية كأول جيش نظامي في تاريخ العالم التركي في عهد "أورخان"*، الذي كونه العثمانيون من أسرى الحرب ذو الغالبية المسيحية. وقد توسع الجيش التركي وازداد قوة في عهد "الأمير مراد" الذي خلف أباه "أورخان"، وقد تجسد ذلك خلال ضمه للخلافة العثمانية العديد من المناطق الواقعة جنوب البلقان، ك "صوفيا"، "نيس" و"سالونيكا"، مواصلا فتوحاته في آسيا إلى أن ضم كل الأراضي التركمانية. وقد قام الأوروبيون بتحالفات ضد العثمانيين، والتي غالبا ما كانت نتائجها لصالح الدولة العثمانية، ولقد نصب "بايزيد" بعد حكم "مراد" كأول سلطان في آل عثمان والذي كانت له طموحات في

قيادة العالم الإسلامي، وكان باستطاعته اكتساح أوروبا لولا خطر "تيمورلنك" على العثمانيين، الذي[1] تسبب هذا الأخير في انهيار الدولة العثمانية لفترة من الزمان بعد أسر "بايزيد" وابنه. وبعد وفاة "بايزيد" عام 1512، تولى السلطنة "سليم الأول" تاسع سلاطين آل عثمان الذي قام بالتصدي للشيعة، واستولى على عاصمة الصفويين بعد انتصاره عليهم، وقد كانت الدولة العثمانية تسعى لتحقيق وحدة إسلامية في العالم، ومن ثمة يتضح لنا بأن الدولة العثمانية كانت تحكم بلادا كثيرة في أوروبا والقسم الأكبر من الأناضول في آسيا، كما أنه بمجيء السلطان "سليم" وجهت الدولة فتوحاتها نحو البلاد العربية وصولا لأوروبا، الأمر الذي سمح للدولة العثمانية بأن تكون دولة عالمية كبرى، حيث كان البحر الأبيض المتوسط على وشك أن يصبح بحيرة عثمانية، فقد وصل الأسطول العثماني في عهده إلى المحيط الهندي، ثم تلاه "سليمان القانوني" عاشر ملوك آل عثمان الذي حكم الدولة لمدة 46 سنة، وقد وصلت الدولة العثمانية في عهده إلى أعلى درجات الكمال من رخاء وطمأنينة، وكانت أولى أعماله عند تسلمه الخلافة، سن القوانين والأنظمة التي تكفل قيام الدولة، وقام بتنظيم الجيوش وتقوية أساطيل البحر الأبيض المتوسط، أين اتسعت في عهده حدود الدولة العثمانية، وتوحدت بلاد العالم الإسلامي من الجزائر غربا حتى الخليج العربي شرقا، ومن حلب شمالا إلى خليج عدن وبحر العرب جنوبا بفعل الفتوحات التي قام بها "خير الدين بربروس"، الأمر الذي عكس دور الدولة العثمانية في حرصها وحمايتها للعالم الإسلامي من المستدمر الأوروبي طيلة أربعة قرون أو تزيد.

بعد وفاة "سليمان القانوني" عام 1566، تولى الحكم من بعده السلطان "سليم الثاني"، حيث عقدت في عهده العديد من معاهدات الصلح، منها معاهدة الصلح مع النمسا ومع فرنسا، وفي عهده وقعت أحداث كانت سببا من أسباب سقوط الدولة العثمانية، كالسماح لفرنسا ببعث إرساليات نصرانية إلى رعاياها في الدولة العثمانية كان ظاهرها نشر العلم لكن باطنها تنصيري، وبالتالي بدأت الأقليات النصرانية تنتشر، وانتشرت معها الثقافة الغربية داخل الدولة العثمانية، وفي المقابل حقق نصرا باستعادة وإعادة بناء الأسطول العثماني في عام واحد بعد تحطيمه في موقعه "ليبانت Lipanto" ، ثم جاء من بعده "مراد الثالث" (1574–1595) الذي حاول إصلاح الدولة العثمانية، لكن المعاهدات والحصول على

* أكبر ملوك التركمان، كان يقاتل الكفار ويحاصرهم، أصبحت دولته أقوى إمارات التركمان.

[1]– هدى درويش، **الإسلاميون وتركيا العلمانية**، (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998)، ص ص 21–31.

الامتيازات حالت دون ذلك، وتلاه من بعده سلاطين* واجهوا تمردات داخلية تهدف إلى تفويض كيان بغرض الانفصال عن كيان الدولة العثمانية[1].

وقد بدأ تفكك وتدهور الدولة في عهد السلطان "أحمد الأول" (1603-1617) وباقي السلاطين الذين تلوه، ومع كل ذلك فغن العادات والتقاليد العثمانية بعيدة كل البعد عن التأثير الأجنبي بشكل عام والغربي بشكل خاص.

تولى بعده "محمود الأول" (1730-1754) الذي اشتهر بجهاده ومواجهته للأعداء، وهم أهل النمسا. غير أنه وبمجيء محمود الثاني، تم إلغاء نظام الإنكشارية نظرا لكونه كان منحازا للأنظمة العسكرية الحديثة، وبدأ بتنظيم جديد على الطريقة الأوروبية، وبعد وفاته عام 1839 تلاه عبد المجيد الأول (1839-1861) الذي كان متساهلا مع الدول الأوروبية، والذي أطلق في عهده بيان مشهور بإعلان "التنظيمات"[2] التي قامت على مبدأ المساواة بين الأديان وتمتع المواطنون في الدولة العثمانية بحقوق سياسية واحدة بدلا من التقسيم التقليدي السابق الذي كان يقوم على أساس أن هناك مواطنين مسلمين ورعايا غير مسلمين. ولعل من أبرز التشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة مرسوم إصلاحي عرف آنذاك "بخط شريف كلخانة" عام 1839، ومرسوم آخر سمي "بخط شريف همايون" عام 1856، واستهدف المرسومان الإصلاحيان تحديث الإدارة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والأهم من ذلك إصدار سلسلة من القوانين الإدارية، كإصدار القانون المدني الجديد (1869-1876) الذي بموجبه برزت محاكم مدنية موازية في الظاهر للمحاكم الشرعية، لكنها في الواقع قلصت نطاق أحكامها، أما من الناحية الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يتجه بخطى حثيثة نحو الحياة العصرية، وتجسد ذلك في تنظيم دوائر الدولة، كما حلت البزة الغربية والطربوش محل الأثواب الفضفاضة والعمائم. ولعل أهم ما يشار إليه هنا هو ما صاحب هذه المتغيرات من قيام لعدد من المثقفين الأتراك أمثال "ضياء كوك ألب" بنشر مفاهيم جديدة حول الوطن والوطنية، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما دعا صراحة إلى فصل الدين عن الدولة، وأكد على ضرورة تبني النهج الغربي بشكل كامل، وقد توجت الجهود الإصلاحية والتنظيمية العثمانية بصدور دستور سنة 1876، الذي استمد من الدستور البلجيكي من قبل جماعة من

* عثمان الثالث (1754-1757)، مصطفى الثالث (1757-1775)، عبد الحميد الأول (1773-1787)، سليم الثالث ومصطفى الرابع.

[1] - هدى درويش، مرجع سابق، ص ص 31-35.

[2] - هدى درويش، مرجع سابق، ص ص 35-38.

المصلحين كان على رأسهم "مدحت باشا" الذي تألف من 119 مادة، استهدفت المساواة المدنية والسياسية بين جميع العثمانيين، وفي 19 مارس 1877 اجتمع البرلمان العثماني بمجلسيه "الأعيان والنواب"، لكن السلطان عبد الحميد استغل فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في 24 أفريل 1877 لتأجيل اجتماع البرلمان وتعليق دستور متخذا من دعوة الجامعة الإسلامية شعارا لسياسته الجديدة المعادية للغرب ولمنعه من التغلغل داخل ولايات الدولة العثمانية نتيجة لاستبداد السلطان عبد الحميد الثاني في سياسته الداخلية، وقد نجحت "جمعية الترقي"* في قيادة انقلاب عسكري يوم 23 جويلية 1980، وإعادة العمل بدستور 1876 وخلع "السلطان عبد الحميد سنة 1909[1]، ليتم الاتجاه إلى الغرب والخروج من التنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع، وتوجيه المجتمع نحو التشكيل العلماني ومركزية السلطة في القسطنطينية والولايات، وهو إصلاح شكلي غني بالمظهر دون الجوهر.[2]

المطلب الثاني: العلمانية في تركيا.

بعد هزيمة الدولة العثمانية أمام العالم الأوروبي وسقوطها، اتجهت نحو الإصلاح عن النمط الغربي، خاصة بعدما أصبحت دولة صغيرة في مجال الحرب والسياسة الأوروبية. وقد برز هذا الاتجاه في العقد الثاني من القرن 18، أين قامت حركات فكرية وعلمية بتغيير وجه الدولة لمواكبة العصر بكل مقتضياته، وبالتالي التخلص من النظام الإقطاعي الذي كان قائما أيام الدولة العثمانية واللحاق بعصر الرأسمالية الذي ساد في أوروبا. وترجع جذور الإصلاح إلى حقبة زمنية بعيدة الأمد منذ عام 1718، لكن هذا من الناحية الشكلية فحسب، وما شهده عام 1868 من خطوة هامة في التحول للعلمانية في تركيا والتي تجسدت في انقسام مجلس الأحكام العدلية إلى هيئتين: الأولى تتمثل في ديوان الأحكام العدلية والأخرى شورى الدولة، والتي كان أساسها هو الفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية، الدينية والمدنية.

وعلى هذا فقد اتسمت فترة ما بين 1876 حتى عام 1908 بالصراع بين ما هو إسلامي وما هو قومي، الذي تجسد في المواجهة التي كانت بين تركيا الفتاة في الخارج والحركة القومية، وانتهى الأمر بانتصار الفكر القومي. وقد عبر انقلاب الاتحاديين لعام 1908 عن بداية مرحلة جديدة في تركيا، فبعدما كانت الجامعة الإسلامية هي محور السياسة الداخلية للدولة، أصبحت في أيدي الاتحاديين، واختلطت

[1] – سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب اردوغان**، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 69-71.

* هي منظمة سرية لها علاقة بالمحافل الماسونية التي تأسست عام 1889.

[2] – هدى درويش، مرجع سابق، ص 38.

بتيارات فكرية وسياسية معارضة لما كانت عليه الدولة العثمانية سابقا، وبتنصيب "كمال مصطفى أتاتورك" كقائد للمقاومة الاتحادية وتوليه لقرار تأسيس دولة تركية مستقلة، بدأ أولى مهامه بمهاجمة اليونانيين الذين احتلوا أزمير، الأمر الذي رأى فيه الجيش والحكومة المخلص للأمة. ولتوطيد زعامة "مصطفى كمال أتاتورك"، حرص على تشجيع عقد المؤتمرات، فكان أول مؤتمر هو "مؤتمر أرضروم" الوطني في يوليو 1919، الذي نص على مكافحة البلاد ضد أي اعتداء أجنبي، وأكد على فكرة الحكم للشعب في البلاد، وتلاه "مؤتمر سيواس" الذي عقد في سبتمبر 1991، وقد كان أوسع وأشمل من سابقه، وبعدما استمر مصطفى في تقوية الجمعيات العسكرية الشعبية لمقاومة الاحتلال.[1]

وقد شكلت معاهدة سيفر لعام 1920[2] فرصة "مصطفى كمال" لبداية مشروع الأتاتوركية لإلغاء السلطنة في 1 نوفمبر 1921، ثم إعلان الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923، وبالتالي فقد اعتبرت "معاهدة لوزان" في 23 جويلية 1923[3] تاريخ الولادة الثانية للدولة التركية بعد الولادة الأولى عام 1299.[4] وقد عبر "المشروع الكمالي" على الانفصال عن التراث الإسلامي بعد محاولات الانفكاك منه في عصر التنظيمات، وكانت ثورة الإتحاد والترقي إحدى خطوات التوجه الغربي لتركيا.[5]

ولما استوثق "مصطفى كمال" من الجيش وحزب الشعب والمجلس الوطني، تقدم في 3 مارس 1924 بمرسوم إلى المجلس الوطني يقضي بإلغاء الخلافة وفصل الدين عن الدولة الذي قوبل بتعصب الكثير من الأتراك وعامة المسلمين، ومنذ عام 1925 بدأت الأفكار الكمالية تطبق ويمارس في سياسته لتحديث وتغريب تركيا، ومن أجل ذلك أنشأ مصطفى كمال حزب الشعب، وبعقد مؤتمره الأول في 15 أكتوبر 1927 تم الإعلان عن نظام تركيا الحديث كنظام جمهوري وطني شعبي علماني، واستمر كمال في جهوده لتحديث المجتمع التركي من خلال قمعه لكل المظاهر الدينية التقليدية وشنه لحملة ضد الطرق الصوفية، وهدد بإغلاق الزوايا والثكايا الموجودة بالدولة، وقام بتشريع عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم، ولم يمض وقت طويل حتى صدر دستور سنة 1937، ونص على أن

---

[1] – هدى درويش، مرجع سابق، ص ص 79–91.

[2] – رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان..الصراع بين المؤسسة العسكرية والصراع السياسي**، (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 66.

[3] – هدى درويش، مرجع سابق، ص 85.

[4] – محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 25.

[5] – هدى درويش، مرجع سابق، ص 90.

تركيا دولة علمانية، وبهذا فقد أزيلت المادة التي تعد "الإسلام دينا رسميا للدولة في تركيا"[1]، وما ساهم في ذلك هو الرضوخ للعوامل الداخلية والخارجية التي لعبت دورا أساسيا في علمنة تركيا، وبعد وفاة أتاتورك عام 1938 خلفه "عصمت اينونو" الذي التزم بنفس مبادئه، وانتقلت البلاد في فترة حكمه إلى نظام التعددية الحزبية بعدما كانت تعتمد نظام الحزب الواحد "حزب الشعب" أو "حزب الشعب الجمهوري"، وهكذا دخلت تركيا في مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية واعتبرت أن نظام تعدد الأحزاب هو أفضل النظم التي يعبر عنها ويحمي مصالحها تحت شعار "النضال من أجل حقوق الإنسان ودولة القانون الديمقراطية"، وهو ما لاقى قبول جماهيري عريض خاصة فئات العمال والفلاحين وجميع الثوريين الوطنيين مع أنها تخدم مصالح الرأسماليين بالدرجة الأولى، ومن ثم فقد بدأت الأحزاب في تركيا تتوسع ابتداءا من الفترة الممتدة ما بين 1946-1954، وازدادت إلى أن بلغ عددها 15 حزبا سياسيا معبرا عن مختلف التيارات والاتجاهات، وخلال ثلاثين عاما سجل في البلاد 84 حزبا ما بين الفترة الممتدة من 1945-1975، وقد طرأ على النظام التعددي تعديل يتواءم والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التركي الذي اتسم بالتذبذب في تعدد الأحزاب، فتارة يعبر عن صعود الأحزاب الصغيرة إلى جانب الحزبين الرئيسيين، وأحيانا بانخفاض دورها أو انتقائها.[2] وعليه فقد أصبحت تركيا دولة ديمقراطية بالمعايير الغربية منذ عام 1950 خاصة عندما أصبحت عضوا في حلف شمال الأطلسي (NATO) وعنصرا أساسيا في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي السوفييتي، الأمر الذي أسهم في دعم دور العسكر في الحياة السياسية وجعل من واشنطن وعواصم الناتو تنظر لتركيا كحليف استراتيجي، ولم تتأخر في دعم الجيش التركي إلى أن تقوّى، كما أنها دعمت بشكل خاص القادة العسكريين الأتراك الذين أثبتوا دورهم في العديد من المناسبات بوفائهم لواشنطن أكثر من أنقرة، ولعل هذه الحقيقة تفسر كل التصورات الدالة على دور واشنطن في جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا حتى الآن، إذ كلف الجيش الدولة العثمانية الملايين بل المليارات من الدولارات التي طالما خصصتها جميع الحكومات للجيش الذي يتحجج دائما بحماية النظام العلماني والأمن الوطني والقومي ضد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني الذي كلف الدولة التركية حوالي 100 مليار دولار، وعلى الرغم من فشل الجيش في القضاء على حزب العمال الكردستاني، إلا أنه مازال في مقدمة

---

[1] – رضا هلال، مرجع سابق، ص 68.

[2] – فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، يوسف إبراهيم الجهماني (مترجما)، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 08.

المؤسسات التي يثق بها الشعب التركي بأغلبية تصل إلى 80%، وهذا حسب ما يتواءم وعقيدة الإنسان التركي المبنية على ضرورة تكوين أبنائهم وتهيئتهم منذ الصغر للانخراط في الجيش، ولعل هذا ما يفسر التأييد الشعبي الدائم للانقلابات العسكرية التي هيأ لها الجنرالات الأجواء اللازمة لها، وللحكومات الائتلافية الضعيفة دورها الرئيسي في مساعدة الجنرالات على إقناع الشارع التركي بانقلاباتهم العسكرية التي انتهت بعد الانقلاب الرابع عام 1997. ويعود تأثير الجيش التركي على الحياة السياسية إلى الجيش الإنكشاري العثماني، وقد تدخل الجيش التركي في الحياة السياسية من خلال أربعة انقلابات عسكرية في أقل من أربعين عاما لتغيير حكومات مدنية منتخبة لأسباب مختلفة في مقدمتها حماية النظام العلماني، كان أولها وأكثرها دموية في 27 ماي 1960 عندما أطاح الجيش بحكومة عدنان مندريس بعدما وجهت له اتهامات حول السماح للقوى الدينية بالعمل بحرية، حيث كانت الحكومات العلمانية السابقة قد منعتها[1] تماما، وتلاه الانقلاب الثاني في مارس 1971 بغية حماية المصالح الأمريكية حيث كانت البلاد تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التي تصدت لها القوى اليمينية (الإسلامية والقومية)، فالانقلاب الثالث في سبتمبر 1980 الذي جاء لحل حالة التمرد الكردي التي كانت تعيشها تركيا مع الدول الإقليمية بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية، وقد أدى هذا الانقلاب إلى فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا البلاد بعد ذلك العام بمن فيهم الذين استهدفهم الانقلاب العسكري ومنهم "سليمان ديميريل"، "بولت أجاويد" و"نجم الدين أربكان" من تغيير المواد المناقضة للديمقراطية، أما الانقلاب الرابع فجرى في جانفي 1997 فقد كان انقلابا نظريا اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة من أجل إرغام "نجم الدين أربكان" للاستقالة قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسته، ولقد برز في هذا الانقلاب حدة الصراع الإسلامي العلماني الذي دفع إلى تدخل الجيش مرة أخرى للسبب ذاته، وقد استمرت ظلال الجيش في السلطة حتى نهاية التسعينيات بسبب الدستور الذي صاغه قائد انقلاب عام 1980 الجنرال "كنعان أيفرين" إلى غاية الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية عام 1998، الأمر الذي فتح صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثير جنرالات الجيش، وهذا بإملاء من القوى الغربية الكبرى (الأمريكية والأوروبية الجديدة).[2] لكن هذا لا يعني أنه بنجاح كمال في فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالإسلام أنه نجح في حسم مسألة الهوية الحقيقية للأتراك، فالمتغيرات التي أحدثها مصطفى كمال وحلفاؤه في المجتمع التركي لم تكن أكثر من تقليد أو محاكاة للجانب الشكلي من

[1]– هدى درويش، مرجع سابق، ص ص 90–94.

[2] – نفس المرجع، ص ص 95–97.

نظم الغرب وقوانينه، الأمر الذي أدى إلى عدم حماس القاعدة العريضة للشعب لهذه المتغيرات إن لم نقل مقاومتها.[1]

[1] – سمير ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثاني: الكيان الصهيوني والبحث عن هوية إقليمية.

بعد نشأة الكيان الصهيوني بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تهجير العديد من اليهود من مختلف أقطار العالم للأراضي الفلسطينية المحتلة، جاءت محاولات إسرائيل العديدة لتثبيت وجوده في المنطقة في استقطاب العديد من دول الجوار الإقليمي لكسب ودها وتعاونها، وفي مقدمتهم تركيا، إيران وإثيوبيا، ولعل كل هذه المحاولات جاءت من أجل كسب اعتراف دول المنطقة بهذا الكيان وبالتالي كسر عزلته في المنطقة، وبفضل إستراتيجية إسرائيل الذكية نجحت في كسب اعتراف تركيا بها إثر ضغوط أجنبية.

وقد استهدفت هذه الدراسة بشكل من التفصيل نشأة الكيان الصهيوني وبحثه عن هوية إقليمية.

المطلب الأول: نشأة وامتداد الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط.

ترجع جذور نشأة الكيان الصهيوني إلى حملة نابليون على مصر، واكتشافه لأهمية المنطقة العربية، الأمر الذي عكس مبادرته السريعة في إنشاء دولة يهودية في فلسطين في الوقت الذي لم يكن فيه لليهود وجود يذكر، ما عدا أعدادا قليلة منهم من كبار السن يقطنون في أجزاء من أحياء القدس القديمة، وقد اقتضت الخطة باستجلاب اليهود واستزراعهم في أرض ليست لهم، بغية تحقيق هدف استراتيجي مهم يتمثل في تمزيق الوحدة الجغرافية للوطن العربي، وعزل مصر عن بلاد الشام، وإكمال السيطرة على المنطقة وخيراتها. غير أن سير الأحداث العسكرية قضى على تحقيق طموحات نابليون، وفي مقابل ذلك جاءت فرصة ملائمة مرة أخرى بعد تدهور الخلافة العثمانية، واقتسام ما يسمى "بتركة الرجل المريض" في أوروبا، ففي عام 1916 وقعت اتفاقية "سايكس بيكو" بين فرنسا وبريطانيا، وقسم العالم العربي إلى جزئيات سياسية صغيرة تضمن للمستعمرين دوام السيطرة على مقدرات الوطن العربي،والتي بطبيعتها كفيلة بخلق ديناميكيات من الصراعات التي تضعف القوة العربية.[1]

[1] – محمد أحمد صقر، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، عبد الحميد الكيالي (محررا)، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2008)، ص 342.

وقد تجسدت أولى خطوات المشروع الصهيوني الاستعماري منذ "وعد بلفور" عام 1917 [1]، الذي نص على منح وطن قومي لليهود في فلسطين لإنشاء الدولة اليهودية، وعهد إلى بريطانيا الانتداب على فلسطين عام 1919[2]، وبتصويت الأمم المتحدة والإعلان عن قيام دولة إسرائيل رسميا في 15 ماي 1948[3]، بادرت بتنفيذ أول مخطط لمشروعها بتقسيم أرض فلسطين العربية عام 1948، تحت فكرة "الحدود التاريخية"، أين لجأ العدو الإسرائيلي منذ عام 1948 إلى تجاوز حدوده السياسية لعام 1948 باعتبارها ضرورة من ضرورات أمنه القومي، والتي تدل على سياسته التوسعية[4] نظرا لكونه وجد نفسه محاطا بالواقع العربي الرافض لوجوده في المنطقة[5]، وعلى هذا الأساس برزت محاولات الكيان الصهيوني المتكررة لاحتلال أكبر جزء ممكن من الأرض العربية الفلسطينية إثر شنها للحروب ضد الدول العربية.[6]

ظلت بريطانيا تهيأ الأوضاع الاقتصادية واقتطاع الأراضي والمياه لصالح الدولة العبرية إلى إن ثبت وجودها، وعندها انسحبت بريطانيا من فلسطين بعد انجازها المهمة على وجه أكمل، وقد مكن الانتصار العسكري الإسرائيلي من السيطرة على حوالي 70% من فلسطين واستحواذها على مدن كاملة ومصانع وبنية تحتية متطورة وشبكات مياه وري وخدمات ومدارس وشبكات طرق بطريقة سهلة لم تبذل فيها إسرائيل أي جهد، ويرجع التقدم الاقتصادية الذي شهدته إسرائيل في الحقب الأولى من وجودها إلى حد كبير إلى الغنائم التي سلبتها للبناة الأصليين لها وهم عرب فلسطين التي كانت في مقدمة بلدان الشرق علميا واقتصاديا.

بعد حرب 1967 استكملت إسرائيل السيطرة على كامل التراب الفلسطيني، بل وتمكنت من الاستيلاء على كامل أرض سيناء وهضبة الجولان والجنوب اللبناني، وقد كان لهذا التوسع العسكري فوائده الاقتصادية الجمة، إذ توسع حجم السوق الإسرائيلي وزاد النشاط الصناعي، وأخضعت سوق الضفة وغزة

---

[1] – عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**، (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 97.

[2] – محمد أحمد صقر، مرجع سابق، ص 346.

[3] – فيليب لو مارشان ولميا راضي، **إسرائيل فلسطين غدا**، يوسف طومد (مترجما)، (د.م.ن: دار الجيل الجديد، 1998)، ص ص 9-10.

[4] – يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986)، ص 138.

[5] – محمد نصر مهنا، **الإعلام والسياسة في المواجهة العربية – الإسرائيلية: دراسة تطبيقية**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 175.

[6] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 98.

إلى سياساتها، وبالتالي غزو المنتجات الإسرائيلية لأسواق الضفة والقطاع، الأمر الذي أدى إلى تدمير الصناعة والزراعة الفلسطينية.[1]

ومنذ تأسيس دولة إسرائيل في المنطقة ونيل كيانها لبعض الاعتراف الدولي، أثارت مسألة الصراع بينها وبين جيرانها جدلا نتيجة لوقوع كل هذه الدول في خط مواز لإسرائيل من حيث المصالح، وهو ما جعل علاقات هذه الأخيرة بدول المنطقة تتسم في غالب الأحوال ومن معظم دول المنطقة بالصراع لا يتوجب على الباحث النظر إليها من زاوية التعاون، وعلى هذا الأساس قامت المطامع الإسرائيلية في التوسع، واعتبرت كمنهج لتوجهات القادة والزعماء الإسرائيليين، إلا أن هذه المطامع اصطدمت بظروف زمنية، هذا ما يدل على عدم ضمان وقف مد النفوذ الإسرائيلي وتهديداته في المنطقة، ما دامت مصالحها الحيوية تتطلب ذلك، وحماية هذه المصالح تقتضي أن يعود هذا الكيان في أي لحظة لرفع وتيرة تهديداته. وبالتالي جر سائر الأطراف في الشرق الأوسط للخطر، وبناءا على هذا اتبعت إسرائيل إستراتيجية جد ذكية عبرت عن سياساتها الإقليمية، التي وضعها "إيهود باراك" في إطار نظريته المبنية على أسس ثابتة، والتي نصت على:[2]

- القدرة الذاتية التي تعبر عن بناء مجتمع ناضج لإسرائيل، وما يتوجب على هذه الأخيرة تمتعه بكل أشكال النظام الديمقراطي وأن يكون قادرا على تكوين قوة دفاعية.
- أما الأساس الثاني لأمن إسرائيل هو ضرورة توطيد علاقات سلام ثابتة مع البلدان المجاورة التي تصل إسرائيل إلى تحقيق سلام شامل، وأمن مع البلدان المجاورة، وحتى يتسنى ذلك لإسرائيل لا بد من تقديمها لامتيازات إلى جاراتها لتلطيف الأجواء المعادية لها في المنطقة.
- أما ما يتعلق بالأساس الثالث فإنه ينص على أن أمن إسرائيل مرتبط ارتباطا وثيقا غير قابل للتفكيك بأمن جاراتها تحت ما يسمى بالإطار الأمني المشترك الذي يخلق فضاء للتعاون الاقتصادي والسياسي عند توفر الرغبة المشتركة، وهذا ما له من دور حيوي في ترسيخ دعائم معاهدة سلام ثنائية، التي قد تشمل في نهاية المطاف كل دول المنطقة وقد نص آخر أساس في إستراتيجية الأمن الإسرائيلي على ضرورة أن يشتمل التعاون على القضايا التجارية وشؤون الاستثمار، وضم إسرائيل إلى النظام الاقتصادي العالمي وإقامة علاقات دفاع متبادلة، إلا أن ما يثبته الواقع فإن نظرية أو إستراتيجية

[1] – محمد أحمد صقر، مرجع سابق، ص 343.

[2] – حسن سيد موسوي، "التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002)، ص 138.

السلام الإسرائيلي في المنطقة منافية لمصالح ورغبات إسرائيل في المنطقة، وهو ما أثبتته التجربة التاريخية بأن إسرائيل لن تستطيع تحقيق أهدافها الإقليمية من دون اللجوء إلى القوة والعنف، وفي هذا السياق يوجد سؤال يطرح نفسه، كيف لطرف أثبت وجوده بالقوة في منطقة رافضة له، وذو هوية مجهولة معتمدا في نظامه على قدراته العسكرية لتحقيق أهدافه، أن يتخذ إستراتيجية بناء علاقات ودية مع الأطراف المجاورة له، والتوصل إلى تحقيق استقرار وسلام دائمين؟.

والتناقض الذي يظهر من خلال أن السلام الدائم لإسرائيل لن يتحقق إلا في حالة اطمئنانها على احتوائها لكل التهديدات الموجهة إليها، وتحقيق مصالحها المرجوة في المنطقة، وأزمة الثقة التي تعاني منها تجاه دول المنطقة، هذا ما لا يمكنه أن يتحقق على أرض الواقع لأن الشرط لقيام سلام دائم في المنطقة يستلزم وجود ثقة متبادلة تجاه إسرائيل غير متوفر لدى أي دولة من دول المنطقة.[1]

ولعل هذا ما يثبته الواقع من تأجج الصراع في المنطقة منذ التواجد الإسرائيلي عليها، وهو ما يعكس محاولات إسرائيل الجادة لإيجاد دعم لها في المنطقة وكسر عزلتها، وما فرض عليها إقامتها لعلاقات تعاون خاصة مع دول في آسيا الوسطى والقوقاز وإفريقيا، ومن أبرزها إيران، إثيوبيا وتركيا.

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية بالقوى الإقليمية.

منذ نشأة إسرائيل وهي تسعى للانخراط في تفاعلات المنطقة لتأمين الاعتراف الصريح بوجودها وفتح المجال لها للاشتراك في التفاعلات الإقليمية والمؤسسية لكسر عزلتها، وحتى يتسنى لها التواجد في المركز المتقدم باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية. وعلى الرغم من الشرعية القانونية التي حصلت عليها بإعلان عن قيام دولتها وما استتبعها ذلك من شرعية دولية وقبولها عضوا في الأمم المتحدة. إلا أن كل هذا لم يجد نفعا في اكتسابها للشرعية الإقليمية التي تسعى جاهدة لتحقيقها وصولا لانتزاع الاعتراف العربي بها إلى أن تم التوقيع على اتفاقات "كام ديفيد" سنة 1978، حيث أزالت هذه الأخيرة جزءا من الحاجز الذي لا طالما وقف حائلا دون اكتسابها للشرعية الإقليمية.

على الرغم من أن إسرائيل قد بلغت أسمى أهدافها في تحقيق شرعية ما، إلا أن ذلك لم يزح الهاجس الكبير الذي لا تزال تعيشه، ممثلا في دور إقليمي متعدد الأبعاد وقبول عربي واسع يؤهلها للتسلل

[1] - حسن سيد موسوي، مرجع سابق، ص ص 138-139.

في نسيج المنطقة والانخراط في تفاعلاتها خصوصا في ظل أن المنطقة تعاني من الإحساس بالعجز وفقدانها للوزن السياسي والقدرة على التأثير في الأحداث، الأمر الذي يرسي مناخ عربي يقبل بالوجود الإسرائيلي ومستعد للاعتراف به والتعايش معه وصولا لقبول إرادته لعملية التوازن الإقليمي، وإن كان ذلك لا يحدث عبر تنازلات عربية التي تفتح الأبواب أمام العدو الإسرائيلي القادم للهيمنة على المنطقة العربية والتي تدعمه حالة الفرقة والتنافر العربي.

وحسب الإستراتيجية الإسرائيلية أنه لنجاح النظام الشرق أوسطي الجديد الذي تتزعمه هي والدول الغربية لا بد من الإسراع بتفويض النظام العربي وبناء الشرعية الإقليمية للوجود الإسرائيلي بحجة التسوية، لتكون قطبا مهما يحرك نظام عربي فاشل. ولنجاح ذلك لا بد من بناء الثقة بين العرب والإسرائيليين، وعلى هذا الأساس تحاول إسرائيل الترويج لنظامها الجديد ضمن خطة مستقبلية لاحتواء الشرق الأوسط إثر مرحلة ما بعد السلام، وبالتالي تهميش النظام الإقليمي العربي القائم من خلال مساندة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لها، وبالتالي جعل إسرائيل المركز الذي تحيط به الدول العربية التي تصبح بمثابة الأطراف التابعة لها. ولعل هذا ما يدفع إسرائيل للتمسك بالتفوق الذي تتسم به خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي وقدرتها على التحكم في التكنولوجيا العالية وما تملكه من خبرات، الأمر الذي يؤمن صياغة نظام قطبي مصغر يربطها بدول المنطقة، إما ثنائيا أو جماعيا على نحو يضمن لها المركزية والسلطة.[1] وكانطلاقة في مشروعها الذي يتحقق بإخضاع الدول العربية لها، لجأت للتنسيق مع دول الجوار الإقليمي التي من أهمها نذكر إيران، إثيوبيا وتركيا.

- **إيران:**

أسست إسرائيل لعلاقات وثيقة بإيران، نظرا للثقل الجيواستراتيجي الإيراني الهام الذي يدعم الخطط الإسرائيلية، فإيران لا تقع على الطرف الشرقي للوطن العربي فحسب، بل هي قوة رئيسية في منطقة الخليج العربي التي تقع ضمن الدوائر في الإستراتيجية الإسرائيلية، وعلى هذا الأساس سعت إسرائيل إلى توظيف إيران بحكم موقعها وتأثير حركتها السياسية –سلبا وإيجابا– على المصالح العربية العليا بما يخدم الأهداف الإسرائيلية في المنطقة.[2] وعليه فقد باشرت إسرائيل علاقاتها مع إيران بإقامتها لأول نشاط صهيوني منظم في إيران سنة 1920، إثر تأسيسها لأول فرع لها في طهران والتي انتشرت فيما بعد

[1] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص107– 109.

[2] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 198.

مراكزها في العديد من المدن الإيرانية الأخرى إلى غاية انتشارها ضمن أشكال أخرى متعددة لممارسة نشاطها العدائي بين صفوف اليهود الإيرانيين بغية تشجيعهم على الهجرة لفلسطين، ومن بين هذه الأخيرة نذكر: إنشاء عدد من المدارس تحت اسم "كورسن" التي ساهمت في خدمة أهداف الحركة الصهيونية لتحقيق طموحاتها التوسعية، وما استتبعه من افتتاح أول قنصلية إيرانية في القدس عام 1934 لرعاية شؤون اليهود الإيرانيين في فلسطين، وقد ساهمت علاقات تركيا بإيران في إفشال كل محاولات رضا الشاه التي قام بها قبل الحرب العالمية الثانية في مواجهة التغلغل الإسرائيلي في بلاده والذي حمله مسؤولية سقوط الريال الإيراني، وذلك بإبعادهم عن الأعمال الصناعية والتجارية عن شوكة الأنكلو- إيرانية. وعلى الرغم من معارضة إيران لقرار التقسيم الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 فإنها بالمقابل اعترفت بالكيان الصهيوني في مارس 1950 متخذة حججا مختلفة في ذلك، كان من بينها الرغبة في استلام مساعدات مالية أمريكية وعسكرية وعدت حكومة واشنطن بتزويدها بها في مقابل سوء[1] الحالة الاقتصادية في إيران، الأمر الذي جعل الحركة الصهيونية تستغل مسألة اعتراف الحكومة الإيرانية بكيانها العنصري، وبالتالي مباشرتها في تأسيس مراكز ومؤسسات أخرى تدعم بها نشاطاتها كجمعية "الأورت" التي اختص نشاطها الأساسي في نشر التعليم المهني بين صفوف اليهود في العالم. وقد ولد الاعتراف الإيراني بالكيان الصهيوني ردود فعل عنيفة في الشارع الإيراني على المستوى الشعبي، الديني والبرلماني، الأمر الذي عكس محاولة حكومة "مصدق" التي اعتلت السلطة والحكم في 29 أفريل 1951 قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، غير أن الأمر كان صعبا بعد ما تم الاعتراف به، ومن ثم قررت إيران إيقاف تعاملها مع إسرائيل بهدف تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدور الوسيط بين إيران وإسرائيل كخطوة أولى من أجل إقناعها باستثمار النفط الإيراني بدلا من بريطانيا، وبالتالي إنهاء العزلة التي فرضتها بريطانيا والغرب على الحكومة الإيرانية بسبب تأميمها لنفطها، لكن بعد سقوط حكومة "مصدق" عام 1953 التي تصدت لتأسيس اليهود الصهاينة لشركات محدودة، ازداد التغلغل الإسرائيلي بعد عودة "الشاه" إلى إيران، حيث نشط الرأسمال الاقتصادي الإسرائيلي عن طريق غزوها للأسواق الإيرانية، خاصة بعد تشريع قانون استقدام وحماية رؤوس الأموال الأجنبية عام 1955، وبالتالي توطيد العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية التي شملت مجالات واسعة فازداد التبادل التجاري بين الطرفين زيادة

[1]- جاسم إبراهيم الحياتي، **خفايا إيران–إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث**، (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2007)،(2013/4/12)، ص 6 في: http://majles.alukah.net/showthread.php?16897

ملحوظة من حيث كمية الاستيراد والصادرات. ومع مطلع ستينات القرن العشرين[1]، شهدت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية انفتاحا عن طريق مبادرة إسرائيل بتسليح نظام الشاه كما هو الشأن بالنسبة للعلاقات الاقتصادية التي حظيت بقدر كبير من الأهمية[2] باستمرار الواردات الإيرانية من إسرائيل حتى وصلت إلى 6.15 مليون دولار، في حين بلغ مجموع الواردات الصهيونية من إيران ما قيمته 674 ألف دولار. وعقب نكسة 1967 حتى عام 1971 ازداد تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إيران وإسرائيل وذلك عن طريق امتناع إيران عن وقف صادراتها النفطية إلى إسرائيل بل وصلت حتى إلى تعويضها للنقص الحاصل في الطاقة بسبب استخدام الحظر النفطي.[3] وهو ما تجسد من خلال توفير إيران لإسرائيل أكثر من 90% من احتياجاتها النفطية أثناء حربي إسرائيل مع العرب خلال فترة 1967–1975 مقابل تصدير إسرائيل لإيران المنتجات الصناعية والأسلحة[4]، إضافة إلى ذلك فإن إيران كانت تقدم لإسرائيل 40 مليون دولار من النفط الإيراني سنويا سواء عن طريق مروره في فلسطين أو عن طريق تصريف منتوجاته، فقد كان خط "إيلات – أشدود" ينقل حوالي 60 مليون طن من النفط الإيراني منذ عام 1968 حتى عام 1971. وهكذا عملت إيران على دعم الكيان الصهيوني من الناحية الاقتصادية بعد عدوان 5 جوان 1967، في الوقت الذي كانت فيه إيران تتلقى المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية. كما قد تعززت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية في مجال الاستخباراتية العسكرية بعد عام 1967، وذلك عن طريق خرق إيران للحدود مع العراق (1968– 1979) وكذلك المعاهدات حول شط العرب، وذلك طمعا في الأراضي والمياه العراقية وفي الخليج العربي، ولإجبار العراق على سحب قواته من الجبهة الإسرائيلية، إلى جانب قيام إسرائيل بتزويد إيران ب 50 طائرة جديدة من نوع "فانتوم" وبمعدات سوفييتية كانت قد استولت عليها عام 1967. فقد اتفق الطرفان في المجال الاستخباراتي على ضرورة تزويد كل طرف للآخر بالمعلومات الاستخباراتية عن الأقطار العربية، حيث أحاط الشاه نفسه بعدد من المستشارين الصهاينة الذي كان يستفيد من خبرتهم في المجال الأمني والاستخباراتي نظرا لقوة العلاقة بين إيران وإسرائيل، مما قد شجع الحكومة الإيرانية على الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث من دولة الإمارات العربية المتحدة إثر انشغال الأقطار العربية بمواجهة إسرائيل بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج

[1] – جاسم إبراهيم الحياتي، مرجع سابق، ص 6–7.

[2] – عيساوة آمنة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 139.

[3] – جاسم إبراهيم الحياتي، مرجع سابق، ص 7.

[4] – عيساوة آمنة، مرجع سابق، ص 139.

العربي، وبالتالي توكيل إيران بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا قبل انسحابها، وأصبحت إيران الشاه هي المكلفة بأداء الدور الإقليمي لبريطانيا (دولة كبرى)، تراجعت في ظل متغيرات عديدة عن خدمة المصالح الغربية في المنطقة، الأمر الذي استلزم تغير الإستراتيجية الغربية وتكليف إيران بمهمة الدولة الحامية للمصالح الغربية، وبالتالي إضعاف العرب ومنعهم من تحقيق مشروعهم النهوضي الحضاري.[1]

- **إثيوبيا:**

نظرا لعلم إسرائيل بمدى أهمية إفريقيا التي تعتبرها إحدى ساحات الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد سعت جادة من هذا المنطلق إلى التغلغل في إفريقيا لخلق علاقات مع دولها في مختلف المجالات، نتيجة لما تحمله هذه الأخيرة من عمق استراتيجي، أمني، حضاري وثقافي للوطن العربي، وعلى هذا فقد عملت كل ما بوسعها من أجل تقربها وتعاونها مع دول الاستعمار القديم والحديث من أجل تطويق العالم العربي ومحاصرته، وبالتالي إرضاخه لها بعزله عن إفريقيا.[2] فحسب إسرائيل أن ضرورة السيطرة على منافذ البحر الأحمر من أجل حماية نفسها ومحاصرة الدول العربية وتهديد أمنها القومي باستمرار، الأمر الذي جعلها تقيم تحالفات مع بعض الدول المحيطة بالعالم العربي "إثيوبيا وإريتريا"[3]، وخاصة إثيوبيا –التي تقع شرق القارة الإفريقية مجاورة مباشرة لأربع أقطار عربية وهي السودان، جيبوتي، الصومال وإريتريا– لم تتمتع بأهمية جيواستراتيجية نظرا لكونها تمثل إحدى الدول المهمة المطلة على القرن الإفريقي، الأمر الذي يجعلها جزءا مهما في إستراتيجية الدول العظمى، إضافة إلى مشاركتها اليمن العربية وجيبوتي التحكم في مضيق باب المندب ذو الأهمية الإستراتيجية، والأهم من هذا سيطرة إثيوبيا على قسط كبير من منابع النيل التي تتيح أفضل طريق للوصول إلى وادي النيل من الشرق، وتسيطر عليه بصورة غير مباشرة.[4] وعلى هذا الأساس فمن الواضح أن وجود إسرائيل في إثيوبيا هو تخطيط للمستقبل فضلا عن إمكان إحرازها للكثير من النجاحات في إفريقيا، فقد ظلت العلاقات الإسرائيلية بإثيوبيا في غالب الأحوال مميزة ولم تتأثر حتى بحقبة "منجستو هيلا ميريام" الاشتراكية على الرغم من كون النظام الإثيوبي وقتها كان جزءا من المعسكر الاشتراكي و"حلف عدن" المعادي للغرب، وهذا يرجع للتخوف الإسرائيلي –

---

[1] – جاسم إبراهيم الحياتي، مرجع سابق، ص 7–8.

[2] – خالد وليد محمود، **التغلغل الاسرائيلي في القارة السمراء...إثيوبيا دراسة حالة**، (د.م.ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص 2.

[3] – مركز دراسات الشرق الأوسط، **توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك**، (عمان: 1999)، ص 187.

[4] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 112.

الإثيوبي المشترك من المد العربي في البحر الأحمر.[1] على الرغم من أن إثيوبيا تمتلك كمية هائلة من المياه في إفريقيا، بالإضافة إلى اعتماد معظم زراعتها على المطر أي أنها لا تحتاج بدرجة كبيرة إلى مياه النيل، إلا أنها وبإملاء إسرائيلي، أعلنت سنة 1978 عن مشروعات تخفض حصة مصر عن الحصة المقررة وفقا لما جاء في اتفاقية 1959، بالإضافة إلى إعلان شركة "تاحل" الإسرائيلية المسؤولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية في إسرائيل عن قيامها بمشاريع وأعمال في إثيوبيا لحساب البنك الدولي، ويهدف التعاون الإسرائيلي – الإثيوبي إلى تنفيذ 40 مشروعا مائيا على النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية – الإثيوبية وتشمل إنشاء 26 ري 400 ألف هكتار وإنتاج 37 مليار كيلواط، وتستلزم هذه المشروعات 80 مليار متر مكعب من الماء تأتي على حساب السودان، وقد عبر هذا المشروع عن تتويج لتعاون سري بين الطرفان، حيث قدمت إسرائيل القنابل العنقودية وطائرات "الكافيير" للجيش الإثيوبي مقابل سماح السلطات الإثيوبية باستئناف تهجير "يهود الفلاشا" إلى إسرائيل، وهدف إسرائيل الأساسي هو زيادة نشاطها في منطقة القرن الإفريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة لتوازي دورها في أحداث جنوب السودان والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية في "جزيرة دهلق"، وفي عام 1977 أعلنت إثيوبيا عن موافقتها على مشروع الرئيس المصري "أنور السادات" لتحويل مياه النيل إلى إسرائيل[2]، ولم تكن إثيوبيا صديقة للعرب يوما ما، نظرا لاتسامها على الدوام بالتوتر[3]، الأمر الذي حفز بشكل كبير إسرائيل كي تقوم علاقات وثيقة بإثيوبيا لدرجة تحريضها على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع مصر والسودان بغرض تنفيذ مشروعاتها. فقد تمكنت سياسة إسرائيل من استخدام ورقة مياه النيل للمساومة، وهذا ما ذكره "أولي لوبراني" كما أن إسرائيل ولتقربها من الدول الإفريقية التي تشكل جزءا كبيرا من إستراتيجيتها الشرق أوسطية عن طريق تقديمها للخبرات الفنية والتقنية والمساعدات المالية للدول الإفريقية خاصة إثيوبيا، مما ينسج لها ذلك فرصة كبيرة لترسيخ وجودها في شرق القارة السمراء ومن ثم الانطلاق إلى بقية أقطار القارة بغية تحقيق مكاسب أمنية وسياسية، وذلك بإحكام جدار الحصار السياسي على الدول العربية لتحييدها ومن ثمة كسب الدول الإفريقية لصالحه في قضية الصراع مع العرب، ويبقى الاهتمام الإسرائيلي بإثيوبيا منهجا ثابتا في إستراتيجيتها[4]، لهذا فقد شهد حجم التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع إثيوبيا تطورا ملحوظا حيث لعبت قيمة الصادرات الإثيوبية إلى

---

[1] – أسامة عبد الرحمن، **المياه العربية وإسرائيل**، (القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 57.

[2] – حسن بكر، **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد**، (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2002)، ص 104.

[3] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 212.

[4] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 482.

إسرائيل لفترة 1993–1998 بنسبة زيادة وصلت إلى 230%، أما فيما يخص الصادرات التكنولوجية إلى إثيوبيا فقد زادت خلال عام 2003 لتصل إلى 500%، بالإضافة إلى زيادة التعاون العسكري حيث كشفت نشرة المعلومات العسكرية البريطانية في جويلية 1998 أن إسرائيل تقيم علاقات استخباراتية وثيقة مع إثيوبيا وان جهاز "الموساد" الإسرائيلي يدير كادر كبير لجمع المعلومات والاستخبارات في العاصمة أديس أبابا.[1]

- **تركيا:**

تتمتع تركيا بموقع جيو– استراتيجي هام وفريد من نوعه، الذي خلف انعكاسات وأبعاد هامة غبر التاريخ القديم والمعاصر، وكان له أثره البالغ على اتجاهات السياسة التركية الداخلية والخارجية، كما أثر ذلك على الإستراتيجيات الدولية تجاه المنطقة خاصة منها الغربية نظرا لاعتبارها حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا من جهة وبين آسيا وأوروبا وإفريقيا من جهة أخرى عبر الجسر العربي، كما أنها تمثل كتلة رابطة بين بيئات إقليمية تتمثل في العربية، القفقاسية، السلافية (روسيا – أوكرانيا) عبر البحر الأسود، البلقانية، الإيرانية وآسيا الوسطى بالإضافة إلى امتلاكها لمضيقي البوسفور، الدردنيل وبحر مرمرة[2]، كل هذا جعل من إسرائيل تسارع في عقد علاقات تعاون معها، فتركيا التي كانت حائرة في توجهاتها حتى وقت قريب يبدو أنها قررت أن تكون إحدى اللاعبين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط بعد أن وفرت لها المتغيرات الدولية وانعكاساتها الإقليمية منذ مطلع الستينات البيئة الملائمة للتحرك نحو بناء دور إقليمي فاعل بالإضافة إلى عضويتها في عدد من التجمعات في الشرق الأوسط والغرب، فهي عضو في المجلس الأوروبي وعضو في حلف شمال الأطلسي من جهة، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي من جهة ثانية مرورا إلى انشغال صانعي القرار الأتراك بضرورة تفعيل علاقات مع إسرائيل، بالإضافة إلى تواجد جالية يهودية صغيرة مؤثرة في تركيا، وعلى قراراتها تجاه إسرائيل حيث امتد تاريخها إلى الإمبراطورية العثمانية خلال القرن 15، وحتى أبعد من ذلك، وعلى هذا فإسرائيل وفي تنسيقها مع دول الجوار الإقليمي تتصرف دائما تحت إستراتيجية جد منسقة، التي اتسمت بالعدوانية والتوسع والارتباط العضوي بمركز القيادة العالمي للإمبريالية لأسباب موضوعية ضمانا للديمومة والاستمرار، وانطلق الكيان الصهيوني في تحالفاته من حسابات مزدوجة تتطابق في نهايتها لتشكل مزيجا منسجما وحسابات وضرورات القوة الدولية

[1] – أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 99.

[2] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ص 117–118.

الكبرى لاستمرار كيانه في ظل رفض البيئة الدولية الإقليمية، وعلى هذا فإن نظرة الكيان الصهيوني لتركيا مميزة نظرا لاكتسابها أهمية بالغة باعتبارها واحدة من بين الدول السباقة إلى الاعتراف بوجوده، وقد أشار "أبا إبيان" إلى أن مثل هذه العلاقات تمنح كيانه هوية شرق أوسطية وسوقا هامة لتصريف سلعه ومنتوجاته من اجل زعزعة جدار الرفض السياسي والمقاطعة الاقتصادية العربية، هذا بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية التي هي بدورها تسعى جاهدة لتقريب تركيا من إسرائيل لتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يتوفر بتعاون تركيا مع إسرائيل وبعض دول الجوار الإقليمي كمصر والسعودية، فحسب واشنطن أن مثل هذا التعاون يفتح الطريق الأرخص لضمان مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، ولمواجهة إيران والتيارات الإسلامية الناشطة في المنطقة، وعلى هذا فقد ارتقى التحالف بين الطرفان ليصل إلى الجانب العسكري من أجل تحقيق هيمنة عسكرية وأمنية في المنطقة بصورة تسهم في وضع قيود على التسلح للدول العربية التي تتقاطع مصالحها وتوجهاتها بالمصالح الأمريكية، وقد اتخذ التحالف التركي – الإسرائيلي أنماط عدة وفي شتى المجالات الأمنية والاقتصادية بما يفسح الطريق لإقامة نظام إقليمي جديد تكون عناصر القوة فيه لغير صالح العرب، ويعمل على تفعيل عناصر القوة الصهيونية التي تستند على قوة دولية غاشمة متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المبحث الثالث: اعتراف تركيا بإسرائيل وبداية العلاقات التركية – الإسرائيلية.

نتيجة للمحاولات الإسرائيلية الجادة في إطار بحثها عن هوية إقليمية والتي استهدفت تركيا بالخصوص نتيجة للثقل الجيو– استراتيجي الكبير الذي تكتسبه أنقرة واعتباره السبيل الأنجع الذي يفتح لتل أبيب المجال الواسع ويسهل عليها تطبيق إستراتيجيتها الشرق أوسطية الجديدة، وبالتالي تحقيقها لهيمنتها على المنطقة، ولعل أن المساندة الغربية للمشروع الإسرائيلي في مقابل علاقات تركيا الوطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية سهل من عملية الضغط عليها للاعتراف بالكيان الصهيوني وما نجم عنه من تحالف، وهو ما تعالجه هذه الدراسة بصورة مفصلة.

المطلب الأول: الاعتراف التركي بإسرائيل.. دراسة في الأسباب والدوافع.

[1] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص ص 190–191.

نظر العثمانيون للصهيونية نظرة تتسم بالكراهية والحقد، وفي هذا الشأن أسس "عبد الحميد" سياسة اتبعها العثمانيون في تعاملهم مع اليهود، وقد عرض "عبد الحميد" على مجلس الوزراء العثماني مناقشة هذا الموضوع، متبعا في ذلك جملة السياسات التي أصبحت فيما بعد من اختصاصات وزارتي الداخلية والخارجية، حيث أن الأولى اتبعت كل الطرق ووضعت جميع العراقيل ضد دخول البلاد إلى الدولة العثمانية، في حين كرست الثانية جهودها لإقناع الدول الكبرى بعدم تقديم أية مساندة للحركة الصهيونية[1]، وعلى الرغم من النفور الشعبي التركي من اليهود فقد عرفت إسرائيل كيفية استغلال اعتراف تركيا بها إلى أبعد حدود الاستغلال، وساهمت الجالية اليهودية بالقيام بدور فعال في تهيئة الرأي العام وفي دعم الدبلوماسيين ماديا ومعنويا للقيام بالنشاط اللازم للدعاية الإسرائيلية والقضية الصهيونية[2]، وبالتالي تأثيرها على السياسة العثمانية تجاه القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي حاول هرتزل فعله لكن إخفاقه في الاتصال بوزير الخارجية العثماني دفعه لتكليف "نيولسكي" للتوسط بين الطرفان لما تربط هذا الأخير ب "عبد الحميد" من علاقات ودية، غير أن هذا لم يجد نفعا لإسرائيل فقد قوبل بالرفض العثماني، وقد أشار في ذلك "عبد الحميد" إلى ضرورة ابتعاد إسرائيل عن اتخاذ خطوات جديدة حول هكذا موضوع، وبعد خلع "عبد الحميد" من السلطة في 27 أفريل 1909 بتعاون لجنة "الإتحاد والترقي" التي كان معظم أعضائها من الماسونيين البارزين، تغيرت العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى التعاون خاصة مع مجيء "الكماليين" للحكم، وفي أواخر عام 1930 بعد طرد هتلر لمجموعة من اليهود إلى خارج ألمانيا قبلت تركيا عددا من المهاجرين اليهود، الأمر الذي شجع على مواصلة الصهيونية لمحاولاتها التأثير على مركز اتخاذ القرار في تركيا الكمالية لاستعانتها بالأتراك من أجل تهدئة العرب، وقد ساعدتها بريطانيا وأمريكا في ذلك سنة 1939 من خلال دفعها للملايين لشراء ود الأتراك، ومع كل المحاولات إلا أن موقف تركيا كان إيجابيا تجاه القضايا العربية، لكن عند اقتراع اللجنة الخاصة عن مشروع قرار عربي الذي نص على إنشاء حكومة مركزية تقوم بتولي وإدارة الحكم في فلسطين بصورة مؤقتة على أن يتم انسحاب بريطانيا من البلاد بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة التي تضع دستور ديمقراطي للبلاد بأكملها على اعتبارها وحدة مستقلة لم تؤيد القرار ما عدا 12 دولة كانت تركيا من بينها، في مقابل رفضه من قبل 29 دولة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، وفي هذا الصدد عرض كل من الإتحاد السوفييتي والهند مشروع دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، فأيدته الأقطار العربية وتركيا، والاتفاق على وجهات

---

[1]– أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998)، ص 42.

[2] – محمد طه الجاسر، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، (بيروت: دار الفكر، 2002)، ص 308.

النظر الغربية عند تصويت اللجنة الخاصة في 24-25 نوفمبر 1947 على مشروع قرار الرجوع للمحكمة الدولية للرأي الاستشاري فيما يتعلق بثماني مسائل تثيرها المشكلة الفلسطينية وتتعلق المسألة الأخيرة بعدم تنفيذ أي مشروع تقسيم يخالف آمال الفلسطينيين أو يتم دون موافقتهم، وقد أقدمت تركيا على تصويتها مع الأقطار العربية ضد مشروع قرار التقسيم، وقد فسر هذا السلوك على أنه يعبر عن الشعور الإسلامي في تركيا غير أنه حسب المفهوم التركي فإن التصويت كان نتيجة لضغط سوفييتي تمثل في المطالب الإقليمية السوفييتية على تركيا، وأن هذا القرار لا يعبر عن شعور إسلامي لتركيا، خاصة إذا عرفنا أن أنقرة استخدمت في هذه الحقبة السياسية العلمانية المتطرفة لإبعاد المجتمع التركي عن المسلمين والعرب في آن واحد، واستمرت تركيا بعد هذا القرار في تعاونها مع الأقطار العربية رغبة منها في تطبيقها لشعار أتاتورك: "السلم في الداخل والسلم في الخارج" الذي يعبر عن لعب تركيا دورا بارزا في الأمم المتحدة عند إظهار نفسها بمظهر الدولة التي تسهم في إقرار، وبناءا على التقرير الذي أعده "الكونت برنادوت" الوسيط العام في فلسطين الذي أشان الأعمال الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، أصدرت الجمعية[1] العامة قرارها في ديسمبر 1948 حول تشكيل لجنة التوفيق التي تكونت من ثلاث دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وتركيا، وعليه فقد كانت عضوية تركيا في لجنة التوفيق المنعطف الحاسم المعبر عن مرحلة جديدة لفتور العلاقات العربية التركية بإدخال هذه الأخيرة أبعادا جديدة في علاقاتها مع العرب معارضة لها خاصة بعد معارضة الأقطار العربية "للجنة التوفيقية"، وبالتالي لم يكن بوسعها مساندة الموقف العربي والفلسطيني، خاصة بعد أن أصبحت تركيا جزءا من مبدأ ترومان لعام 1947، وفي هذه الحقبة بالذات أصبحت تركيا تبحث عن الاعتراف بالكيان الصهيوني وضرورة توحيد المصالح الأمنية للطرفان وفعلا قد اعترفت بالكيان الصهيوني في مارس 1949.[2] وقد كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل على الرغم من تصويتها ضد قرار التقسيم لعام 1947، إلا أن إسرائيل قد حرضت على تطوير علاقاتها بأنقرة التي زارها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بن غوريون" سرا عام 1957 في إطار المساعي الأمريكية – البريطانية للحد من المد القومي الناصري[3]، وهو ما عبر عنه "عصمت اينونو" بمناسبة الاعتراف التركي بإسرائيل زعيم حزب الشعب الجمهوري في قوله: "وقد كونا علاقات سياسية مع إسرائيل التي أنشئت منذ عهد قريب، ونتمنى أن تكون هذه الدولة مصدر أمن واستقرار في الشرق الأوسط". وقد

---

[1] - أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 42-45.

[2] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 44-45.

[3] – محمد أحمد صقر، مرجع سابق، ص 375.

انتقدت الأقطار العربية قرار اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني غير أن هذا لا يؤثر على قرارات تركيا تجاه إسرائيل،فقد أقدمت زيادة على الاعتراف بالكيان الصهيوني بالاعتراف به قانونيا بشكل كامل في جانفي 1950، وبالتالي فقد أقامت معها علاقات دبلوماسية على مستوى المفوضيات، وعين في هذا الشأن "إلياهو ساسون" كأول وزير مفوض للكيان الصهيوني في تركيا، وبعث تركيا ل"سيف الله حسن" القائم بالأعمال للكيان الصهيوني، فقد اعتبر في هذا الشأن الكيان الصهيوني من قبل الرأي العام التركي كقاعدة ارتكاز للمخططات السوفييتية في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وقد كان للاعتراف التركي بالكيان الصهيوني أسبابه الكامنة والتي سنحاول رصد أهمها في النقاط التالية:

- دور جماعات الضغط الصهيونية في تركيا بصورة عامة ودور جماعات الدونمة بصورة خاصة، إذ أن هذه الأخيرة تسيطر على وسائل الإعلام التركية والاقتصاد التركي، وكان هذا خاصة أيام الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى بإقصائها ل"عبد الحميد" من الحكم نتيجة لرفضه مطالب الحركة الصهيونية، وتغلغل يهود الدونمة في صفوف حركة مصطفى كمال أتاتورك الداعية للعلمانية والتغريب، وبالتالي فقد لعبت دورا بارزا في تأسيس كيان حزب الشعب الجمهوري في بداية حركة أتاتورك في العشرينات من القرن 20، الأمر الذي يفسر اعتراف حزب الشعب الجمهوري بالكيان الصهيوني في 28 مارس 1949.
- دور وسائل الإعلام الدعائية التابعة لطائفة الدونمة والماسونية المشتركة قبل الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني، عن طريق زرعها للتوتر والخلاف بين العرب وإسرائيل عن طريق تأكيدها على أن الأقطار العربية كانت سببا في انهيار العثمانيين عندما قام العرب بثورتهم بزعامة "الشريف حسين" خلال الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي ساهم في انحدار الجيش العثماني.
- تقديم الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لتركيا بموجب مبدأ ترومان الذي يعد المنطلق الأساسي للتحالف التركي – الأمريكي عند نشوب الصراع بين العرب والكيان الصهيوني، الأمر الذي جعل التحالف مع أمريكا بالنسبة لتركيا من بين الأهداف الحقيقية لسياستها الخارجية، بالإضافة إلى تأثير بعض العوامل كالتهديد السوفييتي لتركيا واختيارات الصفوة الحاكمة والمصالح الاقتصادية جاء اعتراف تركيا بإسرائيل من منطلق أن تركيا وجدت الغرب مساندا لها خلال الفترة

الممتدة ما بين 1945-1947 من أجل مقاومة التهديد السوفييتي، بدأت تبحث عن الاعتراف الصهيوني لضمان استمالتها لوقف الغرب إلى جانبها.

- تعبيرا عن إرادة تركيا في إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تركيا قد قدمت إلى عضوية حلف الشمال الأطلسي منذ بداية الخطوات التأسيسية للحلف خاصة بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مترددة في قبولها في بادئ الأمر.
- إن ظهور الكيان الصهيوني في المنطقة العربية سيؤدي لاعتقاد القادة الأتراك في قبض تركيا على ميزان القوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط.
- دخول تركيا في خلاف مع العرب خاصة عند نزاعها مع العراق على الموصل عام 1923 والإسكندرونة مع سوريا عام 1939، كان سبب كافيا في تهيئتها لبيئة مصالحة مع الكيان الصهيوني عند نشأته.[1]
- تعبير النخبة الحاكمة في تركيا على أنه وجود الكيان الصهيوني هو نتيجة لضرورة أخلاقية معنوية قوية التي تمكن الإعلان عن حق اليهود في تقرير مصيرهم، وعلى هذا الأساس قدم "حسن عزت" وزير خارجية تركيا حينها حجة الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني.
- إسناد النخبة الحاكمة في تركيا حينها أسباب الاعتراف التركي بإسرائيل، ومن أبرزها الأسباب الإنسانية خاصة عند قبول تركيا أيام الدولة العثمانية هجرة اليهود العراقيين عن طريق تركيا خلال ثورة 14 جويلية 1958، وبالتالي تعبير الأتراك عن تعاونهم مع اليهود.[2]
- اعتراف تركيا بإسرائيل كان كرد فعل لاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا بهذا الكيان الذي رأت من خلاله تركيا بإلزامية الإقدام على نفس الخطوة التي قامت بها الدول الثلاث بحكم العلاقات الدبلوماسية التي تربطها معها ومع الغرب عامة، وعليه يمكن القول بأن السياسة الشرق أوسطية لتركيا في تلك الفترة ما هي إلا امتداد لسياستها المنحازة للغرب التي ترسخت بانضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي وإصرارها المتواصل على انضمامها للإتحاد الأوروبي.[3]

المطلب الثاني: بداية العلاقات التركية – الإسرائيلية.

---

[1] -– أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 47-49.

[2] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، ص ص 48-50.

[3] – نفس المرجع، ص 189.

اتسمت العلاقات التركية مع إسرائيل والغرب في فترة الأربعينيات والخمسينيات بالاستمرارية والمتانة، وما يبرهن على ذلك اعتراف تركيا بإسرائيل في مارس عام 1949، وفي العام التالي قامت بتعيين ممثلا لها في تل أبيب، وتم تبادل السفراء فيما بينهما في عام 1952.[1] وقد قامت إسرائيل وتركيا بتحالف دفاعي في عام 1958 عرف باسم الحلف المحيط الذي لم يدم طويلا، بالإضافة إلى طبيعته السرية التي لم تكتشف أية معلومات عنه[2]، كذلك قامت إسرائيل وتركيا ومعهم إيران بتنسيق جهودهم الأمنية والاستخباراتية للتصدي "للخطر الشيوعي والبعثي" الذي ظهر آنذاك في كل من العراق وسوريا، وقد استمرت تلك العلاقة إلى فترة الستينات[3]، لتقوم إسرائيل بتزويد تركيا بالأسلحة في فترة السبعينات، أين استخدم البعض منها كالمدافع، الصواريخ والرشاشات عندما استولى الأتراك على الجزء الشمالي من قبرص عام 1974 فقامت تركيا بتعيين مستشارا عسكريا لها في إسرائيل من أجل توطيد علاقتهما العسكرية.[4]

ارتكزت العلاقات التركية – الإسرائيلية في فترة الثمانينيات على موقف الجهاز السياسي والعسكري التركي من إسرائيل، إذ شهدت الفترة ما بين عامي 1980–1984 فتورا في العلاقات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بينهما بسبب اعتبار إسرائيل مصدر خطر على تركيا، لكن سرعان ما تغيرت النظرة إلى الإيجاب بعد عام 1985، وتعزز ذلك بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، لتعاد العلاقات العسكرية بين الطرفين من خلال تشكيل لجان مشتركة بينهما لبحث ومناقشة القضايا العسكرية والأمنية بينهما.[5] وفي عام 1989، وقعت اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات العسكرية.

---

[1] - Ihsan Gurkan, "Turkish-Israeli Relations and the Middle East Peace Process", **Turkish Review of Middle East Stadies**, N° 7, (Ankra: 1993), P 191.

[2] – محمد ياس خضير العزيري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993 – 2010)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

[3]- Neill Lochery, "Israel and Turkey: Deepping Ties and Strategic Implications 1995-1998", **Israel Affairs**, N° 1, (1998), p 46.

[4] – هشام فوزي عبد العزيز، **العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية**، (2013/04/14)، في: http://Uqu.edu.Sa/majalat/Shariaramag/mag22/mg-012.htm

[5] – Neill Lochery, Op-Cit, P 46.

وشهدت الفترة بين عامي 1990–1992 ظهور تغيرات سياسية، اقتصادية وعسكرية، إقليمية وعالمية، تميزت بتوتر العلاقات بين إسرائيل والدول العربية من جهة، وتقلصها بين تركيا والعرب من جهة أخرى، ما أدى إلى تطوير العلاقات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل دون معوقات تذكر من الجانب العربي والإسلامي، وتعتبر فترة ما بين عامي 1991 وبداية 1996 مرحلة لبناء العلاقات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين الطرفين، ففي السياسة تمثل في رفع مستوى التمثيل السياسي بين البلدين إلى مستوى السفراء عام 1991، كما قام وزير السياحة التركي السابق "عبد القادر أنش" بزيارته الأولى إلى إسرائيل، أين انبثق عنها توقيع اتفاقية في جوان 1992 لتسهيل الزيارات السياحية بينهما[1]، كما قام "حاييم هيرتسوغ" رئيس الكيان الصهيوني بزيارة إلى اسطنبول يوم 12 جويلية 1992 لحضور الاحتفالات بمناسبة الذكرى 500 لنزوح اليهود من اسبانيا وقبولهم في الدولة العثمانية، وأثناء اللقاء بين "وتسوغ"، "أوزال" و"ديميريل" عرض على المدعوين رسالة بشريط فيديو من "جورج بوش"، أشار فيها "بوش" إلى مثل الدولة العثمانية في فتح أذرعها للاجئين اليهود من اسبانيا وحقيقة أنهم يعيشون الآن بسلام منذ خمسمائة سنة.[2]

بعد قيام وزير الخارجية التركي "حكمت جتين" بأول زيارة لإسرائيل في تشرين الثاني 1993 والتي توجت بالتوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون الاقتصادي والعلمي وتبادل الزيارات والتعاون الإقليمي وتنسيق الجهود المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3]، قام "شمعون بيريز" وزير الخارجية للكيان الصهيوني بزيارة إلى أنقرة أثناء تشييع جثمان "تورغوت أوزال" في اسطنبول في 22 أفريل 1993، إذ أعلن "بيريز" أن بإمكان تركيا وإسرائيل القيام بتعاون مشترك لمواجهة الإرهاب، ودعا إلى استبدال التعاون العسكري بتعاون اقتصادي، وفي هذا المجال أكد قائلا: "إن الموضوعات العسكرية كانت هي الطاغية في السابق، الآن يجب تغيير الأولويات الإستراتيجية نحو تعاون اقتصادي، وأن تركيا مفتاح لتحقيق السلام في الشرق الأوسط"[4]، بالإضافة إلى "عزرا وايزمن" رئيس دولة إسرائيل الذي قام هو الآخر بزيارة إلى تركيا لمدة ثلاثة أيام، شملت المباحثات التي أجراها مع الأتراك سبل تطوير شتى العلاقات بين البلدين[5]، وأكثر من هذا

---

[1] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص 171.

[3] – Ihsan Gurkan, Op-Cit, P 133-136.

[4] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 171–172.

[5] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

فقد قامت "تانسو جللر" رئيس الوزراء التركية بزيارة إلى إسرائيل في31 مارس 1994 من أجل التوقيع على العديد من الاتفاقيات السياسية، الاقتصادية والأمنية.[1]

أما بالنسبة للعلاقات العسكرية بينهما، فقد سمحت تركيا لإسرائيل عام 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباراتي على الدول المجاورة خاصة العراق، سوريا وإيران، وأثناء أزمة الخليج عام 1991 سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق، وفي إطار الزيارات العسكرية فقد زار قائد سلاح الجو الإسرائيلي "هرتزل بودينغر" تركيا في شهر أوت 1993، واتقى فيها وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان وقائد سلاح الجو الأتراك، وتم فيها البحث في سبل تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين، وتلاها زيارة قام بها "ديفيد عفري" المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنقرة، على رأس وفد من كبار قادة الجيش الإسرائيلي، أين اجتمع الوفد الإسرائيلي مع نظيره التركي من أجل بحث إقامة روابط عسكرية على أساس المصالح الإستراتيجية المشتركة. ورغبة في توطيد العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل، قام المفتش العام للشرطة الإسرائيلية "أساف حيفتس" بزيارة تركيا في أكتوبر 1994، واجتمع مع رئيس خدمات الأمن التركي "محمد أجار" وتناولت المباحثات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي 18 سبتمبر 1995 اجتمع "دايفيد عفري" مع قادة الجيش التركي في أنقرة وبحث موضوع المشاريع الأمنية المشتركة وتطورات الوضع في الشرق الأوسط.

لقد أثمرت الجهود الإسرائيلية – التركية خلال الفترة من 1990 إلى 1995 عن تطورات جذرية في العلاقات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين البلدين خلال الفترة اللاحقة التي تمتد ما بين عامي 1996–1998، إذ شهدت انطلاقة جديدة في حجم ونوع العلاقات العسكرية بينهما، فتجسد ذلك في عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية، وقيام إسرائيل بتحديث مختلف أسلحة الجيش التركي، إضافة إلى تزويده[2] بشتى أنواع الأسلحة وإجراء المناورات الجوية والبحرية المشتركة، فضلا على التنسيق العسكري والاستراتيجي وتبادل الزيارات العسكرية على مختلف المستويات والأصعدة. ففي مجال عقد الاتفاقيات العسكرية بين إسرائيل وتركيا، أثمرت جهودهما بالتوقيع على اتفاقية التعاون العسكري والأمني في 24 فيفري 1996 وتضمنت إجراء تبادل الزيارات بين العسكريين والأسلحة والمعدات العسكرية في البلدين، وإجراء التدريبات ومناورات "الحورية الموثوقة" البحرية و"صقر الأناضول" الجوية بالتنسيق والتعاون

[1]- Robert Olson, "Turkey-Syria Relations Since the Gulf War, Kurds and Water", **Middle East Policy**, N° 1, (1997), P 179.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى التعاون الأمني والاستخباراتي ومكافحة الإرهاب، وقد تم الإعلان عن بعض تلك البنود رسميا مثل إجراء التدريبات المشتركة المحدودة، كما سرب البعض الآخر منها في الصحف التركية والإسرائيلية، وثمة بنود أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العسكرية ومجالاتها وأهدافها بقيت سرية ولم يعلن عنها.

استمرت وتيرة العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية بالتطور والتوسع في شتى المجالات أعقاب استقالة أربكان وحتى نهاية 1998، فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين قام "طرخان طيان" وزير الدفاع التركي بزيارته الأولى في إسرائيل في الفترة من 1997/04/03 إلى 1997/05/02، حيث اجتمع خلالها مع الرئيس الإسرائيلي "عزرا وايزمن" ورئيس الحكومة الإسرائيلي آنذاك "بنيامين نتنياهو" ونظيره وزير الدفاع الإسرائيلي "اسحاق مردخاي"، وتناولت المباحثات بين الطرفين شؤون التعاون العسكري بينهما، كما أعقبها زيارة قام بها نائب رئيس هيئة الأركان التركي "شيفيل باير" إلى إسرائيل بمرافقة وفد يضم 24 عسكريا اجتمعوا مع نظرائهم الإسرائيليين قادة الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى رئيس الوزراء "نتنياهو" الذي أكد على العلاقات العسكرية المتميزة بين البلدين[1]، بالمقابل قام وزير الدفاع الإسرائيلي "اسحاق مردخاي" بزيارة تركيا في 1997/12/09، اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة "مسعود يلماظ" ومع قادة الجيش التركي، تناولت المباحثات توطيد العلاقات العسكرية بين البلدين، وترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية "إيلان بيران" بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري والأمني بينهما[2]، وفي هذا السياق زار وزير الدفاع التركي "توتشر كيلليتش" إسرائيل في 21 ديسمبر 1997 بهدف تعميق العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، كما قام "ديفيد عفري" بزيارة تركيا على رأس وفد يضم أعضاء من قسم التخطيط، إضافة إلى قادة من سلاح الجو الإسرائيلي. ومن أجل تمتين العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية أكثر ، قام المرشح لرئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية "شاؤل موفاز" بزيارة تركيا في 1998/06/17، فاجتمع مع كبار جنرالات الجيش، وفي 1 ديسمبر 1998 وار قائد سلاح الجو التركي الجنرال "اباريين بتلتشين" اسرائيل وحلّ ضيفا على قائد سلاحها الجوي "إيثان بن الياهو"، كما التقى مع "إسحاق مردخاي" إضافة إلى قيامه بزيارة قواعد سلاح الجو والصناعات العسكرية الجوية.[3]

[1] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] - Neill Lochery, Op-Cit, P 53.

[3] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

مما سبق يتضح لنا مدى عمق العلاقات التركية – الإسرائيلية من خلال مستوى التنسيق والزيارات ذات الأغراض والأهداف والمستويات المختلفة، وإن غلب عليها زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية، كما اتسمت بالتطور والتكرار، إضافة إلى أن البلدين وقعا العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي من شأنها أن تؤكد عمق تلك العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: التحالف الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي وانعكاساته على أمن الطرفان.

نتيجة لتلاقي المصالح المشتركة المحققة لأمن تركيا وإسرائيل والتي شكلت إحدى أهم دوافع التحالف التركي – الإسرائيلي الذي بلغ أوجه وصولا للتحالف الإستراتيجي، وتجلى من خلال جملة المظاهر التي جسدت التحالف على أرض الواقع. وقد ارتكزت مظاهر التحالف التركي – الإسرائيلي خاصة على الجانب العسكري الأمني والجانب المائي، وهما نقطتا اهتمام الطرفين، وسبب اشتعال فتيل الخلافات في المنطقة. فبعد شعور تركيا بالخطر العربي الموجه لها خاصة إثر إعلان الوحدة المصرية السورية، قبلت بالتحالف مع إسرائيل التي لا طالما كانت تسعى لكسب ثقة تركيا، غير أن هذا التحالف قد خلف انعكاسات على أمن الطرفان، وهذا ما ستتناوله مباحث ومطالب هذا الفصل بشكل من الاستفاضة.

المبحث الأول: مظاهر التحالف التركي – الإسرائيلي.

لقد ساهمت عدة مظاهر في تجسيد التحالف التركي – الإسرائيلي على أرض الواقع، ومن جملة هذه المظاهر نذكر تحالف تركيا مع إسرائيل في المجال المائي للضغط على الدول العربية، وهو ما يفسر استعمال إسرائيل لتركيا كورقة ضغط على الدول العربية في المجال المائي باعتبارها تملك أكبر منسوب مائي في المنطقة، وتتحكم في أهم المعابر والمنافذ المائية في المنطقة، كما سمح التعاون في المجال العسكري الأمني بين الطرفان بتشكيل تهديد على البلدان العربية كالتجسس الإسرائيلي وإجرائها لمناورات وتدريبات عسكرية على الأراضي التركية واسعة المجال، ذات الموقع الهام للاستخبارات الإسرائيلية وهو ما غاصت في فحواه مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مظاهر التحالف في المجال العسكري الأمني.

يعتبر اتفاق التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي من أهم الاتفاقات التي عقدت لحد الآن في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية في إطار ما يسمى بأطروحة النظام الشرق أوسطي، الأمر الذي يضمن لتركيا دورا إقليميا بارزا ومؤثرا في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليميا ودوليا ويتيح

للكيان الصهيوني هامشا رحبا من المناورة والضغط على الدول العربية المشاركة في عملية التسوية وفي فرض هيمنته على المنطقة.[1]

وقد اشتمل التعاون العسكري الإسرائيلي – التركي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1993 – 1998 على شتى المجالات العسكرية برية، بحرية وجوية، والذي تضمن قيام إسرائيل بتزويد تركيا بمختلف أنواع الأسلحة وتحديثها لأسلحة الجيش التركي والدخول في مشاريع عسكرية وتدريبات ومناورات مشتركة عن طريق إقامة جوار استراتيجي بين البلدين، هذا إلى جانب التعاون الأمني والاستخباراتي بينهما، ومن مظاهر هذا التعاون نذكر:

- **بيع الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا:** اتسمت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا بالتنوع، فمنها الأسلحة الحقيقية والثقيلة، والأسلحة التي تضم قطاعات الجيش التركي البرية، الجوية والبحرية، ففي مجال الأسلحة الحقيقية فقد زودت إسرائيل تركيا ببنادق من نوع "جليل Galil"، ورشاش "عوزي Ozi"، إضافة إلى الأسلحة الثقيلة كمدافع "الهاون" ومختلف أنواع العتاد والقذائف.

وفيما يخص المجال الجوي، فقد ركزت تركيا على تزويد سلاحها الجوي بشتى أنواع الأسلحة الإسرائيلية، وبصفة خاصة طائرات إسرائيلية رادارية بلا طيار لمهمات الاستطلاع وجمع المعلومات العسكرية، وفي عام 1997 عرضت تركيا مناقصة لتزويد قواتها الجوية ب 150 طائرة هيلكوبتر هجومية متقدمة تقدر قيمتها بنحو 4 مليار دولار أمريكي لتكون بذلك أعلى صفقة طائرات هيلكوبتر في العالم، وعلى هذا الأساس شكلت إسرائيل وروسيا شركة مشتركة من أجل الحصول على الصفقة مع العلم بأن التوقعات تشير في هذا المجال إلى نجاح الشركة الإسرائيلية الروسية في ظل غياب الشركات الأمريكية، علاوة على ذلك نذكر التطور الكبير الذي مس العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا، كما عرضت إسرائيل على تركيا أن تتبعها طائرات إسرائيلية تستخدم للإنذار المبكر من طراز "أواكس"، غير أنه لم يبث في هذا الأمر حتى عام 1998.[2]

كما قامت إسرائيل بتزويد تركيا ب 40 صاروخ من صواريخ "بوب أي 1" عام 1997، ليزداد عام 1998 إلى 60 صاروخ، بالإضافة إلى خطة لإقامة خط إنتاج في تركيا لإنتاج الصاروخ "بوب أي 2"

[1] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 119.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

وتقدر قيمة الصفقة بحوالي 500 مليون دولار على أن يتم استخدام هذه الصواريخ على طائرات "F 16" و"F 4"[1]، كما باعت إسرائيل لتركيا صواريخ جو – جو من طراز "بايثون 4 python" ذو الفاعلية الجيدة، والمخصص لضرب الطائرات في حالة حدوث تلاحم جوي على مسافات قريبة، كما زودت إسرائيل تركيا بصواريخ وقذائف ذكية موجهة بالليزر وتسمى "Harc – Nap" وقنابل من طراز "تال".[2]

وحسب المصادر الإسرائيلية فإن حجم مبيعات الصواريخ الإسرائيلية إلى تركيا بين عامي 1996-1998 قدرت بنحو 400 مليون دولار أمريكي، وتجدد الإشارة إلى أن عملية بيع إسرائيل لمثل تلك الأنواع من الأسلحة يستوجب موافقة أمريكية على ذلك التي تحظى بدعمها، وفي هذا الصدد فقد أبدت تركيا اهتمامها بالحصول على أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ البالستية، خاصة أن سوريا وإيران يمتلكان مثل تلك الصواريخ، فلجأت لإبرام في شهر مارس 1998 مذكرة للتفاهم العسكري بينهما تضمنت حاجة تركيا من الأسلحة، والتي ورد في إحدى بنودها لضرورة أن تقوم إسرائيل بنصب منظومة صواريخ مضادة للصواريخ البالستية في تركيا، كما عمل الطرفان على توقيع اتفاق ينص على نصب الصاروخ الإسرائيلي "آرو – حيتس Arrow" في تركيا، بعد الانتهاء من إجراء تجارب عليه ودخوله الخدمة الفعلية. ولعل هذا ما صرح به "ديفيد عفري" مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي في اجتماع خصص لبحث الجوانب العسكرية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، الذي عقد في لندن خلال شهر تشرين الأول 1998 بأن إسرائيل ستكون مستعدة لنشر صواريخ "آرو – حيتس" في تركيا إن اقتضت الضرورة، أما فيما يخص المجال البري فقد اهتمت إسرائيل بتطوير سلاح المدرعات التركي في حالة شراء تركيا للدبابات الإسرائيلية المتطورة من نوع ميركفاه Merkvah"، التي ستكون الدبابة الرئيسية في سلاح المدرعات التركي، وترتكز الخطة التركية على شراء نحو 1.000 دبابة في المرحلة الأولى وتقدر تكاليف تطوير سلاح الدروع التركي بنحو 5 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص القوات البحرية، فهناك مشروع لتزويد الأسطول التركي بأنظمة إسرائيلية للدفاع الجوي المضادة للطائرات والصواريخ من نوع "باراك Barak"، وربما سيكون هذا المشروع من أهم مشاريع التعاون العسكري بين البلدين، الذي سيعني اعتماد تركيا على الصاروخ المذكور، ليكون نظام الدفاع

[1] – رائد محمود أبو مطلق، "العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص 48.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

الجوي الرئيس للبحرية التركية، الذي سيجر إلى عقد صفقات أسلحة لصالح إسرائيل، قد تزيد قيمتها على مليار دولار.[1]

وقد ركزت تركيا اهتماماتها خاصة للحصول على أسلحة أمنية من إسرائيل في منعها لتسلل أفراد حزب العمال الكردستاني عبر حدودها مع العراق، سوريا وإيران، وقد تعزز ذلك عند زيارة "إسماعيل كردائي" إلى إسرائيل في 24-28 شباط 1997، قدمت له قائمة الأسلحة الإسرائيلية التي قد يحتاج إليها الجيش التركي، وقد أبدى اهتمامه بالأسلحة الأمنية التي تحمي الحدود التركية مع الدول المجاورة، بالإضافة إلى تزويد إسرائيل تركيا بأسلحة الكترونية وأنظمة رادارات تستطيع تحديد الألغام البلاستيكية والعادية، وأسيجة رادارية، وأجهزة اتصالات متطورة.[2]

في عام 2000 تم الاتفاق بين تركيا وإسرائيل على تصنيع قمر صناعي من طراز أفق لتركيا تبلغ تكلفته 274 مليون دولار، وحصول تركيا على صور من قمر التجسس الإسرائيلي أفق 3، وفي سبتمبر 2001 عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين تركيا وإسرائيل منها إنتاج مشترك لصواريخ دلينه البالستية الإسرائيلية، وتزويد تركيا بصواريخ جو – جو من طراز "فايتون 4" من إنتاج مصانع رفائيل الإسرائيلية، كما قدمت مقترحات تتعلق في تحديث الطائرات التركية من طراز "F5"، وإنتاج 2000 دبابة وأنظمة للإنذار المبكر "فالكون". والجدير بالذكر أن إسرائيل وتركيا قد اتفقتا على هذه المشاريع عام 1997 وتم تحديثها عام 2001.[3]

- **تحديث إسرائيل للجيش التركي:** اتخذت المؤسسة العسكرية والسياسية في تركيا خططا متعددة المستويات والمراحل لتحديث وتطوير قواتها المسلحة والمتمثلة في إدخال إصلاحات على الأسلحة المستخدمة فيها وتزويدها بأجهزة فنية متقدمة حتى تصبح قادرة على الأداء بشكل جيد، إذ خصص لهذا المجال مبلغ قدر ب 10 مليارات دولار أمريكي من أجل تحديث مختلف الأفرع البرية والبحرية والجوية خلال الفترة بين عامي 1995-2005. ففي مجال القوات الجوية عمد الأتراك لتحديث أسطولهم الجوي لمواكبة التطورات العسكرية الجوية التي تجرى على المستويين الإقليمي والدولي، إذ

[1] - هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[3] – رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص 48.

وجهت جهودها إلى تحديث الطائرات الأمريكية التي تمتلكها وبخاصة طائرات "F-16" التي تعتبر العمود الفقري لسلاحها الجوي وطائرات "الفايتون F4".[1]

لقد شرعت إسرائيل جاهدة في تحديث سلاح الجو التركي عقب التوقيع على اتفاقية المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، التي انعكست بالإيجاب على تطوير علاقاتها العسكرية مع تركيا، وقد تعزز ذلك بزيارة قائد سلاح الجو الإسرائيلي "هرتزل بودينغير" إلى تركيا ومباحثاته مع قادة الجيش التركي في مجالات متعددة أهمها البحث في مساهمة إسرائيل في تحديث سلاح الجو التركي، ومع نهاية 1993 أقر مدير الصناعات الجوية في إسرائيل لمشروع من قلب المؤسسة العسكرية التركية للتعاون مع إسرائيل تتمثل في إنتاج أجزاء من الطائرات التركية "F 16" وتحديث طائرات "F 5" تابعة لأسطولها الجوي.

وبحلول عام 1994، دخلت الصناعات العسكرية الإسرائيلية المنافسة للحصول على مناقصات لتحديث وتطوير الجيش التركي التي توجت بمفاوضات تركية – إسرائيلية لتحديث سلاح الجو التركي بين عامي 1993 – 1995، وقد طورت طائرات "الفايتون" إلى نوع جديد متطور أطلق عليها اسم "كورنيس 2000"، وقد حققت إسرائيل أول صفقة لتحديث الطائرات التركية من نوع "سوبر كوبرا" في مطلع 1995 التي زودتها بشبكة رؤيا ليلية التي بلغت قيمتها 120 مليون دولار أمريكي، وتعاقبت الصفقات إلى أن عقد في نفس العام اتفاق لتحديث طائرات "الفايتون" التركية لتزويدها بأجهزة لمراقبة الحرارة في محركاتها. ومع تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية خصوصا في المجال العسكري، استطاعت إسرائيل إقناع قادة الجيش التركي بقدراتها وإمكانياتها الفنية في تحديث الطائرات التركية من نوع "F 4"، وبالتالي تم توقيع اتفاقية بين إسرائيل وتركيا في 26 أوت 1996 تنص على قيام الصناعات الجوية الإسرائيلية بتحديث 54 طائرة من ذات النوع بقيمة 650 مليون دولار لتصل مع الأرباح إلى 800 مليون دولار[2]، وقد وافقت البنوك التجارية الإسرائيلية في أكتوبر 1996 على تقديم قرض بهذا المبلغ للصناعات الجوية الإسرائيلية لتمويل المشروع وتم تنظيمه نهائيا بموجب اتفاق 5 ديسمبر 1996.[3] وتتراوح مدة العقد ما بين 6 إلى 8 سنوات، ويتم تحديث تلك الطائرات من خلال تزويدها بأجهزة رادارات وأجهزة ملاحية، وأنظمة رؤيا ليلية

---

[1]– هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[3] – جلال عبد الله معوض، "التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي"، **المستقبل العربي**، المجلد 21، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 21.

وأجهزة حربية الكترونية التي من شأنها أن تطيل عمرها القتالي إلى مابين 15 إلى 20 عام أخرى ستجعلها تمتلك قوة ضاربة محسنة، وقدرة على المناورة القتال في الليل ورؤية الكترونية أفضل. أما فيما يخص الطائرات "F 5" فقد أوضح وزير الدفاع التركي الأسبق "طرخان طيان" في زيارته لإسرائيل في 1997/05/02 أن شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية ستشارك في المناقصة لتحديث 48 طائرة من ذات النوع، وقد نجحت الشركات الإسرائيلية في الحصول على المناقصة بعد المنافسة مع شركات فرنسية، بالإضافة إلى المناقصة التي حصلت عليها الصناعات الجوية الإسرائيلية لعام 1997 بزيارة "إسحاق مردخاي" إلى تركيا، قد زودت 48 طائرة من نوع "F 5" برادارات متطورة وأجهزة إلكترونية وأنظمة ليلية وتحسين مهماتها القتالية ما قارب 75 مليون دولار أمريكي.

وفي المجال البري، سعت إسرائيل للحصول على عقد لتحديث سلاح الدبابات من نوع "باتون pattons-M60A3"، إضافة إلى "M-47-48" الذي يقدر تعدادها بنحو 4000 دبابة[1]، وفي 5 ماي 1997 تم تم الاتفاق على مشروعان بين الدولتين، أولهما يتعلق بتحديث إسرائيل للدبابات التركية القديمة من طراز "إم 60 سي" بهدف إطالة عمرها القتالي الافتراضي، وثانيهما مشروع لانتاج 800 دبابة إسرائيلية "ميركفاه 3" في تركيا[2]، وتتجسد عملية التحديث بتزويد تلك الدبابات بمدافع من عيار 120 ملم، وأجهزة كومبيوتر لإدارة النيران ومراقبة القذائف المطلقة والأهداف والرؤيا الليلية، وبنظام متطور للتدريع بغية زيادة فاعليتها.

- التصنيع العسكري المشترك:

ويتمثل في إنشاء صناعات عسكرية مشتركة تبدأ من إجراء البحوث ومشاريع التطوير إلى إنتاج الأسلحة الحديثة والتركيز على الصناعات الهامة، خاصة الصواريخ والطائرات والدبابات كالتعاون التركي – الإسرائيلي على تصنيع صواريخ "بوباي 2" التي توجت بتوقيع اتفاقية التصنيع المشترك لذلك الصاروخ في شهر ماي 1997، وتم الاتفاق على أن تسلم أول دفعة من تلك الصواريخ لتركيا في بداية عام 2000.

[1] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] – جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 21.

ففي مجال الصواريخ طويلة المدى، فقد بحثت إسرائيل وتركيا مصنع مشترك لإنتاج الصواريخ الإسرائيلية "دلينه Delinah"، كما سعت تركيا لإيجاد مشروع عسكري مشترك مع إسرائيل لإنتاج صواريخ مضادة للصواريخ البالستية، ولعل هذا ما تجسد في عام 1997 أثناء المحادثات التركية – الإسرائيلية بإنشاء مشروع مشترك لإنتاج صاروخ "آرو–حيتس" المضاد للصواريخ.

وفي مجال التصنيع العسكري البري المشترك، فقد أبدت تركيا اهتمامها بتطوير قواتها المدرعة وبخاصة الدبابات إثر إقامة مشروع مشترك مع إسرائيل لتصنيع دبابة "ميركفاه Merkvah" كشريك[1] محتمل لبرنامجها المتعلق بإنتاج 800 دبابة، وتوج هذا بمحادثات من الجانبين في صفقة تقدر بحوالي 3.2 مليار دولار أمريكي، وقد بدأ هذا المشروع في عام 1997، واعتبر من أهم مجالات التعاون العسكري بين البلدين. أما في مجال الطيران فقد تم في شهر أوت 1996 إقامة مشروع مشترك إسرائيلي – تركي لتصنيع طائرات تدريب دون طيار وأخرى بطيار لأغراض تجسسية وإستخباراتية، وفي 22 أوت 1997 استطاع الشريكان تصنيع أول طائرة دون طيار.

- **التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة:**

قامت إسرائيل وتركيا بتدريبات ومناورات جوية وبحرية يمكن إجمالها فيما يلي:

- **المناورات والتدريبات الجوية:**

بدأ التعاون التركي – الإسرائيلي في هذا المجال قبل التوقيع على الاتفاقية العسكرية والأمنية في فيفري 1996 بعامين: ففي 1994 اتفق "ديفيد عفري" مع المؤسسة العسكرية التركية على إجراء تدريبات جوية مشتركة، ودخلت حيز التنفيذ في شهر ماي 1994، وبعدها تم تزويد الطائرات التركية المشاركة بالوقود من الجو من خلال طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، وكانت تهدف المناورة إلى تشجيع مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى تركيا، وقد نصت الاتفاقية العسكرية في المجال الجوي وتبادل الزيارات وإجراء المناورات الجوية المشتركة بين البلدين ب 8 تدريبات مشتركة سنويا على أن تعقد 4 منها في إسرائيل و4 الأخرى في تركيا، وفي 1996/04/15 دخلت حيز التنفيذ.[2]

---

[1] - هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

في جوان 1996 أجريت تدريبات مشتركة مع طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مع 12 طائرة تركية فوق الأجواء الإسرائيلية، وفي 1996 استقبلت إسرائيل طاقم من سلاح الجو التركي بطائراتهم ومعداتهم في القاعدة الجوية الإسرائيلية "نباطيم Nabtem" في النقب، وقاموا بإجراء سلسلة من التدريبات الجوية مع طائرات من سلاح الجو الإسرائيلي، وفي 1996 قامت طائرات إسرائيلية بطلعات تدريبية في الأجواء التركية، وفي 1998 قامت طائرات تركية بالتدريب في المطارات الإسرائيلية، ولكن دون مشاركة من الطائرات الإسرائيلية، كما قامت 6 طائرات تركية من طراز "F 16" بالتوجه إلى إسرائيل لتدريب الطيارين الأتراك على عمليات الهجوم على أهداف وهمية لبطاريات الصواريخ بعد أن شاركت في مناورات وتدريبات سابقة في قاعدة "سدما" في النقب.

وقد استفاد كلا الطرفان من اتفاقيات التعاون على التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة عدة فوائد كالاستفادة من الخبرة الإسرائيلية، والتدريب على التجهيزات الإلكترونية الإسرائيلية المتطورة، والقيام بطلعات جوية بهدف ضرب أهداف عسكرية محددة. أما من الجانب الإسرائيلي فقد أتاحت تلك المناورات المجال أمام الطيارين الإسرائيليين استخدام مناطق وحقول تدريبية مختلفة وواسعة لم تكن لهم متاحة في إسرائيل ومنحتهم فرصة التدريب على أهداف المستقبل كمهمات محتملة ضد إيران وسوريا، لتشابه أجوائهما مع الأجواء التركية.

- **المناورات والتدريبات البحرية:**

بدأت في شهر مارس 1997 من خلال إجراء محادثات بين طرفا التعاون حول إجراء مناورات بحرية مشتركة، وفي 1997 طبقت المحادثات السابقة والتي ركزت بالأساس على الإجراءات التي اتخذت بشأن المناورات البحرية، وبهدف توطيد العلاقات العسكرية البحرية بين البلدين قامت 5 سفن تركية وعلى متنها نحو ألف سلاح من القوات البحرية، إضافة إلى ثلاث فرقطات وغواصة وسفن إمداد بزيارة ميناء حيفا في 17 جوان 1997، التي أجلت إلى بداية 1998 نتيجة لصعود حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان إلى الحكم[1] الذي أثمرت جهود الأطراف المشتركة عن إجراء مناورة بحرية مشتركة شاركت فيها

[1] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

كل من القوات العسكرية البحرية الأمريكية والإسرائيلية والتركية، وشاركت الأردن بصفتها مراقب بعضو واحد، وذلك في 7 جانفي 1998 الممتدة من حيفا إلى قبرص وأطلق عليها اسم "حورية البحر".[1]

- الحوار الإستراتيجي:

عندما بدأت العلاقات السياسية والاقتصادية تتطور بين إسرائيل وتركيا، شكلت لجنة مشتركة بينهما في شهر نوفمبر 1993 أطلق عليها اسم "لجنة التعاون الإستراتيجي"، وفي شهر أكتوبر 1995 وقعت 3 اتفاقيات للتعاون العسكري وتضمنت مجالات التعاون العسكري والأمني بينهما كإنشاء مجموعة عمل التقويم الإستراتيجي "Group Strategic Assessement Working" بهدف تنسيق التعاون الإستراتيجي والاستخباراتي والمساعدات الإسرائيلية لتنظيم وتدريب الجيش التركي، والملاحظ في هذا أن صيغ التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل وتركيا كانت في تطور، إذ أنه تم التوقيع على الاتفاقية العسكرية والأمنية في فيفري 1996 وبلورة التعاون الإستراتيجي بين البلدين في إنشاء منتدى للحوار الإستراتيجي بينهما، الذي يهدف إلى التعاون في مجال التخطيط الإستراتيجي وتقديرات الوضع في المنطقة والمخاطر المحتملة من الدول المعادية لهما (سوريا وإيران)، وإيجاد الآلية المناسبة للتصدي لتلك الأخطار وصياغة الخطط القتالية المشتركة إن لزم الأمر، ناهيك عن التعاون الأمني والاستخباراتي بينهما. وفي ماي 1997 قام الطرفان بإجراء مباحثات حول القيام بمناورات بحرية مشتركة.

ومن المؤشرات الدالة على قوة العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل وتركيا، تواجد مجموعات عسكرية إسرائيلية تمثل مختلف فروع الجيش مثل شعبة العمليات وقادة الميدان وسلاح الجو وسلاح البحرية، تتألف من 12 ضابطا برتبة عقيد وعميد على الأراضي التركية من أجل تنسيق التعاون الإستراتيجي بين البلدين[2]، وتقوم الدولتان بتقييم الحوار الاستراتيجي بينهما والأخطار الإقليمية عليهما سوية أو منفردتين مرتين كل عام.[3]

- التعاون التركي – الإسرائيلي في مجالات عسكرية أخرى:

[1] – رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص 48.

[2] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

[3] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 331.

لم يقتصر التعاون على المجالات سالفة الذكر فحسب، بل تعداه ليشمل التعاون النووي بين البلدين، إذ أن المؤسسة العسكرية التركية سعت في تخطيطها المستقبلي حتى عام 2020 إلى أن تصبح قوة نووية في ذلك العام من خلال تعاونها الإستراتيجي والعسكري مع إسرائيل، ولعل ما يثبت ذلك هو حسب أدبيات معهد "وايزمن" الإسرائيلي للعلوم والتكنولوجيا التي تشير إلى أن 30 عالما من العلماء الذرة في إسرائيل، قد توجهوا إلى تركيا بين عامي 1996-1998 لمساعدتها في ذلك المجال.

بالإضافة إلى إصرار إسرائيل على تبني تركيا لبرنامج نووي لمواجهة البرنامج النووي الإيراني، كما سعت تركيا لتوثيق علاقاتها مع إسرائيل في مجال الفضاء وإقامة مشاريع مشتركة في هذا الشأن والتركيز على مشاريع الفضاء ذات الأهداف العسكرية، وقد أبدى الأتراك اهتمامهم بالمشاريع الإسرائيلية المتقدمة في مجال التجسس الفضائي، وخاصة بالقمر الإسرائيلي "OFEK" الذي أرسل للفضاء لأغراض عسكرية عام 1997، واشتمل التعاون العسكري الإسرائيلي – التركي على المشاركة في المعارض العسكرية التي تقام في إحدى الدولتين كمشاركة 13 شركة إسرائيلية للصناعات العسكرية في معرض الصناعات العسكرية الذي أقيم في أنقرة، الذي تم افتتاحه في 1995/09/27، كما شاركت طائرات إسرائيلية تابعة لسلاح الجو من نوع "يسعور" في إطفاء الحريق الضخم الذي شب في 4 جويلية 1997 في أحد المصانع بأنقرة.[1]

- **التعاون الأمني والاستخباراتي:**

التي شملت المجالات الرئيسية التالية:

- تبادل المعلومات والحوارات.
- تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي يجريها كل طرف على حدة.
- الاستخدام المتبادل للأفلام العسكرية الوثائقية لكل طرف والتعاون التام بين استوديوهات الأفلام والصور والوثائق العسكرية.
- بناء شبكة الكترونية تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العسكرية على طول الحدود التركية مع كل من سوريا والعراق وإيران.

[1] – هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

- وضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الالكترونية تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته مع حزب العمال الكردستاني.
- تبادل المعلومات في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية والتعاون في مجالات التاريخ والمتاحف وحفظ الملفات العسكرية.[1]
- التعاون فيما يسمى "بمكافحة الإرهاب" الذي تمثل من وجهة نظرهم بالإسلام الأصولي.
- متابعة التطورات العسكرية التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية المجاورة لإسرائيل وتركيا خاصة إيران وسوريا والعراق.
- التعاون في مجال تحليل البيانات والإحصاءات العسكرية والأمنية التي تهمهما.

لقد نجحت الجهود الإسرائيلية – التركية في المجال الأمني والاستخباراتي على كلا أطراف التعاون.[2]

المطلب الثاني: مظاهر الشراكة المائية بين تركيا وإسرائيل.

يتضح التعاون التركي – الإسرائيلي في مجال المياه من خلال اتفاقهما على أن تقوم شركات إسرائيلية من خلال البواخر بنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل، وتهدف الدولتان من تعاونهما في هذا المجال إلى اختراق الأمن العربي، ويأتي دور تركيا في سياق ما ترمي إليه من لعب دور إقليمي قوي يوحد علاقتهما بدول الغرب سواء الدول الأوروبية أو أمريكا، الأمر الذي وضع إسرائيل في اتجاه لجني ثمار الطموح التركي نحو الغرب، وعلى هذا الأساس فقد شكلت المياه بؤرة الصراع بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى.

وقد استغلت إسرائيل فرصة تعاونها مع تركيا وفرصة نزاع تركيا مع دول الجوار الإقليمي حول المياه من خلال سعيها للمبالغة في مشكلة المياه لديها لاستخدامها كمبرر للتوسع في أراضي الدول العربية المجاورة وضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما منطقة حوض "اليركون–التنميم" التي تمتد إلى مساحة ما بين 2–6 كم شرق الخط الأخضر، وعلى هذا الأساس جاء

[1] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص 332.

[2] - هشام فوزي عبد العزيز، مرجع سابق.

التعاون التركي – الإسرائيلي تحت دعاوى التكامل، أي وجود فائض مياه لدى تركيا، وحجز مقابله لدى إسرائيل.[1]

وقد تجسد ذلك عندما التقى وزير خارجية البلدين في أكتوبر 1988 في نيويورك "شمعون بيريز" و"مسعود يلماظ" حين طلب الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي. في عام 1990، أعلنت تركيا استعدادها لإمداد إسرائيل بالمياه مباشرة عن طريق النقل المباشر، وفي مارس 1990 بدأت جلسة المباحثات الإسرائيلية – التركية في أنقرة، وانتهت بموافقة الجانب التركي على إمداد إسرائيل بنحو ما بين 250 إلى 300 مليون م^3 سنويا من المياه عن طريق بالونات خاصة، أنتجتها شركة كندية، ويتكلف الاستثمار في هذا المشروع 200 مليون دولار، تعهد الجانب التركي بالمساهمة ب 50 مليون، وهو تعاون توالى حدوثه في التسعينيات بشكل متكرر، والتي تعهدت فيه تركيا بشكل مباشر ومستمر بنقل المياه من نهر "منافعات" التركي جنوب هضبة الأناضول إلى إسرائيل لسد حاجتها من المياه المطلوبة.[2]

ويأتي القرار التركي حول المياه استكمالا لبعد آخر في المخطط الصهيوني لتعطيش العرب والضغط عليهم، وكذلك لصرف أنظار العرب عن تطلعات إسرائيل المائية التي تنفذ بهدوء مشروعاتها لتهب المياه العربية وإقامة المزيد من المستوطنات، وقد ذكرت صحيفة "صوت الشعب الأردنية": "إن تركيا وإسرائيل قد وقعتا اتفاقية لبيع مائة مليون م^3 من مياه أحد الأنهار التركية إلى إسرائيل سنويا، وتنقل المياه عن طريق صهاريج ضخمة، ومنذ بداية السبعينات وتركيا تنتهج سياسة غامضة حيث وضعت خطة لبناء السدود أخفتها عن جيرانها، وتحولت مشروعاتها من برنامج ضخم لإنتاج الكهرباء إلى مشروع عملاق يهدف إلى إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول، وهو ما عرف "بمشروع الغاب"، وغيرها من المشاريع التي خاضت غمارها تركيا بالتنسيق مع إسرائيل[3]، كما أن فكرة بيع المياه التي تنادي بها تركيا هي تعبير عن تناسق للجهود الثنائية بينها وبين إسرائيل حول الماء، بالإضافة إلى أمريكا التي تهدف إلى تأسيس قاعدة في العلاقات الدولية من خلال عقد اتفاقية مع بلغاريا لشراء المياه منها، وتعميم ذلك على مياه نهر الفرات رغم أن تركيا معروفة بوفرتها المائية وعدم حاجتها للمياه من خارج أراضيها، الأمر الذي لا ينسجم

[1] – حسن بكر، مرجع سابق، ص ص 208–209.

[2] – حسن بكر، مرجع سابق، ص 209.

[3] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 114.

مع القانون الدولي ولا مع الشريعة الإسلامية.[1] وقد تفاقمت خطورة تركيا كمصدر تهديد للأمن منذ إعلانها البدء في تنفيذ مشروعات تنمية نهري دجلة والفرات، وهو ما يترتب عليه السيطرة التركية شبه الكاملة على منابع النهر، خاصة وأن 88% من مصادر مياه الفرات وحوالي 87% من مياه دجلة تقع داخل أراضيها، الأمر الذي زاد من أطماع وحماس الشريك الإسرائيلي في تعاونها مع تركيا، وبالتالي تعاونهما على تهديد الأمن العربي واستعمال الماء كورقة ضاغطة وسلاح سياسي ضد العرب، ولعل هذا ما تجسد على أرض الواقع عند قطع مياه الفرات عام 1990، وتأزم الموقف عند رفض تركيا لتخفيضها مدة القطع، وتتمثل خطورة تركيا وتعاونها مع إسرائيل في المشاريع العديدة سواء المنفردة من جانب تركيا أو المشتركة بينهما وبين إسرائيل، وبالذات المائية منها[2] على اعتبار أن قضية المياه تعتبر قضية حيوية بالنسبة لتركيا وإسرائيل، خاصة لدى إسرائيل التي تخلق لها مبررا للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتملة، ولعل هذا ما يشير إليه الخبراء الدوليين حسب زعم تركيا الذين يعتبرون أن الأراضي المحتلة كالجولان والضفة الغربية لها أهمية حيوية بالنسبة لإسرائيل، إذا نظرنا إليها من زاوية المصادر المائية[3]، ومن المشاريع نذكر:

- **مشروع أنابيب السلام:**

يرجع هذا المشروع إلى "جيم دونا" مستشار "توركوت أوزال" رئيس الوزراء الأسبق، وقد بدأ في مشروعه في 5 جوان 1986 ليتم الإعلان عنه في فيفري 1987، ويتضمن خطة اقتصادية سياسية بعيدة المدى لبناء شبكة أنابيب لنقل فائض المياه[4]، ويسمح للدول العربية في المنطقة وإسرائيل بمشاركة تركيا في مياه نهري " سيجان وجيحان"، وكلاهما ينبعان ويجريان في تركيا، ويبلغ معدل التدفق اليومي فيما حوالي 39.17 مليون م^3، تخطط تركيا للاستفادة نحو 23.7 مليون م^3، أما الكمية الباقية 16.1 تذهب للبحر المتوسط، فحسب تركيا إمكانية الاستفادة منها من خلال إنشاء خط أنابيب من تركيا[5] ثم يتفرع إلى خطين: أحدهما "غربي" يتجه إلى سوريا والأردن والضفة الغربية، والآخر "شرقي" يتجه إلى دول الخليج عن طريق خطين من الأنابيب تحت سطح البحر، الخط الأول سيتجه نحو إسرائيل من منطقة "منفجات" والخط الثاني من نهري "سيحان وجيحان" (روافد نهر الفرات) في جنوب تركيا مرورا بسوريا والأردن ثم

---

[1] – رواء زكي يونس الطويل، **مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي عشرين**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 60.

[2] – حسن بكر، مرجع سابق، ص 209.

[3] – منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 25.

[4] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص 247.

[5] – حسن بكر، مرجع سابق، ص 211.

ينفصل منه فرع إلى الضفة الغربية وإسرائيل وفرع يمتد إلى سوريا وفرع ثالث يمتد إلى الكويت ودول الخليج.[1]

وحسب تقرير شركة "براون أندروت" أنه في حالة تنفيذ المشروع، فإن خط الأنابيب الشرقي سيكون طوله 7200 كم وسينقل 3.5 مليون م^3 من المياه إلى سوريا والأردن والسعودية يوميا، وسيمتد الخط الغربي 3900 كم عبر العراق وسيحمل 2.5 مليون م^3 من المياه يوميا، إلى الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات وسلطنة عمان.[2]

يمكن تنفيذ المشروع اقتصاديا، فتكلفته أقل من تكلفة تحلية مياه البحر، لكن تكمن العوائق الأساسية في أسباب سياسية تمثل أسباب فشل المشروع، وتتعلق بالدول العربية ورفضها لمشاركة واستفادة إسرائيل من المشروع من جهة، وتخوفها من تحكم وسيطرة تركيا على مورد حيوي بالنسبة لهم من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أنه ليس هناك ما يدعو لقيام سوريا والعراق بشراء المياه من تركيا بينما يمتلكان الحق[3] الطبيعي، ناهيك عن قيام العراق بغزو الكويت وصعوبة تنفيذ الشق من خط الأنابيب الذي يعبر الأراضي العراقية، إلا أن الإسرائيليين استمروا في المحادثات والدراسات مع الأتراك لاستيراد المياه لتموين الضفة الغربية ضمن الخطة الإسرائيلية بأن تكون مصادر المياه الأصلية في الضفة لصالح إسرائيل، وقد وصلت المحادثات والدراسات بين إسرائيل وتركيا إلى نهاية عملية منذ عام 2000، تمثلت في الاتفاق بين تل أبيب وأنقرة على قيام تركيا بتوريد كمية سنوية من المياه تقدر ب 55 مليون م^3، وذلك بواسطة ناقلات بترولية ضخمة لا تقل حمولتها عن 200/150 ألف طن، ثم تنظيفها جيدا وإعدادها لنقل المياه. وقد انتهت تركيا من إعداد موانئ التصدير والبنية التحتية المصاحبة لها، وتم استئجار الناقلات وإعدادها لشحن وتصدير المياه، وسوف يبدأ قريبا شحن الناقلات، في مقابل توريدات عينية من أسلحة وذخائر إسرائيلية للجيش التركي.

وللخيار التركي أهمية سياسية لأنه سيدفع بالعلاقات الإسرائيلية – التركية نحو الأمام وخاصة على المستوى الإستراتيجي، ثم إنه أسرع وسيلة لمواجهة الجفاف الذي بدأ يصيب البيئة في إسرائيل منذ عام

---

[1] – نادية محمود مصطفى وهبة رؤوف عزت (محرران)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص 742.

[2] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص 248.

[3] - حسن بكر، مرجع سابق، ص 212.

1990 تحديدا[1]، وفي المقابل فإن التحالف التركي – الإسرائيلي وتوحيد مواقفهما في مواجهة العرب، يشدد الموقف العربي ليشمل تركيا.[2]

- **مشروع قناة السلام:**

ترجع فكرة هذا المشروع للمهندس الإسرائيلي "بواز واتشل" بعد فشل مشروع أنابيب السلام نظرا لكون إسرائيل ترى بأنها مازالت تستطيع استيراد المياه من تركيا، وعلى هذا الأساس فقط أعد معهد الدراسات الإسرائيلية في نيويورك مشروعا باسم "قناة السلام" ويقوم على مد أنبوبين ينقلان المياه من بحيرة "أتاتورك" أو نهري "سيحان وجيحان" على نهر الفرات إلى هضبة الجولان السورية. ويمتد المشروع من الشمال إلى الجنوب ويشكل حاجزا مائيا بين سوريا وإسرائيل، ثم يتفرع منها أنبوبان، أحدهما يتجه نحو بحيرة "طبريا" لمصلحة إسرائيل، والآخر تجاه نهر "اليرموك" خلف "سد الوحدة" لمصلحة كل من سوريا والأردن، ويهدف هذا المشروع إلى:[3]

- تعزيز الأمن الإسرائيلي عن طريق القناة الحاجز في الجولان وتحسين نهر الأردن، مقابل انسحاب الأخيرة من مرتفعات الجولان والضفة الغربية.
- الحفاظ على نوعية المياه وزيادة كميتها في المنطقة وتوزيعها بشكل متساو بين الأطراف الأربعة، سوريا، الأردن، الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.
- إنشاء طاقة كهربائية نظيفة وغير ملوثة للبيئة تقدر ب 100 ميغاواط.
- خلق مجال للإجراءات الأمنية والمياه في المنطقة كحل عادل في أساس هيدرولوجي وأمني.
- خلق الحوافز للحفاظ على المياه والسلام بتوفير كمية المياه المطلوبة.

كما أن هذا المشروع قد طرح عدد من المخاطر منها:[4]

- أنه يتيح لإسرائيل الإمكانية النسبية في تحكمها بمياه الفرات والمنحدرات الجنوبية لهضبة الجولان، وبالتالي محاصرة سوريا مائيا.
- يمثل تنفيذه حدودا مائية ثابتة ونهائية بين هضبة الجولان المحتل كخطوط هدنة جديدة.
- تنسب المياه إلى إسرائيل من نهر الفرات وتأزم الوضع المائي للعراق.

---

[1] – نادية محمود مصطفى وهبة رؤوف عزت (محرران)، مرجع سابق، ص 742.

[2] – حسن بكر، مرجع سابق، ص 213.

[3] – محمد أحمد السامرائي، "الموارد المائية والأطماع الصهيونية"، **مجلة الفكر السياسي**، عدد 2، (1998)، ص 210.

[4] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الإسرائيلية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 29.

- **مشروع منفجات:**

يتجلى هذا المشروع في إقامة محطة بمنطقة شلالات "منفجات" والمنشأة على المنحدرات الشرقية لجبال "طوروس" في تركيا الغربية على ساحل البحر المتوسط لتزويد إسرائيل بكمية 50 مليون طن سنويا تمثل 3.8% من حاجة تل أبيب السنوية قبل انحدارها نحو البحر ثم تخزينها وضخها في أنابيب برية عبر الأراضي السورية، ثم دخولها الأنبوب لشمال لبنان أو شمال شرق الأردن، وبعدها الأراضي الفلسطينية أو عن طريق نقلها بالناقلات البحرية للساحل الإسرائيلي حال استمرار احتلال الجولان، وعدم توقيع اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل. وقد سعت تركيا من خلال هذا المشروع إلى تأمين موقعا ودورا لها، في إطار ترتيبات النظام الإقليمي الذي خططت له الإدارة الأمريكية وحليفتها إسرائيل في المنطقة[1]، الأمر الذي جعلها تقدم مشروعها عام 1990 كمشروع بيع مياه الشرب لإسرائيل بواسطة شركة قبرص التركية للاستفادة من الإطار الدولي في علاقاتها مع إسرائيل.[2]

في أفريل 1997 تم بحث هذا المشروع من قبل تركيا وإسرائيل، غير أنه لم يتم التوصل في حينه إلى اتفاق نهائي بشأنه نتيجة الخلاف بين البلدين على تسعيرة المياه[3]، وبالتالي فشل كباقي المشاريع الأخرى التي بحاجة إلى موافقة الأطراف ذات الشأن، أي التي تمر بها أنابيب المياه، وعلى هذا الأساس لجأت تركيا لتنفيذه عن طريق نقل كميات من المياه عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل بواسطة البحر وقدرت الكمية ب 250-400 مليون م^3 سنويا، وحسب الآلية ستوضع المياه في بالونات ضخمة، سعة كل منها 1.8 مليون م^3، تصنع بواسطة شركة كندية وتبلغ تكلفة استيراد المياه من تركيا 35 سنتا للمتر المكعب، وعليه فإن التكلفة الكلية للمشروع تقدر ب 87.5 مليون دولار، أي أن إسرائيل ستحتاج سنويا إلى 250 مليون م^3 من الماء.[4]

وعليه فإن تركيا وإسرائيل أرادتا من خلال هذا المشروع وغيره من مشاريع المياه إلى إذلال الدول العربية ووضعها في دائرة التبعية والرضوخ لسيطرة الغرب وتركيا وبالأخص العراق وسوريا، الأمر الذي

---

[1] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 29.

[2] – رضا هلال، مرجع سابق، ص 175.

[3] – جلال عبد الله معوض، "التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي"، **المستقبل العربي**، عدد 237، (بيروت: 1998)، ص 19.

[4] – عبد الناصر سرور، "التعاون الإسرائيلي – التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، (غزة: 2007)، ص 190.

يسهل على إسرائيل ابتزاز العرب لإنهاء الصراع في المنطقة، نظرا لكونه يصب في مصلحة إسرائيل ونفوذها ومكانتها ودورها الإقليمي والدولي.[1]

- **مشروع جنوب شرق الأناضول "غاب":**

يعتبر مشروع "غاب" أول المشاريع الرامية "لإحلال السلام" والاستقرار في الشرق الأوسط، قامت تركيا بتنفيذ هذا المشروع جنوب شرق الأناضول (غاب)، يتألف مشروع غاب من 21 سدا منها 17 على الفرات و4 على دجلة، و17 محطة كهربائية على النهرين وروافدهما، وتقدر تكلفته حوالي 20 مليار دولار والذي خطط لإنهائه عام 2001[2]، ويحوي هذا المشروع مشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات.[3] يعتبر مشروع "غاب" أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية الإقليمية وتمثل مشروعا متعدد الأبعاد لتوليد الطاقة الكهرومائية وإرواء منطقة جنوب شرقي تركيا القاحلة نسبيا وهي المنطقة التي كانت تشكل تاريخيا جزءا مما سمي "بالهلال الخصيب"، ويمكن للمشروع أن يعيد للمنطقة درجة من الرخاء لم يسبق لها مثيل منذ قرون ويمكن للمشروع أيضا أن يقبل مكان الطليعة بين المشاريع الأخرى التي تسهم في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط... طالما أن جيراننا لا يقبلون بإقامة مشاريع معينة فلن يتحقق السلام في المنطقة أبدا... ومتى ما لمست تركيا وجاراتها في الشرق الأوسط فوائد هذا التعاون، بأنها ستواصل علاقاتها وسيقر الجميع بأن كل منهم بحاجة للآخر حقيقة.[4]

تعتقد تركيا أنها بتنفيذها لمشروع "غاب" فإنها ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، فضلا عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية، ففي حفل تدشين "سد أتاتورك" هدد الرئيس التركي "سليمان ديميريل" الذي كان آنذاك رئيسا للوزراء قائلا: "إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية، كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا. نحن لا نقول لسوريا والعراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية، ولا يحق لهما القول أنهما تشاركاننا مواردنا المائية. إنها مسألة سيادة، إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد"، وقد كرر "ديميريل" أقواله هذه مع افتتاح كل مشروع مائي جديد، ومشروع "غاب" الذي يهدف بالأساس إلى تحقيق

---

[1] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 44.

[2] – خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (د.م.ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 40.

[3] – حسن بكر، مرجع سابق، ص 210.

[4] – أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص 246.

التنمية في جنوبي شرقي تركيا فضلا عن البعد الكردي فيه، فإنه سيحقق أضرارا بالغة بالزراعة والصناعة والكهرباء والأراضي في سوريا والعراق، وتقدر المصادر السورية أن كمية المياه التي ستتدفق إلى سوريا بعد استكمال "الغاب" ستخفض بمقدار 40%، وإلى العراق بنسبة 80%. ويتسبب هذا النقص بأضرار بالغة في مجالات الكهرباء والصناعة والاستخدام البشري وكذلك بأضرار مضاعفة بالأراضي الزراعية كتزايد نسبة الملوحة والتصحر والتلوث خاصة في ضوء التأكيدات السورية على أن جزء من هذه المياه ملوثة. وقد اعترف مسؤول في شركة شل النفطية فرع تركيا بقيام الشركة بضخ نحو نصف مليون برميل من المياه الإنتاجية الملوثة بالنفط والمذيبات وغيرها من المواد الكيميائية وطرحها في حوض المياه الجوفية في "ميديات" بجنوب شرق تركيا على محاذاة الحدود السورية– العراقية مما أصاب احتياطات مياه الشرب بالتلوث.[1]

[1] – خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن تركيا.

يحكم كل تحالف دوافع، ولكل دافع نتيجة وانعكاس، وعليه فإن العلاقات التركية – الإسرائيلية أنشأتها الظروف والأسباب التي باءت عليها بسلسلة من الانعكاسات الأمنية سواءا كانت إيجابية أم سلبية، كل وحسب ما تقتضيه المصالح الخاصة بكل طرف، وهو ما جسدته جملة الانعكاسات الأمنية في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: الدوافع التركية من التحالف التركي – الإسرائيلي.

يرجع التحالف التركي – الإسرائيلي إلى مقتضيات وجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، التي ساهمت في تغيير السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، وقد تجسد ذلك من خلال التغير في التوجه التركي من محيطه الشرق أوسطي للتوجه نحو الغرب لمواكبة أهم المتغيرات والمستجدات الدولية، ولعل من بين أهم السياسات المنتهجة من قبل الطرفان، كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل التي تسعى جاهدة لإيجاد هوية وأقطاب مؤيدة لها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يجسده التحالف التركي – الإسرائيلي الذي تبرره جملة من الدوافع والأسباب، وتنقسم هذه الأخيرة إلى ما هو داخلي وما هو خارجي، والتي ستتجسد في النقاط التالية:

- **الدوافع الداخلية للتحالف التركي مع إسرائيل:**

أدى تفكك الإتحاد السوفييتي لعام 1991، وتفاقم النزاعات القومية في القوقاز، وظهور الخلافات الأرمينية من جديد، وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق وتأثيرها على المسألة الكردية في تركيا، بالإضافة إلى استمرار النزاعات مع اليونان في بحر إيجة وقبرص، والتباين التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط، والأقليات في شمال القوقاز إلى تفطن المخاوف التركية من احتمال تعرضها لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم خاصة أن اليونان وأرمينيا تربطهما علاقات جيدة مع الغرب، وتعتبر امتدادا مسيحيا للحضارة الغربية، الأمر الذي جعل مسألة إقامة علاقات وثيقة بين تركيا وإسرائيل أمرا حتميا

اقتضته الضرورة على تركيا لتحسين وضعها الاستراتيجي والعسكري في مواجهة خصومها، بالإضافة إلى تناسق المفهوم الأمني بين البلدين لبقاء قوة الردع التركية والإسرائيلية شاخصة أمام الآخرين، كما أن وجود مشاكل داخلية وخارجية للبلدين ساهم في دفع عجلة التطور لتلك العلاقات وتقدمها، سيما في ظل ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي لكل منهما.[1]

- ترى تركيا أن دخولها كعضو فاعل ومؤثر في الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة لن يكون إلا عبر النظام الشرق الأوسطي وبخاصة مشاريع المياه مع إسرائيل.
- السعي إلى إقامة نظام شرق أوسطي جديد بمؤسسات اقتصادية جديدة، فهي تحتل موقعا متميزا خصوصا في المجالات المائية والتكنولوجية الذي يؤهلها لأن تقوض المؤسسات الاقتصادية للنظام العربي.
- السعي لتغيير الخريطة السياسية للمنطقة لبناء مكانة إقليمية متميزة في الدائرة الشرق أوسطية عبر مشاريع الربط الإقليمي.[2]
- نتيجة لحاجة تركيا الماسة لزيادة وتطوير قدراتها الحربية والعسكرية في شتى المجالات وحاجتها إلى تدريب جنودها وتطويرهم تقنيا وفنيا، وزيادة الإنتاج الحربي واستيراد الأسلحة المتطورة والضرورية بصفقات معقولة، بالإضافة إلى رغبة تركيا في أن تصبح قوة عسكرية فاعلة في المنطقة، في مقابل امتلاك إسرائيل لخبرات عالية ومتطورة في شتى المجالات خاصة الجانب العسكري، الأمر الذي دفع بتركيا إلى ضرورة الاعتماد على الجانب الإسرائيلي لما عانته من الولايات المتحدة الأمريكية في توريد السلاح إليها بسبب ضغط اللوبي الأرميني واللوبي اليوناني المتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين ابتزوا تركيا بتعاونهم مع بعض الدول الأوروبية لدرجة فرض حظر السلاح على تركيا في أوقات احتكاكها واليونان بحجة حقوق الإنسان والأقليات العرقية، لذا فقد وجدت تركيا في إسرائيل موردا هاما وضروريا لقطع الغيار التي ترفض واشنطن مد تركيا بها.
- نتيجة لجملة المشكلات الداخلية التي عانت منها تركيا، توجهت هذه الأخيرة بالقيام بعلاقات التعاون الأمني مع إسرائيل، خاصة المشكلات التي تخص التيارات العلمانية والتي تشمل المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية التركية وعددا من الأحزاب التركية الفاعلة من جهة، وبين التيارات الإسلامية [3]

---

[1] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 50.

[2] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 188.

[3] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 50-52.

الممثلة في الأحزاب الإسلامية والمدارس الدينية من جهة أخرى، وهذا من أجل تسهيل نشر الطابع العلماني للدولة وجعله صعب التغيير في المستقبل من أي حزب، وبالتالي التأكيد على الطابع العلماني الغربي للدولة التركية، حيث أنه كلما تصاعد التجاذب الداخلي في تركيا بين أربكان ومؤسسة الجيش التركي، كلما كانت العلاقات بين تلك المؤسسة وإسرائيل أكثر وثوقا وتقدما.

- بالإضافة إلى سلسلة المشكلات المتعلقة بالعنف الأصولي الذي عانت منه تركيا بداية التسعينات، سواءا كان على صعيد العمليات العسكرية التي قادتها منظمات إسلامية كالحركة الإسلامية والثأر الإسلامي، والحركة الثورية وغيرها، أو على صعيد العنف المرتبط بحركة التمرد الكردي، بالإضافة إلى العنف اليساري المرتبط ب 22 منظمة يسارية محظورة، أهمها منظمة اليسار الثوري "Dev-Sol" التي قامت بمعظم العمليات ضد الأهداف الأمريكية والغربية في تركيا إثر حرب الخليج الثانية، فقد عانت تركيا منذ بداية التسعينيات من تصاعد عمليات عدة منظمات إسلامية، خصوصا في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين كمنظمة الحركة الإسلامية "IHO"، ومنظمة الحركة الإسلامية الثورية "IHIO"، الأمر الذي دفع بتركيا إلى عقد تحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل الموسعة في هذا المجال خاصة أن تركيا تعزو العنف إلى عوامل خارجية، وبالتالي فإن تمزق تركيا من الداخل حتم عليها التعاون مع الغرب للإستقواء به في الداخل.
- الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية، وتبادل المعلومات والحصول على صور الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية حول تحركات ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ولعل أهم ثمار هذا التعاون في إلقاء القبض على زعيم الحزب "عبد الله أوجلان" في كينيا عام 1999، وتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة حول مدى إمكانية طائرات (ميج 29) الروسية وقوتها القتالية.
- كما أن لتحالف تركيا مع إسرائيل لتوخي وتجنب الحذر من إسرائيل نفسها، وذلك من خلال الدعم الإسرائيلي للمقاومة الكردية إثر إستراتيجية "شد الأطراف" التي تعتمدها إسرائيل لتشجيع الحركات الاستقلالية للأقليات غير العربية، والكثيرين من الأتراك يصنفون بدون شك أن إسرائيل هي الداعم الرئيسي للقومية الكردية في العراق وسوريا وإيران، بالإضافة إلى أن الليبراليين داخل المجتمع اليهودي الأمريكي حساسون حيال قضايا حقوق الإنسان، وقد انتقدوا العسكريون الأتراك على تعسفهم وسوء معاملتهم للأتراك، لذلك وجدت تركيا في العلاقات مع إسرائيل أحد المرتكزات الأمنية التي من شأنها[1]

[1] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 52-55.

تحجيم قدرة الأكراد في البلاد واستقطاب الخارج على الداخل، كما أن تركيا على علم بأن إسرائيل قد تنقلب عليها في أي لحظة مقابل الحصول على المزيد من المصالح والمكتسبات التي تضمن بقاء دولة إسرائيل في محيط الدول العربية التي تتسم بالعداء مع الأخيرة.

- واجهت تركيا العديد من المشاكل الاقتصادية الجسيمة التي اتسعت رقعتها مع أزمة حرب الخليج الثانية عام 1991، أين تكبدت تركيا خسائر تقدر ب 60 مليار دولار، أدى إلى ارتفاع الأسعار في تركيا بنسبة 100% خلال عام 1996 فقط، وارتفع معدل التضخم السنوي، إضافة إلى زيادة عجز الميزان التجاري وغيرها، وأمام خسائر أيضا تقدر ب 11 مليار دولار في عام 1997 جراء توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الإتحاد الأوروبي. ونتيجة لكل هذا وجدت تركيا في إسرائيل حلا مواتيا لها للخروج من هذه الأزمة ومدخلا لتحسين أدائها الاقتصادي بإقامة منطقة للتجارة الحرة وتنفيذ مشاريع بيع المياه لإسرائيل، بالإضافة إلى كسب ود الغرب.[1]

- **المحددات الخارجية:**

- أرادت تركيا الحصول على باب خلفي يوصل إلى الولايات المتحدة من خلال استرجاع نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرميني بسبب محاولات الأخيرتين لدفع الكونغرس الأمريكي من أجل تبني قوانين وقرارات تدين تركيا بتهمة الإبادة الجماعية للأرمن في فترة الحكم العثماني لعام 1915،وسعى اللوبي اليوناني لتبني الكونغرس قرارات تهدف إلى تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن تركيا والضغط لقبول الشروط اليونانية في تسوية المسألة القبرصية[2]، ولأن الاعتبارات الإستراتيجية شكلت واحدة من أهم الأسس التي تحكمت في تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فقد كانت أنقرة تتفاوض مع واشنطن خاصة في المجال الاقتصادي والعسكري من منطلق أهميتها الجيواستراتيجية،[3] وقد تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من المسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى قيامها بدور نشط في جميع بعثات منظمة حلف شمال الأطلسي بما في ذلك البوسنة والهرسك وشاركت تركيا بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في المسائل الإقليمية ما دفع أن تكون

---

[1] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[2] – المرجع نفسه، ص 63.

[3] – خليل العنابي، "مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح إستراتيجية متبادلة"، في: محمد عبد العاطي (محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 150.

الولايات المتحدة أكبر الشركاء التجاريين لتركيا، وهذا إن دل على شيء فلا يدل إلا على حاجة تركيا للولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في كسب موقعا مهما في التحولات الإقليمية الجارية.[1]

- تهدف تركيا من وراء العلاقة مع إسرائيل إلى كسب الأخيرة لجانبها في صراعها مع إيران في المنطقة، على اعتبار أن إيران تاريخيا تمثل أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة أو كمصدر لعدم الاستقرار[2]، كما أنها تعتبرها داعما مهما لحزب العمال الكردستاني والأحزاب الإسلامية التركية، فالمواجهة بين إيران وتركيا في الماضي هي جزءا من المواجهة الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران والحركات الأصولية، وأن التعاون التركي – الإسرائيلي يشكل عنصرا هاما في إستراتيجية مواجهة واشنطن خصومها في منطقة الشرق الأوسط[3]، ولعل وقوف تركيا إلى جانب إسرائيل باتهام حزب الله اللبناني بأنه يمارس عمليات إرهابية خارج حدود لبنان هو رسالة واضحة لإيران التي تعتبر حزب الله هو يدها وصوتها في المنطقة، وجاء ذلك في تصريح السفير التركي في القاهرة حول: "أن بلاده تؤيد العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني، وأن الأعمال التي يقوم بها حزب الله خارج حدود لبنان تعتبر إرهابا"، وقد قدمت الولايات المتحدة دعما لوجستيا مهما لتركيا ساعدها على توجيه ضربة جوية إلى مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ما يدل على أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكسر شوكة أي دولة من دول المنطقة سواء أكانت إيران أم غيرها من أجل استرضاء تركيا التي ما تزال تحافظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.[4]

- إن من دوافع التوجه التركي نحو إسرائيل وهو الرفض الأوروبي لطلبات تركيا المتكررة في الانضمام للاتحاد الأوروبي، خاصة بعد بيان الأحزاب الديمقراطية المسيحية في 4 آذار 1997، الذي اعتبر بأن لا مكان لتركيا في المنظومة الأوروبية تحت حجة الاختلاف الديني والحضاري والثقافي، وكذا ما تعانيه تركيا من نقص في الديمقراطية والدور المحوري للجيش في الحياة السياسية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، هذا ما دفعها للسعي المستمر للتأكيد على توجهها الغربي واعتمادها على وساطة وزيرة الخارجية الإسرائيلية "ديفيد ليفي" في فيفري 1997 لدى الاتحاد الأوروبي من أجل تغيير موقفه حيال

---

[1] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 64.

[2] – خليل العنابي، مرجع سابق، ص 159.

[3] – محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 211.

[4] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 65.

تركيا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا خشية توجه الأتراك إلى المحيطين العربي والإسلامي.[1]

- ممارسة تركيا دورا في الضغط على جيرانها العرب وهي على خلاف معهم بتحالفها مع إسرائيل من أجل إجبارهم على تقديم تنازلات في القضايا محل النزاع، وبالأخص سوريا والعراق ونزاعهما مع تركيا حول عدة قضايا منها توزيع مياه نهري دجلة والفرات ونشاط المتمردين الأكراد في شمال العراق ضد تركيا، والمطالبة السورية بإقليم اسكندرونة، والاتهام التركي لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيم الحزب عبد الله أوجلان[2]، فقد كانت تركيا تطمح من التحالف مع إسرائيل إلى الحد من خطر الحزب الكردستاني عن طريق الاستفادة من دعم إسرائيل في مكافحة الإرهاب، كما أنها ترجو بأن يكون أداة ضغط على سوريا لتخفيف موقعها من مسألة المياه، وكذا التصدي لغضب سوريا والعراق وباقي الدول العربية الذي تثيره تهديدات تركيا لهم، إضافة إلى استعمال التحالف كورقة ضغط ضد سوريا للتخلي الرسمي عن طموحاتها في استعادة لواء الاسكندرونة[3]، الأمر الذي دفع بتركيا لتوثيق التحالف مع إسرائيل هو تخوفها الدائم من حال حدوث تسوية عربية إسرائيلية، والذي يسهم في زيادة التعقيدات والعقبات أما بقائها كقوة إقليمية لها دور ريادي في المنطقة.
- إيجاد نوع من التحالف التركي – الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في مواجهة التعاون السوري – الإيراني المتنامي، فتركيا تخشى أن يؤدي تحالف سوريا وإيران إلى تحجيم نفوذ تركيا في المنطقة، وإطلاق يد إيران فيها وسحب مكانتها كقوة مؤثرة في المنطقة، وبالتالي تراجع أهميتها الإستراتيجية وتقليل أهميتها لدى العرب. هذا ما جعلها تسعى لمواجهة ذلك التحالف بتحالف مضاد مع إسرائيل والمدعومة غربيا وأمريكيا.[4]
- تسعى تركيا في إطار سياستها الباحثة عن دور ريادي ومؤثر في النسق الإقليمي إلى دور يستمد مقوماته من داخل المنطقة وليس من خارجها، وبالتالي فإن أي ترتيبات أمنية إقليمية تتوقف بشكل أساسي على مدى متانة علاقاتها بإسرائيل، كما تشير إحدى التقارير الصادرة في جويلية 1997 عن مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي بشأن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها

---

[1] – محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سابق، ص 212.

[2] - رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص 36.

[3] – محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سابق، ص ص 210–211.

[4] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 68–69.

الاستراتيجي مع إسرائيل إلى أن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافا مهمة في المنطقة، ومنها التحول إلى قوة نووية عام 2020 وقيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطة سوريا والعراق.[1]

وكمحصلة للمحددات والدوافع من التعاون التركي – الإسرائيلي، تحاول أنقرة أن تحجز لها دورا فاعلا ومؤثرا في أي نظام جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط، في حال اكتمال عملية التسوية، والمدخل الوحيد لحجز مكانة ودور أساسيين في النظام الإقليمي القادم هو استرضاء تركيا للقوة الوحيدة المهيمنة على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، والقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها (إسرائيل).[2]

المطلب الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن تركيا.

من البديهي أن لكل تحالف انعكاساته على أمن أطراف التحالف منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، وهذا ما ترتب عن تحالف تركيا مع إسرائيل، فبالنسبة لانعكاسات التحالف على أمن تركيا فهي تتمثل في النقاط التالية التي تجمع بين ما هو ايجابي وسلبي وهي:

- تحالف تركيا مع إسرائيل قد ولد لها مناخ عداء لتركيا في أوساط الرأي العام العربي الذي أدى إلى وقوع خلافات تكتيكية جديدة بين الدول العربية، انعكست على قمة القاهرة، كما أن الضغوط العربية تدفع دول أخرى أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لقطع علاقتها بتركيا، حيث لم تتمكن تركيا في الاجتماع الأخير للمنظمة من الحصول على أي دعم تقريبا لتأييد مرشحها لتولي مقعد الأمانة العامة للمنظمة. وهذا من إحدى النتائج المهمة للمناخ السيكولوجي الذي أوجدته علاقاتها مع إسرائيل.[3]
- إن هذه العلاقة لم تحقق لتركيا التي هي من الدول ذات العمق التاريخي والجغرافي في المنطقة دورا فعالا في عملية السلام بالشرق الأوسط، فقد أدت أيضا إلى أن تكون تركيا وكأنها عنصر مهمل في هذه العملية، كما أن الوسيلة التي كانت تمكن تركيا من احتوائها للتوترات التي شهدتها من الدول الأخرى في المنطقة خلال المرحلة الأولى من علاقاتها بإسرائيل أن تحتل تركيا موقعا ذي ثقل دبلوماسي لدى كل من الطرفين (العرب وإسرائيل)، إلا أنها لم تتمكن أيضا من تحقيق ذلك، إضافة إلى ذلك لم يكن لتركيا من دور مركزي في الاجتماعات ذات المحتوى الاقتصادي والسياسي المتعلقة بإعادة بناء الشرق الأوسط، ولم تظهر حتى في موقع من يستشار بخصوص مباحثات السلام.

---

[1] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص 69.

[2] – محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مرجع سابق، ص 213.

[3] – أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص ص 457-459.

- لم تتبوأ تركيا مكانا فاعلا في القمم الاقتصادية التي استهدفت إعادة توزيع ثورات الشرق الأوسط، بالإضافة إلى فقدانها بعض مواردها السابقة في المنطقة "كخط أنابيب كركوك–يومورتالك"، وكنتيجة لإقامة تركيا علاقات مع المعسكر الغربي انعدام التوازن بين التكاليف الأمنية والمصالح الاقتصادية.
- استدعاء تركيا إلى المقدمة في قضايا الترتيبات الأمنية وإهمال وجودها داخل المحافل الاقتصادية في ترتيبات الشرق أوسطية[1]، كما وتعرضت تركيا لخسائر اقتصادية كبيرة حيث قدرت بما يقارب 100 مليار دولار، بالإضافة إلى تعطيل تجارة الحدود بين تركيا والعراق وإغلاق خطوط الأنابيب التي تضخ النفط من العراق إلى تركيا والذي كان يؤمن حوالي 60% من احتياجات تركيا النفطية فضلا عن كونه يمثل أحد مصادر الدخل الأساسية واستثمارات صناعة النقل في ميناء "مرسين".
- توتر العلاقات التركية العراقية بسبب تأييد تركيا للوجه الحربي من خلال السماح للولايات الأمريكية بأن تستخدم قاعدة "انجرليك" الجوية لقصف أهداف شمال العراق.[2]
- إن أغلب الخلافات التركية السورية جاءت بعد توقيع اتفاقية التعاون التركي – الإسرائيلي عام 1996، وهنا يبرز انعكاس تحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية على علاقات تركيا بدول الجوار الجغرافي العربي، وأن تعميق الخلاف السوري – التركي حول مشروع جنوب الأناضول في محاولة من تركيا هيمنتها على نهري دجلة والفرات.
- بقدر ما حقق التحالف لتركيا أمنها وارتباطها بالغرب، فإنه سلب منها دفاعيتها المستقلة عن الأخطار والتصورات التي تراها من منظور أنها تمس أمنها القومي ولسبب ما يصوره لها الغرب، لذلك ظل الهاجس الأمني يثير اهتمام ومخاوف النخب التركية التي تحاول إجراء سياسة أمنية مستقلة عن الحلف الغربي، وذلك نتيجة لتعدد الأخطار الأمنية من جهة، ولاختلاف الرؤى الغربية عن الرؤى التركية من جهة أخرى.
- إن توقيع اتفاقية التعاون التركية – الإسرائيلية عام 1996 ترك آثارا جعلت من إيران تقيم التجارب النووية على صواريخ شهاب بعيدة المدى الذي جعل تركيا تدخل في تخوف وقلق إزاء هذا الموقف الإيراني، وبالتالي محاولتها امتلاك القدرة النووية.

---

[1] – أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص ص 457–459.

[2] – عبد المالك محزم، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص ص 156–157.

- وقوع تركيا في تخوف من مسألة الدعم الإسرائيلي للأكراد من خلال إرساء الخبراء والمستشارين والسلاح للأكراد، حيث كان هدف إسرائيل من ذلك إضعاف العراق واستنزاف قدراته لإبعاده عن دعم القضية الفلسطينية من جهة وكذا مساندة ودعم تركيا ضد العراق، الأمر الذي يرجع بالسلب على أمن تركيا إثر قيام كيان كردي في تركيا أو إعلان الأكراد استقلالهم خاصة عند دعمهم من قبل إسرائيل.
- على الرغم من علاقة إسرائيل بتركيا إلا أنها في حالة بحث دائم عن بدائل لها في المنطقة، وبالتالي عدم الاعتماد على تركيا كشريك استراتيجي وجيد، ومن هذا المنطلق تحاول إسرائيل أن تجعل لها مواقع قوية ومتقدمة للعمل الاستخباراتي في شمال العراق من أجل زعزعة الاستقرار في سوريا وإيران الذي يعتبر تهديد للأمن القومي التركي وتهديد لاستقرارها الداخلي ولاقتصادها.
- إن اتفاق التعاون التركي – الإسرائيلي من شأنه الإخلال بموازين القوى الإقليمية في المنطقة، والتي تخص الدول العربية والإسلامية المجاورة لتركيا[1] الذي يؤثر على أمن تركيا الإسلامية الأصل بإفقادها لبعدها الحضاري والثقافي الإسلامي الذي يعد بمثابة المرتكز الذي تأسست عليه الدولة التركية، ولعل هذا ما يتجسد حسب "صامويل هنتنغتون" بنظرية صدام الحضارات خاصة إثر صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي التوجه في تركيا عام 2002 واعتلائه للسلطة، وعلى هذا الأساس فإسرائيل قد اختارت النقطة الحيوية التي تزعزع أمن تركيا والمتمثلة في ثقافتها وهويتها الإسلامية الأصل، ولعل هذا ما يتجسد في نبذ الشعب التركي لإسرائيل لولا العلاقة الحتمية لتركيا مع إسرائيل والتي تخدم مصالح الطرفان لما قام هذا التحالف أصلا، غير أن ميزان المصالح بين الطرفان قد ثقلت لصالح إسرائيل على حساب تركيا، وهذا هو جوهر القول.
- كما يتيح الاتفاق التركي – الصهيوني لتركيا هامشا رحب من الضغط على الدول العربية بشكل عام وسوريا والعراق بشكل خاص نتيجة الخلل في توازنات القوى الإقليمية، كما يوفر لها دورا أكبر في الترتيبات الموضوعة للمنطقة بما يلتقي وتطلعاتها الإقليمية.
- تعزيز موقف الطرفين تجاه ما يعتبره كل منهما خطرا على أمنه سواء تعلق بدول معينة في المنطقة أو خارجها (سوريا والعراق) أو بحركات سياسية مناوئة لحزب العمل الكردي التركي بالنسبة لتركيا وحركة حماس والمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني بالنسبة للكيان الصهيوني في إطار مقاومة الإرهاب الأصولية والتطرف عن طريق تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود للضغط على هذه الأطراف

[1] – مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 184.

على اختلافها، وفعلا هو ما قد تحقق لتركيا عندما قبضت على "عبد الله أوجلان" رئيس حزب العمال الكردستاني.

- تحقيق تركيا لتطور اقتصادي هائل بتعاونها مع إسرائيل صاحبة الاقتصاد المزدهر وكذا اكتساب الجيش التركي للعديد من التقنيات والآليات الفنية في المواجهة والهجوم، كما أن تركيا بتعاونها مع إسرائيل ساهم ذلك في محاولة تركيا أن تصبح دولة نووية بحلول عام 2020، هذا بدعم من إسرائيل.
- كما أن تركيا قد استفادت بتعاونها مع إسرائيل من أرقى التقنيات الفنية، وفي شتى المجالات خاصة منه المجال العسكري.[1]
- لقد وجدت تركيا لنفسها تحت الحلف الغربي (الناتو) غطاء أمني لحماية نفسها، ولتضمن سيطرتها على مضايقها، ويمكن اختزال هذه المهام في أن تركيا وأمنها ارتبط بالقوى الغربية، لذلك سعت منذ 1980 للتوقيع على اتفاقيات معاهدات للأمن المتبادل.[2]

على الرغم من النتائج السلبية، إلا أن تركيا استطاعت تحقيق أكبر فائدة ممكنة لخدمة أهدافها على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك عن طريق زيادة قواتها العسكرية وتحديثها وتحسين الاقتصاد التركي وتطوره.

المبحث الثالث: التحالف الإسرائيلي – التركي.. دراسة في الدوافع والانعكاسات.

مما لا شك فيه أن التحالف دولة غالبية شعبها مسلم مع كيان لا يعترف بالإسلام كدين، ويفتقر لوطن وهوية محددة، منبوذ من قبل الأوساط العربية والإسلامية، جاء اعتباطيا بقدر ما له من مصالح مشتركة تحكمه والتي تتحدد بجملة الدوافع لكل طرف وما لهذه الأخيرة من انعكاسات على أمن طرفي التحالف كل حسب خططه الإستراتيجية المحققة لمصالحه الخاصة وتوجهاته التي تحكمها الظروف والتفاعلات البيئية والإقليمية، وهو ما سيتضح جليا جراء هذه الدراسة.

المطلب الأول: دوافع التحالف الإسرائيلي نحو تركيا.

[1] – عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 194.

[2] - نفس المرجع، ص 189.

سعت تل أبيب نحو تعزيز علاقاتها مع تركيا منذ عهد قديم نظرا لكونها بحاجة لدولة ذات تأثير فاعل في المنطقة وقريب من الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن تركيا تتمتع بمكانة جيواستراتيجية هامة في المنطقة بالإضافة إلى توجهاتها العلمانية، مما أسهم ذلك في تقارب وجهات النظر بين الطرفان إلا أنه كل طرف تحكمه محددات خاصة، وفي هذا الشأن نذكر المحددات والدوافع الإسرائيلية من تعاونها مع تركيا التي ترجع إلى ما هو داخلي وخارجي وهي كالتالي:

- **الدوافع الإسرائيلية الداخلية نحو تعاونها مع تركيا:**

- حرصت إسرائيل على إقامة علاقات قوية مع تركيا لكسر الحصار العربي، وبالتالي خروجها من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية وأنه حسب تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي "أبا إبيان" عام 1950 بقوله: "إن قيام علاقات إسرائيلية – تركية متينة يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل"، الأمر الذي ساهم في احتلال العلاقات مع تركيا الدرجة الأولى في أسمى أهداف إسرائيل، كما أن إسرائيل أرادت اللحاق بالبر الأوروبي عبر الجسر التركي التي عن طريقها يمكن إخضاع والتحكم في الدول العربية، وفي هذا الصدد يوضح "إسحاق مردخاي" وزير الدفاع الإسرائيلي مدى الحاجة لتركيا بقوله: "عندما تتحد اليد الإسرائيلية بالتركية فإننا نشكل قبضة قوية، وتتعمق علاقتنا الإستراتيجية"، هذا ما يدل على تعلق إسرائيل بتركيا لخرقها للعالم الإسلامي.[1]
- لاعتبار إسرائيل تركيا تمثل أهم المراكز المتكاملة من الناحية السياسية والعسكرية والاستخباراتية بالدرجة الأولى نتيجة لموقعها الجيواستراتيجي الهام الذي يجعل منها حليفا لا يضاهى خاصة أن تركيا في عام 1954 كانت عضوا في ثلاث معاهدات دفاعية مختلفة. الأولى عضويتها في الحلف الأطلسي إلى جانب الدول الغربية الكبرى بالإضافة إلى عضويتها في حلف البلقان مع اليونان ويوغوسلافيا والثالثة تحالفها مع باكستان، وبتوقيع معاهدة الدفاع التركية العراقية عام 1955 ازدادت أهمية تركيا كحليف على الصعيدين الدولي والإقليمي، واعتبرت جسرا للتجسس الإسرائيلي بحكم موقعها القريب من الدول العربية.
- اعتبرت إسرائيل أن تركيا تمثل مفتاحا وموقعا استراتيجيا هاما للسيطرة على ما يسميه الأمريكيون "كنوز العالم" أي الشرق الأوسط، وبابا عريضا مشروعا لدخول أسواق القارة الآسيوية التي حسب الإسرائيليون تمثل من خلالها تركيا صالة العرض لكل ما تنوي تسويقه، إلى جانب أن القطاع السياحي

[1] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 56–57.

التركي استقطب حوالي نصف مليون إسرائيلي عام 2008، أي ما يشكل 7–8% من مجموع سكان إسرائيل، كما أن التحالف بين الطرفين سيضع الإسرائيليين على خط الفتنة عن طريق التلاعب بخيوط المسألة الكردية، كما سيضع الدولتين على خط النفط نظرا لتواجدهم على غزارة النفط العربي في أواسط آسيا، الأمر الذي يكسبها موقعا مؤثرا على هذا الصعيد.

- كما أن التعاون منصب حول إستراتيجية إسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين، بالإضافة إلى أن إسرائيل تريد الاستفادة من توسيع دائرة علاقاتها التجارية مع دول البلقان وروسيا نظرا لعلاقة تلك الدول القوية بتركيا والحصول على مكاسب نفطية تغنيها عن الدول العربية.
- تشكيل قوة إقليمية في مواجهة أي عدوان خارجي ضدها واعتبار إسرائيل أنه أي هجوم على تركيا هو بمثابة الهجوم عليها من خلال تعاونها العسكري مع تركيا فهي تضغط على العراق وسوريا عسكريا، أن تركيا تشكل سوقا كبيرا للمنتجات الإسرائيلية خصوصا في المجال العسكري.[1]
- رغبة إسرائيل في الحصول على امتيازات عسكرية من تركيا باستخدامها للقواعد العسكرية التركية بشكل دائم "كقاعدة أكنيجي Ekinci Base" في أنقرة الذي يمنح إسرائيل فرصة التعرف على طبيعة الأرض وكيفية التعامل مع أهداف فيها، ويعطيها إمكانية شن غارات مفاجئة على أهداف في عمق الدول المجاورة والمعادية لإسرائيل كسوريا، إيران والعراق نظرا لضيق الأجواء الإسرائيلية وغير ملائمتها للتدريب العسكري.
- إدراك إسرائيل بأهمية عنصر المياه في منطقة الشرق الأوسط بإرساء أي استقرار إقليمي محتمل في المنطقة، وهذا ما أدى إلى التقرب من تركيا نتيجة لبلورة رؤية مائية مشتركة بينهما، خاصة وأن تركيا متشبعة بهذا العنصر الحيوي الذي بإمكانها على مختلف الأقطاب الإقليمية والدولية في مقابل معاناة إسرائيل من الشح في المياه.
- التشابه بين النخبة التركية والنخبة الإسرائيلية الذي من شأنه شد تركيا باتجاه إسرائيل خاصة في مجال إقامة علاقات إستراتيجية الذي تفسره النظرة الإيجابية في الأوساط الإسرائيلية لتركيا.[2]

- **الدوافع الإسرائيلية الخارجية نحو تركيا:**

[1] – عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 56–57.

[2] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 57–61.

- أهمية تركيا كدولة إسلامية علمانية ودورها في التأثير على العالم الإسلامي، حيث أن تركيا تشكل موردا سياحيا لإسرائيل خاصة بزيارة المسلمين للمناطق الدينية، فقد وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا الورقة الرابحة والأفضل لتغير الهوية العربية والإسلامية في المنطقة ذات الغالبية العربية عن طريق تركيا التي كانت مركز تسيطر عليها مدة أربعة قرون مضت في محاولة منها لتطويق العالم الإسلامي العربي تحت إستراتيجية "شد الأطراف الإسرائيلية" لردع الدول العربية المعادية لها والتي تحكمها النزعة القومية من خلال تحالفها مع الدول الغير عربية الواقعة على أطراف الشرق الأوسط كتركيا، إيران، إثيوبيا والأقليات الطائفية التي تجمعها بإسرائيل المخاوف من القلب أو المركز العربي السني والعداوة له من أجل تطويقه.
- توسيع الدائرة الإسرائيلية بالتفافها عن سوريا ووصولها إلى حدود العراق وإيران والمساهمة في جعل تركيا أداة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضغط على العراق وعزل إيران خاصة عند استمرار تعثر عمليات السلام مع سوريا وإسرائيل والضغط عليها فيما يسمى بقضايا التسوية والمياه والأكراد، وقد بدا ذلك واضحا أثناء الأزمة التركية السورية التي حدثت في الأشهر من عام 1998، والتعاون مع تركيا لتخفيف المسؤولية الأمنية على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ومنها تزايد القوة الإيرانية.
- عرقلة تطور العالم العربي نحو التنمية الشاملة والمستدامة بالتنسيق مع الدول المحيطة فيه، كما ترغب إسرائيل في إقامة علاقات تعاون مع دول الجوار الإقليمي للعرب لموازنة البعد الجغرافي والديمغرافي للعالم العربي، كما أن تعاون إسرائيل مع تركيا في المجال العسكري لتطويق البلدان العربية خاصة فترة تفكك وحصار العراق، ليبيا والسودان.
- حاجة إسرائيل إلى دعم ومساندة خارجية ميدانيا لمواجهة أي حرب شاملة على طول حدودها مع الدول العربية، وكذا الوصول إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة قزوين عن طريق تركيا، مما لتلك الدول علاقة متميزة مع تركيا.
- تهدف إسرائيل للوصول إلى مشاريع المياه العربية في دجلة والفرات والسيطرة عليها بصفة الشريك الاستراتيجي لتركيا، هذه الأخيرة التي تتحكم في منابع نهري دجلة والفرات، تلك المياه التي تزود كل من سوريا والعراق الدولتين الأقوى في المشرق العربي، وكسر الحصار المفروض عليها من قبل الدول العربية الإسلامية.

- محاولة إسرائيل بتحالفها مع أنقرة خلق التوتر في العلاقات التركية – العربية ومنع أي تقارب عربي – تركي أو إسلامي – تركي محتمل.[1]

المطلب الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن إسرائيل.

- استفادت إسرائيل من دخول تركيا في نزاع مع الدول المجاورة لها، ومنها سوريا من خلال تعاظم التقارب بينها وبين تركيا، وبالتالي تعاظم المصالح المحققة والمرجوة التي تعد كإحدى خطوات نجاح النظام الشرق أوسطي الجديد التي تطمح إسرائيل في تحقيقه.
- اعتماد إسرائيل تركيا كشريك رئيسي وكبديل قوي مدعم لها في المنطقة لاستعمالها كطريق في الاستخبارات في شمال العراق من أجل زعزعة الاستقرار في سوريا وإيران الذي يعتبر تهديد للأمن القومي التركي وتهديد لاقتصادها، وفي مقابل تعزيز أمن إسرائيل في المنطقة وتعزيز أرباحها في شتى المجالات، فمن خلال تركيا استطاعت إسرائيل الاستفادة من إخضاع العرب ورضوخهم لقرارت إسرائيل.[2]
- تعرضت العلاقات الإسرائيلية مع اليونان وأرمينيا إلى فتور نتيجة لضخامة الاستثمارات الإسرائيلية في قبرص التركية محل النزاع بين اليونان وتركيا حيث تحاول إسرائيل من خلال هذه الاستثمارات كسب ود تركيا وتقوية العلاقات معها، وهذا ما أدى إلى ظهور خلافات بشكل دائم بين اللوبي الصهيوني واللوبي الأرميني نتيجة وقوف إسرائيل بجانب تركيا في عدم التصويت ضد تركيا في الكونغرس الأمريكي فيما يتعلق بالقضية الأرمينية.
- عن طريق تركيا حققت إسرائيل سوق اقتصادية تمثل تركيا صالة لتصدير منتوجاتها وعرضها، كما قامت إسرائيل بتحويلها للأراضي التركية إلى قاعدة للتجسس والنشاطات الإرهابية والصهيونية ضد الأمة العربية، وخلق حزام عسكري وسياسي وجغرافي للعدوان لإضعاف الأمة العربية في مقابل زيادة الأمن الإسرائيلي في المنطقة.
- أتاحت العلاقات التركية مع الدول العربية ساحة مناورة إقليمية فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.
- دخول تركيا في علاقات مع إسرائيل، وهي أهم القوى الإقليمية في المنطقة لدعم جهود إسرائيل الرامية للحصول على الشرعية الدولية.[3]

---

[1] - عبد الرؤوف يسري يوسف الغول، مرجع سابق، ص ص 70-75.

[2] – أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 457.

[3] – أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 457.

- تصدي تركيا للخطر الموجه لإسرائيل خاصة من قبل إيران، العراق وسوريا.
- إيجاد إسرائيل لهوية شرق أوسطية تضمن ديمومتها واستمرارها، خاصة في ظل رفض البيئة الإقليمية لها.
- ضمان مصادر الطاقة بشتى أنواعها في الشرق الأوسط من جهة، ومواجهة إيران والتيارات الإسلامية الناشطة من جهة أخرى خاصة منها في مصر وتركيا.
- تحقيق هيمنة غربية عسكرية وأمنية على منطقة الشرق الأوسط ووضع قيود وضوابط أمام تسلح الدول العربية خاصة منها تلك التي تتقاطع مصالحها مع مصالح الدول الغربية كإيران.
- تحقيق التعاون في المجال الأمني والاقتصادي.
- انسجام التحالف التركي – الإسرائيلي مع الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية الذي خفف من أعباء وتكاليف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على حساب تركيا بما يتواءم والنظرة الجيوبوليتيكية الغربية في المنطقة المتجانسة وطموحاته وتصوراته للنظام الدولي الجديد.[1]
- تعزيز تركيا لأهم المرتكزات التي تعتمد عليها إسرائيل في تحقيقها لتوجهاتها في المنطقة الشرق أوسطية والحفاظ على أمنها في المنطقة، كحصولها على الدعم الأمني الدولي والأساس الشرعي القانوني وحصولها على الدعم الفعال من القوى الغير عربية في الشرق الأوسط، وتحكمها في إيقاع التوازنات بين الدول العربية عن طريق المناورات، خاصة مع تركيا التي من شأنها إظهار قوة الطرفان والحيلولة دون أن تكون الدول العربية في معسكر واحد متلاحم تولد مناخ عداء لتركيا في أوساط الرأي العام العربي.[2]

مما سبق نخلص إلى أن للتحالف التركي – الإسرائيلي دوافع تحكمه نتيجة لتلاحم مصالح الطرفان، على الرغم من وجود بعض الصعوبات في بادئ الأمر التي كان لها الدور الفعال في تباعد طرفا التحالف، لكن مع وقوف مصالح الطرفان المشتركة أمام هذه الأخيرة تجسد التعاون التركي – الإسرائيلي حتى وصل إلى أسمى درجات التحالف الإستراتيجي الأمني الوثيق، وقد عبرت عن هذا الأخير جملة من المظاهر التي تجسدت في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وصولا إلى المجال العسكري، الأمني والاستخباراتي، وهذا راجع للتقارب الشديد بين طرفا التحالف في مقابل توتر وتباعد علاقات تركيا بالدول

[1] - أحمد النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 189-191.
[2] - أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص ص 456-457.

العربية، وقد خلف هذا التحالف العديد من الانعكاسات السلبية منها والإيجابية على طرفا التحالف. لكن ما يبدو واضحا أن لإسرائيل قسطا كبيرا من الإيجابيات جراء تحالفها مع تركيا على حساب الأخيرة التي خففت من أعباء الغرب وتكاليفه في المنطقة باعتبارها تمثل المفتاح لعبور بوابة العالم العربي الإسلامي وتطويقه، وما ينجم عنه من تحقيقها للمشروع الشرق أوسطي الجديد الذي لا طالما حلم الغرب بتحقيقه.

الفصل الثالث: حزب العدالة والتنمية... دراسة في تحولات السياسة الخارجية التركية وتداعياتها على علاقتها الأمنية بإسرائيل.

بعدما شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية حالة من التقارب والتحالف الإستراتيجي الوثيق نتيجة لتداخل الطرفان في التوجه والخطر المشترك المتمثل خاصة في الدول العربية المهددة لأمنهما، غير أن الوضع لم يستمر على حاله بل طرأت عليه جملة من التغيرات المواكبة لتغيرات الأوضاع الإقليمية والدولية وتغير التهديدات المحتملة لكل طرف وحتى فيما يخص التوجهات التي تبناها كل طرف في تحقيقه لأمنه ومصالحه الحيوية، الأمر الذي انعكس على طبيعة التحالف التركي – الإسرائيلي وأصبح يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار كما كان عليه سابقا، فأمام دراسة الباحث لأهم الأسباب التي ساهمت في التغيرات السياسية في تركيا، يجد أنه مثلا في تركيا التي تبنت نظاما علمانيا معاد لكل ما هو إسلامي

وإرث عثماني، أصبحت الآن في ظل حزب العدالة والتنمية الإسلامي الأصل تمجد كل ما هو عثماني وإرث تاريخي وإسلامي، مع المناداة بالعلمانية، كل هذا يدخل في إطار السياسة التركية الجديدة التي تقوم على التعدد في الأبعاد والتوجهات وقاعدة تصفير الخلافات مع دول الجوار والرجوع للتحالف وخلق الثقة المشتركة تجاه تركيا من قبل العالم العربي من جهة والمحافظة عليها من جهة أخرى، نظرا لكون تركيا لا تولي أهمية لطرف على حساب الآخر، كما كانت تفعله سابقا، بالإضافة إلى مناداتها بحقوق الإنسان والعدالة، كل هذا يندرج ضمن سياساتها الإصلاحية الجديدة المتبناة خاصة من قبل حزب العدالة والتنمية لاستفاء أنقرة بالشروط المفروضة عليها من قبل الإتحاد الأوروبي وهو ما يزيد من مخاوف الغرب ويؤثر على استقرار علاقة أنقرة بتل أبيب وحتى بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن للسياسة الخارجية التركية الجديدة آثارها البالغة على علاقاتها بإسرائيل خاصة، ودول الجوار عامة، ولعل هذا ما تناولته مباحث ومطالب هذا الفصل بشكل من الاستفاضة.

المبحث الأول:توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في ظل حزب العدالة والتنمية.

لقد كان لحزب العدالة دوره البالغ في تأثيره على السياسة التركية الجديدة على المستوى الداخلي والخارجي، متبعة في ذلك العديد من التوجهات والتعدد في العلاقات مع مختلف الدول المجاورة لها والدول الغربية، وخاصة منها الأوروبية التي اقتصرت عليها جل سياسات تركيا الجديدة، والتي تجلت من خلال جملة الإصلاحات التي بتطبيقها تكون تركيا قد طبقت شروط الإتحاد الأوروبي، كما ركزت على ضرورة توطيد تركيا لعلاقاتها مع الدول العربية بإتباعها لقاعدة تصفير الخلافات، والتي تنعكس على علاقات أنقرة مع تل أبيب بالسلب، وهو ما ستتطرق له مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: تأثير حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي.

لقد اتسمت الفترة بين حكم الإسلاميين والعلمانيين بتطور سريع على مستوى النظام السياسي التركي، فدستور تركيا لعام 1924 نص على أن دين الجمهورية التركية هو الإسلام، لكن مع دستور عام

1937 تغيرت الرؤية، ورغم أن الدولة التركية اعتبرت آنذاك دولة علمانية إلا أنه تم تضمين الدين داخل الجهاز البيروقراطي للدولة من خلال إنشاء هيئة دستورية عامة هي مديرية الشؤون الدينية المفوضة لإدارة الشؤون الدينية، أين تم تأسيسها عام 1924 وهو نفس العام الذي ألغيت فيه وزارة شؤون الأديان والأوقاف.[1]

وسط هذه الظروف والتطورات التاريخية، كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا مهما، تمثل في صعود حزب إسلامي للحكم وهو حزب العدالة والتنمية[2]، الذي انشق من الجناح الثاني الذي شكله برلمانيو حزب الفضيلة للسياسي الإسلامي نجم الدين أربكان اثر غلقه، ويعد جناحا متجددا بزعامة رجب طيب أردوغان[3] الذي تأسس في 2001/08/14، إذ قاده تلامذته أين تأثروا بفكره وبمذهبه الإسلامي[4]، وقد أسفرت الانتخابات التركية عن وضع نهاية مؤقتة للصراع التقليدي بين الإسلاميين والعلمانيين وأفسحت الساحة أمام تيار سياسي جديد يمثل مزيج من الاتجاهين، وهو مزيج نجح في صياغته أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية، ليخرج من معركة الانتخابات منتصرا.[5]

ترجع نشأة حزب العدالة والتنمية إلى انتخابات حكومة بولنت أجاويد الائتلافية (27 ماي 1999 – 18 نوفمبر 2002)، التي تعتبر انتخابات مبكرة جاءت في 03 نوفمبر 2002 اثر أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بزعامة عبد الله غول في عام 2003 بعد إسقاط الحكم عن أردوغان بسبب تبعات سجنه[6] وحصل على 363 نائبا في مقاعد البرلمان مشكلا بذلك أغلبية ساحقة ومنتصرا على منافسيه من الأحزاب بنسبة

---

[1] – طالب كوجوكشان، "خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين"، **مجلة شرق نامه**، العدد 7، (أكتوبر 2010)، ص 35.

[2] – محمد نور الدين، "السياسة الخارجية..أسس ومرتكزات"، في: محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سابق، ص 136.

[3] – أحمد النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 387–388.

[4] – معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 1.

[5] – بشير عبد الفتاح، "الانتخابات التركية..دوافع وحدود التغيير السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151،(يناير 2003)، ص 169.

[6] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة،"دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية – التركية في الفترة 2002 –2010"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص 37.

34% من الأصوات أي بواقع 350 مقعد من أصل 550 عدد مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، الأمر الذي أهله لتشكيل الحكومة التركية دون الحاجة لشريك.[1]

كما سرى تخوف كبير في أوساط المراقبين الدوليين بخصوص انتخابات 2007 وما سيسفر عنها إذا فاز حزب العدالة من جديد. وقد حقق فوزهم ضربة قوية للعسكريين الذين منوا بهزيمة أخرى في تشريعات 2011 بفوز الحزب بنسبة 51% من مقاعد البرلمان الذي يصد 550 مقعدا، أي بحوالي 326 مقعدا.[2] وكان لهذا الفوز تأثيرا كبيرا على نفسية المسؤولين الإسرائيليين، حيث أن هذه الأخيرة تعد الحليف الإستراتيجي لتركيا، فرغم إخفائها لمشاعر القلق والانزعاج من نتائج الانتخابات التركية وتأثيرها على علاقة التحالف الإستراتيجي بين البلدين، فقد اعتبرت تل أبيب أن فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بغالبية المقاعد في البرلمان التركي الجديد كارثة من وجهة النظر الإسرائيلية، ونقلت الصحف العبرية مخاوف مسؤولين أمنيين إسرائيليين على مستقبل التعاون العسكري ومصير صفقات السلاح بين البلدين، لكن الرئيس الإسرائيلي "موشيه كتساف" من جانبه صرح بأنه ليس قلقا من صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا لأن المصالح الوطنية للدولتين تقرر دوما أن تبقى العلاقات بينهما جيدة، فبالرغم من أن تركيا دولة مسلمة، إلا أن علاقاتنا بها كانت طيبة، وأكد الرئيس الإسرائيلي أيضا على أنه يحترم ما أسفرت عنه الديمقراطية التركية وأن بلاده سوف تتعامل مع أية حكومة في أنقرة، من جهة أخرى أبلغ مصدر أمني رفيع المستوى في إسرائيل "صحيفة معاريف" قلق بلاده العميق من التطورات السياسية في تركيا وأكد على مخاوفها من أن تكون نتائج الانتخابات الأخيرة مصدر تهديد للعلاقات الإستراتيجية بين البلدين، خصوصا صفقات الأسلحة والمناورات العسكرية والتدريبات المشتركة وتبادل المعلومات، وذكرت صحيفة "هاآرتس" أن قادة الأجهزة الأمنية في إسرائيل سيقومون بتقويم الأوضاع الجديدة في تركيا وتداعيات الانتخابات الأخيرة بها على العلاقات الأمنية مع بلادهم، مشيرة إلى أن الاختبار الأول لتلك الحكومة الجديدة في أنقرة فيما يتصل بإبقائها على علاقة التحالف الإستراتيجي والتعاون الأمني مع "تل أبيب" سيكون منتصف شهر ديسمبر 2002، وهو موعد إجراء المناورات العسكرية المشتركة التي من المقرر لها أن تتم داخل المياه الإقليمية الإسرائيلية بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] – سمير ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص 34.

[2] – رأي القدس، "مبروك لاردوغان نصير المظلومين"، **القدس العربي**، (القاهرة: 13 يونيو 2011)، ص 19.

[3] – بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 168-169.

تم تعديل الدستور للسماح بتولي زعيم الحزب أردوغان منصب رئاسة الوزارة الذي حاول خلال ولايته التأكيد على النهج الوسطي القائم على بناء دولة ديمقراطية تفصل الدين عن الدولة[1] ومحاولة المزج بين الأسس العلمانية للدولة ومجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تحت شعار الديمقراطية المحافظة أو العلمانية المؤمنة،[2] نظرا لكونه استحضر جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة وأكد على المبادئ الأتاتوركية [3]، وعليه فإن حزب العدالة والتنمية يصنف نفسه على أنه يتبع مسارا محافظا ليبراليا معتدلا غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية[4]، مركزا في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا.[5]

تضمن برنامج الحزب شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجمة لمشاكل البلاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد الاقتصادي أشار البرنامج إلى فشل السياسات الاقتصادية السابقة التي أوقعت البلاد في أزمة، نظرا للتفاوت الكبير بين مختلف الأقاليم التركية، وأن الحكومة ستعمل جاهدة من أجل تجاوز هدا الوضع عن طريق اعتمادها على مبدأ العدالة في توزيع الثروات ومكافحة الفقر وأساليب الكسب الغير مشروع، وضرورة تبني المنافسة في السوق وتقليص البيروقراطية والاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية إلى غاية تأمين الاستقرار الاقتصادي وتحول تركيا إلى أحد أهم مصادر القوة والثراء في العالم.[6]

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية واجتماعية وخارجية حاسمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، بل أعادت تعريف خياراتها، مما شكل انقلاب على التوازنات الداخلية وفي السياسة الخارجية[7]، وعلى هذا الأساس سنحاول توضيح أهم سياسات حزب العدالة والتنمية، الداخلية منها والخارجية فيما يلي:

---

[1] – سمير ذياب سبيتان، مرجع سابق، ص 34.

[2] – خالد الحروب، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية... التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**، (فلسطين: معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، 2008)، ص 14.

[3] – صدام أحمد سليمان الحجاجحة، مرجع سابق، ص 37.

[4] – سمير دياب سبيتان، مرجع سابق، ص 37.

[5] – أحمد النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، مرجع سابق، ص 389.

[6] – صدام أحمد سليمان الحجاجحة، مرجع سابق، ص 37.

[7] – محمد نور الدين، "السياسة الخارجية..أسس ومرتكزات"، مرجع سابق، ص 136.

- **السياسة الداخلية لحزب العدالة والتنمية:**

لقد حدد حزب العدالة والتنمية أهدافه الداخلية في عدة نقاط ومسائل تتمثل في تحقيق السيادة من دون قيد أو شرط للشعب التركي في الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية) التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا، الحفاظ على وحدة الدولة التركية، الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي وتحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.[1]

وعلى الصعيد الداخلي، فقد رفض حزب العدالة والتنمية برنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، غير أن الحزب واجه العديد من المصاعب من قبل النظام العلماني القائم في تركيا، حيث أنه تم في 30 جويلية 2008 رفض أغلبية ضئيلة اثر حكم المحكمة الدستورية التركية دعوى إغلاق حزب العدالة والتنمية بحجة أن يقود البلاد بعيدا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع، وعلى الرغم من قرار المحكمة، إلا أنها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب عن طريق فرض عقوبات مالية كبيرة عليه وحرمانه من نصف ما يحصل عليه من تمويل الخزانة العامة التركية، وقد صرح رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أن حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية. وقد رفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق، واتسم برفضه للتعصب لزعيم واحد حتى النهاية ويمثل ديمقراطية واسعة داخل الحزب، وبهذا فقد لاقى حزب العدالة نجاحا كبيرا في تجربته نتيجة لعدة عوامل واستمرارها حتى الوقت الراهن، منها ضعف النخبة السياسية العلمانية وافتقادها للنهج السياسي الواضح، بالإضافة إلى تجنب أردوغان مواجهة التطرف العلماني لتطرف إسلامي مما ساهم في خلق فرص حياة عديدة له، بالمقارنة مع تجربة نجم الدين أربكان الذي سبقه بطرح مشروع إسلامي لقيادة تركيا الذي باء بالفشل.

ومن مظاهر نجاح حزب العدالة والتنمية ما قام به هدا الأخير من جملة الإصلاحات الداخلية في تركيا الرامية لتعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقليصه من صلاحيات المؤسسة العسكرية القوية وإضفاء هامش رحب من الحريات، كما اعتمد على بعض الإصلاحات في المؤسسة القضائية ذات النفوذ الواسع، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي لإعلانه عن بدء المفاوضات المباشرة بشأن قبول عضوية تركيا فيه عام 2004، وهذا ما يعبر عن تعزيز مكانة تركيا ودورها عما كانت عليه سابقا، ناهيك عن المصاعب الأخرى التي واجهها الحزب كاستمرار الجيش والعلمانيين في مسيرة عرقلة العدالة والتنمية،

[1] – معمر خولي، مرجع سابق، ص 11.

بالتخطيط لمحاولات انقلابية عدة، غير أن كل هذا باء بالفشل نظرا لقوة إرادة الإصلاح وسلطة المدنيين، ووقوف الشعب إلى جانب رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان في أي انتخابات أو استفتاء منذ عام 2002، الأمر الذي ساهم في خلق جو من الاستقرار السياسي وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وتعزيز التجارة الخارجية[1]، كما قامت الحكومة بإجراءات ترشيدية تمثلت في رفع مستوى الدخل القومي والتخفيض من مستوى البطالة، خاصة وأن البلاد كانت تمر بفترة صعبة اقتصاديا، فقد كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 23.5 مليار دولار سنة 2002 وانخفض هذا الرقم إلى 6.8 مليار دولار سنة 2009[2]، وهذا ما جعل الاقتصاد التركي يحتل المرتبة رقم 17 في العالم.[3]

- **السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية:**

لقد حقق حزب العدالة والتنمية قفزة نوعية في العلاقات التركية الخارجية، إذ حدد اتجاهه نحو الدول الشرق أوسطية[4]، حيث انصب اهتمام برنامج حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية التركية من خلال تأكيده على تطوير علاقاته مع الأقطار العربية، في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وحول الصراع العربي – الصهيوني، مشيرا في ذلك إلى أن استمرار العنف في الشرق الأوسط قد أدى إلى شعور الحزب والرأي العام التركي بالأسى العميق نتيجة لما تربط تركيا من علاقات تاريخية وحضارية قوية بالمنطقة، وبالتالي اعتقاد حزب العدالة والتنمية بأن تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد لهذا العنف.[5] ولعل أكثر ما ميز التوجه التركي نحو الشرق هو ذاك التزامها بعدم التورط في السياسات الداخلية لبلدان المنطقة، أي الاقتصار قدر الإمكان على البعد الاقتصادي للعلاقة دون الالتصاق بأية صبغة سياسية أو إيديولوجية، إضافة إلى البعد عن التورط في النزاعات العربية – العربية، كما حرصت على أن لا يقوم أي

---

[1] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة، مرجع سابق، ص ص 38–39.

[2] – معمر خولي، مرجع سابق، ص 15.

[3] – صدام أحمد سليمان الحجاحجة، مرجع سابق، ص 39.

[4] – رأي القدس، مرجع سابق، ص 19.

[5] – أحمد النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، مرجع سابق، ص 389.

ائتلاف بين أي من الدول العربية ضدها في أي قضية، لأن ذلك سيخلق أمامها كما هائلا من التحدي هي غير قادرة على مواجهته.[1]

وقد أسهمت سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية في تحويل تركيا إلى لاعب أساسي على الساحتين الإقليمية والدولية عن طريق إتباعها لمبدأ " تعدد البعد "، أي أن تنتمي تركيا إلى عوالم متعددة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى، ومن الشمال إلى العالم الإسلامي والشرق الأوسط، بالإضافة إلى رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإتباعها لسياسة " تصفير الخلافات " على المستوى الخارجي بإقامة علاقات جيدة مع كل جيرانها وحل المشكلات، الأمر الذي جعلها تمثل نقطة استقطاب لكل القوى، وعلى الرغم من نجاح حزب العدالة والتنمية في تعزيز سلطة المدنيين، وإنهاء الوصاية العسكرية والقضائية، إلا أنه وقف عاجزا أمام حل مشكلات أساسية من أهمها المشكلتان الكردية والقبرصية، بالإضافة إلى عدم قدرة الحزب على تغيير المفاهيم التقليدية للعلمانية، كاستمرار منع الحجاب في المؤسسات العامة، إلا أنه يبقى حزب العدالة والتنمية قد حقق انتصارا واضحا بحصوله على نسبة أقل بقليل من 50% في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2011، الأمر الذي أهل الحزب للفوز بالولاية الثالثة على التوالي في البرلمان، هذا دليل على ترحيب الشعب التركي الكبير به[2]، خاصة عند إتباعه لإستراتيجية تقوم على تعظيم الدور الشعبي أيا كان توجهه مقابل تقليص دور المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية ووضعها في إطارهما المعقول بلا إفراط ولا تفريط مع ضمان الحفاظ على العلاقة الإستراتيجية مع الغرب وحماية المصالح العليا التركية.[3]

المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية لتحولات السياسة الخارجية التركية.

- العوامل الداخلية لتحولات السياسة الخارجية التركية:

على الرغم من أن أهم محددات السياسة الخارجية التركية التي تتجلى في ثقلها الديمغرافي وموقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي والخلفيات التاريخية التي تتمتع بها، فضلا عن القدرات والإمكانيات

---

[1] – عمر الخضرمي، **العلاقات العربية – التركية: تاريخها، واقعها ونظرة في مستقبلها**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010)، ص 393.

[2] – صدام أحمد سليمان الحجاجحة، مرجع سابق، ص 39.

[3] – رجب الباسل، "فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية في الفترة من 2002 – 2010"، (2013/5/17)، في: http://www.arabs.com/showthread.php?7471

السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة التركية، ظلت ملازمة للسياسة الخارجية التركية باستمرار، إلا أنه ثمة تطورات ساهمت في إحداث تحولات كبرى في توجهات السياسة الخارجية التركية على الساحتين أو الصعيدين الإقليمي والدولي، قد تجلت هذه الأخيرة فيما يلي:

- **العامل السياسي:**

اتسمت عملية صنع السياسة الخارجية التركية على الدوام بازدواجية تعددية تعكس طبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة أو المتداخلة في عملية صنع هذه السياسة، وقد ارتبطت هذه الازدواجية بالتناقض الذي اكتنف عملية صنع القرار فيما يخص السياسة الخارجية نتيجة لمستويين:

– **الأول:** يرتبط بما يسمى في بعض الأدبيات السياسية الطبيعة المزدوجة لعملية صنع السياسة الخارجية التركية، حيث وقفت بيروقراطية الدولة التي تسيطر على هواجس علمانية الدولة ومبادئ أتاتورك الستة، فضلا عن وحدتها الداخلية وتماسكها الإقليمي، بالإضافة إلى وقوف النخب السياسية الحكومية التي سيطرت عليها الأبعاد السياسية والثقافية والدينية على الجانب الآخر، وهو ما جعل طبيعة التوازنات الدقيقة بين القوى الفاعلة في عملية صنع السياسة تنعكس تلقائيا على توجهات السياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

– **الثاني:** يرتبط بما اتسمت به عملية صنع السياسة الخارجية التركية من تعقيد وازدواجية انطلاقا من الشعور الدائم لدى النخب الحاكمة بالتيه نتيجة لعدم القدرة على تحديد وحسم هوية الدولة الأتاتوركية وجغرافيتها بين الشرق والغرب، على مر زمن خالي، ما أدى إلى خلق فجوة بين الصفوة والمعطيات الجغرافية، ولم يقتصر ذلك الانقسام على النطاق الداخلي فحسب، بل نتجت من التعدد الفكري حول الهوية التركية وانتمائها الجغرافي عدم قبول تركيا كدولة من دول الشرق الأوسط ولا كواحدة من بلدان المجموعة الأوروبية.[1]

ولعل أن أولى خطوات تركيا السياسية في سياستها الخارجية الرامية لتجاوز مرحلة الثنائيات تمثلت في الانفتاح التدريجي السريع في الآن معا، على مختلف الاتجاهات في محاولة ناجعة لإعادة تأسيس الدور الإقليمي التركي ليتجاوز الساحات الإقليمية المحدودة، وليعنى بالقضايا العالمية ذات الصلة

[1] – بولنت أراس، "التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية"، **مجلة شرق نامه**، العدد 7، (القاهرة: أكتوبر 2010)، ص ص 102،106.

العضوية بالوظائف والقضايا الأمنية، وبالتالي جعل من تركيا مركز مؤتمرات عالميا، يستقطب كل أنواع الأحداث العالمية التي تتعلق بسائر أشكال التعاون الدولي وأنماطه، وعلى هذا فقد خصصت تركيا جهدا معتبرا من أجل ترسيخ دورها في منطقة الشرق الأوسط واعتباره لاعبا أساسيا على الصعيد الإقليمي والعالمي في إنهاء الصراعات وتحقيق حدة النزاعات عن طريق التنسيق مع القوى الإقليمية والدولية التي لا تسعى إلى ترسيخ صيغة تنافسية معها في ظل إعادة تأسيس الدور الإقليمي الجديد في تركيا، إضافة إلى ذلك فقد عملت تركيا على خلق صيغ التحاور والتنسيق والتشاور بما يتواءم والأهداف المشتركة من دون ترجيح الكفة لصالح مساحة الخلافات، وبالتالي تراجعها تدريجيا في ظل تنامي مناخ الثقة بين تركيا والعديد من القوى الإقليمية والدولية.

وقد كان للتطورات الحاصلة داخل النظام السياسي التركي انعكاساتها أو تأثيرها الفعال على توجهات تركيا الخارجية، وبالتالي تغيير المعادلة السياسية التي سادت طوال العقود الخالية نتيجة لاختلال ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي لمصلحة السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية، كما صاحب هذا التحول إعادة تعريف تركيا لمصالحها الأمنية والسياسية، إذ أنها لم تعد ترتبط بمركزية تجاوز العقبات الأوروبية الذي كان بمثابة المحدد الرئيسي في صياغة العلاقات الوثيقة بإسرائيل، وبما أن العلاقات التركية الإسرائيلية التي ارتبطت بالمستوى العسكري أساسا من دون المستوى المدني، فإنه مما لاشك فيه أنه قد أحدث تغيرا كبيرا في العلاقات التركية مع الدول العربية، إسرائيل وإيران، عطفا على التحولات السياسية التي شهدها النظام السياسي التركي خلال السنوات الأخيرة.

الأمر الذي انعكس على وثيقة الأمن القومي، حيث أجريت عليها تعديلات في أكتوبر 2010 وحددت فيه أنماط التهديدات التي تجابه الأمن القومي التركي خلال السنوات المقبلة، ولأول مرة قد نصت على أن إسرائيل تعتبر مصدر تهديد لتركيا، كما لم تذكر البرنامج النووي إلا بصورة غير مباشرة ولم تذكر سوريا لاعتبارها خرجت من كونها تهديدا للأمن القومي التركي عام 2005، وقد صاحب هذا التطور متغيرين أساسيين يتمثل الأول في شروع تركيا في تطبيق إستراتيجية أحمد داوود أوغلو الخاصة بتصفير الصراعات مع مختلف دول جوار تركيا الجغرافي، أنا المتغير الثاني فينحصر في تغيير تركيبة مجلس الأمن القومي منذ عام 2003 كجزء من الإصلاحات المرتبطة بمحاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ أن أغلبية أعضاء المجلس أصبحوا من المدنيين لا لسيطرة جنرالات المؤسسة العسكرية كما كان سابقا، وهذا ما عبر عن المحدد الأساسي لنمط التجاوب التركي مع ما شهدته المنطقة العربية من

ثورات واضطرابات، الذي عبر عنها داوود أوغلو وجعلها بمثابة تدقق طبيعي للتاريخ ووصفها بالعفوية والضرورية وأنها جاءت متأخرة، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة من ضرورة اجتماعية مؤكدا على وجوب ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير،[1] وقد كانت هذه الرؤية بمثابة المنعطف الحاسم في صياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية وتعاطيها مع الثورات العربية، وقد تجسدت فيما يلي:[2]

- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.
- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها والتقيد بالتغيير السلمي وضرورة تلازم الأمن والحرية.
- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية.
- تفادي مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.
- تقديم العون للتحولات الداخلية بما يتواءم والظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.
- رعاية المصالح التركية الوطنية العليا كالاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.
- الاستناد إلى الشرعية الدولية والخوض في غمار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
- حضر السلاح التركي على أي شعب عربي وتوجيه الدور التركي نحو المهام الإنسانية لا القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.
- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتداخلة معها.

- **العامل الاقتصادي:**

تنص السياسة الخارجية التركية الجديدة في مقدمتها على ضرورة الاستقرار الداخلي السياسي والاقتصادي في تركيا، وإقرار صناع السياسة التركية بمدى أهمية المزاوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية في الداخل، نظرا لما أكسب تركيا من مزايا عديدة مكنتها من تطوير وتنفيذ سياسات حيوية

---

[1] – محمد عبد القادر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية"، في: محمد نور الدين، **العرب وتركيا.. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 586-587.

[2] – فاتن نصار، "الموقف التركي من الثورات العربية..محاولة للفهم"، **علامات أونلاين**، (2013/4/4)، في: http://www.alamatonline.net/13.php?id=986

أثرت في محيطها الإقليمي، وحتى في المناطق البعيدة كإفريقيا وآسيا[1]، وإقرار قيادات حزب العدالة والتنمية بأن الاقتصاد أصبح هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية وعدم استمرار خضوع العلاقات الاقتصادية للاعتبارات السياسية، وهذا ما طبع حاجة تركيا إلى توسيع أسواقها التصديرية من جانب، وحاجتها الضخمة من الطاقة من جانب آخر. وما قاد زعماء الحزب إلى تقوية أواصر علاقات تركيا مع دول كانت تربطها معها علاقات محدودة سالفا، وتتجلى التصورات الاقتصادية لحزب العدالة على أنها تركز على الخصخصة التي قادت "تورغوت أوزال" إلى منصب رئيس للحكومة في الثمانينيات، وأدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال في معظمها التي اتسع نطاقها وتمدد نفوذها خاصة في فترة حزب العدالة والتنمية، هذا ما أطلق عليها في بعض الأدبيات السياسية بالبرجوازية المسلمة، والتي أصبحت خلال السنوات الأخيرة لا تسعى للثروة فحسب، بل حتى للسلطة والحكم، وأصبحت منخرطة في المجال العام وتنشط في المجال السياسي.

واعتبرت هذه الطبقة الشرق الأوسط سوقا اقتصاديا كبيرا يمكنها استيعاب منتجات تركية ضخمة، وهذا ما يعكس طبيعة الحراك السياسي الخارجي التركي الذي يتأسس في جوهره على مكون اقتصادي، اجتماعي، مناطقي، وفي الظاهر يركز على المكون السياسي والإيديولوجي فحسب، ويعد بمثابة المحرك الأساسي للسياسة الخارجية التركية[2]، وقد نجم عن هذه السياسات نجاحات عديدة كنمو الاقتصاد التركي في الربع الأول من عام 2011 بنسبة فاقت 11%، الأمر الذي نصبها لأن تكون الدولة الأكبر من حيث معدلات النمو الاقتصادي في منطقة أوروبا والثانية بعد الصين على مستوى مجموعة من العشرين، فمنذ عام 2002 والاقتصاد التركي في نمو سريع، الأمر الذي جعل تركيا تصنف على أنها تمتلك الاقتصاد السابع على مستوى الدول الأوروبية ووفقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية بين عامي 2011 – 2017، وسيبلغ معدل النمو السنوي زهاء 6.7%، ويسعى حزب العدالة والتنمية إلى الحفاظ على معدلات النمو والتطور الاقتصادي في تركيا، ودعم روابط تركيا الخارجية الاقتصادية كي تصبح تركيا قوة عالمية بحلول عام 2023، وقد نجحت تركيا في تنويع شركائها التجاريين حول العالم، إذ بلغ عدد شركائها الذين تصدر إليهم سلعا بقيمة تزيد على المليار دولار سنويا 24 شريكا، الذي لم يتجاوز عام 2002 ثمانية شريك،

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 589.

[2] – مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية"، **مجلة شرق نامه**، العدد 7، (القاهرة: 2010)، ص ص 113-114.

بالإضافة إلى ارتفاع عدد الدول المستوردة للمنتجات التركية عموما من 172 دولة عام 1996 إلى زهاء 218 دولة عام 2008، وقد عبر حرص تركيا على استمرار معدلات نمو التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية عن المحدد الأساسي في المواقف التركية تجاه ما شهدته الدول العربية من ثورات شعبية واضطرابات سياسية في الفترة الأخيرة، إذ تقربت تركيا إلى مساعدة النظم السياسية الحاكمة في سوريا، ليبيا والبحرين، انطلاقا من مصالح اقتصادية ضخمة تفرعت وتضاعفت خصوصا خلال السنوات القليلة الماضية.

- **العامل الأمني:**

شدد برنامج حزب العدالة والتنمية على تراجع الدوافع الأمنية المشكلة لتوجهات السياسة الخارجية التركية وضرورة توظيف الأساليب الناعمة وتفضيلها على القوة الصلبة، كما أن ما نجم من تغيرات على البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد انهيار الثنائية القطبية تولد الحاجة إلى تطوير سياسة خارجية جديدة، لا تقتصر على استراتيجيات التحالف والمحاور والتكتلات العسكرية واعتبارها كعناصر أساسية في العلاقات الدولية في مقابل تأكيد داوود أوغلو على أن الأمن الوطني يبدأ من خارج حدود الدولة بمعنى عجز تركيا عن إيجاد حلول للعديد من المشكلات المزمنة المترديّة، كأمن الحدود والتهديدات الأجنبية وتهريب البشر والمخدرات والإرهاب، إلا في حالة إتباعها لسياسة الجبهة المتقدمة (Advanced Front Policy)،[1] الأمر الذي يجعل تركيا تتحرك إلى الأمام في العديد من المناطق ويصبو إلى تعزيز أمنها، وجوهر فكرة أوغلو تتمحور حول أنه في حالة تحرك تركيا من أجل إنهاء الصراعات بين دول المنطقة، فإن ذلك لا ينبع من مقتضيات الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يتأسس أيضا على أن دول المنطقة أصبحت تماثل لعبة الشطرنج، إذا سقطت قطعة شطرنج واحدة، فإن كل القطع الأخرى المجاورة ستسقط حتما، وتعتبر هذه الرؤيا على مفهوم الأمن المشترك الذي ينصب على ضرورة وجود مصلحة مشتركة بين دول الإقليم للتصدي للصراعات والحروب والنزاعات ويتحقق ذلك في إطار استراتيجيات بناء الثقة المتبادلة، خفض مستويات المواجهة، وأن سيادة مفهوم الأمن المشترك لدى القيادة التركية لا يعني التخلي عن القدرات الدفاعية أو عن تطوير القوات المسلحة، وتزويدها بأحدث الأسلحة العالمية، وعلى هذا الأساس فالرؤيا التركية تتمحور أقرب إلى تبني مدخل الأمن التنسيقي (Co –

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 589-590.

(Ordinate Security الذي لا يقلل من أهمية التحركات الانفرادية والذي يعني أن مقترحات تركيا في شأن التنسيق الأمني لا تتعارض على الإطلاق مع حرية التحرك المنفرد من أجل تحقيق الأمن التركي، وعلى الرغم من أن سعي تركيا إلى حيازة قوة عسكرية فاعلة يرتبط أساسا باعتبارها قوة إقليمية بارزة، إلا أن الخطاب السياسي لقادة تركيا يشدد على أن ذلك يتحقق في ظل تطلع تركيا إلى أن تغدو لاعبا قويا على الساحة الدولية، وهو ما عكس صناعة الدفاع التركي في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال أصبحت تركيا تنتج الإصدار الجديد من محرك طائرات F- 135، بالإضافة إلى الدعم المتزايد للصناعات العسكرية الذي يهدف إلى سد حاجة الجيش التركي بأحدث الأسلحة على الصعيد العالمي وبغية دعم الصناعات العسكرية التركية كي تصبح قادرة على التصدير إلى الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار نجحت تركيا حديثا في تصنيع طائرات بدون طيار سميت "آنكا"، وقد حصلت على تقنية تطوير صواريخ بالستية يتراوح مداها ما بين 150 و300 كم جراء تعاونها مع الصين، بالإضافة إلى تطلع تركيا إلى إنتاج غواصات خلال السنوات القليلة المقبلة، وبالتوازي مع ذلك سعت أنقرة إلى دعم حرية الحركة لسياساتها الخارجية عن طريق تنويع شركائها في مجالات التعاون العسكري والأمني، وهذا ما يعبر عن ترسيخ تركيا لتعاونها العسكري مع روسيا من خلال إجراء تدريبات عسكرية مشتركة تعد الأولى من نوعها بين أي من دول حلف الناتو وروسيا على الرغم من كونها عضوا في حلف الناتو وارتباطها بشركات إستراتيجية مع الولايات المتحدة، وقد صادق البرلمان التركي على الاتفاقية الموقعة بين تركيا وروسيا في ماي 2010 التي نصت على إنشاء مفاعل نووي في مدينة "أكويو" في منطقة "مرسين" جنوب البلاد وستصل قدرة المفاعل النووي الأول إلى زهاء 4800 ميغاواط، وهذا ما عبر عنه وزير الدفاع التركي "وجدي غونول" ووصفه على أنه يعبر عن تجاوز تركيا لحدودها كي تصبح لاعبا عالميا، وتعبر هذه التطورات عن أن المحدد الأمني مازال عاملا أساسيا في السياسة الخارجية التركية والذي اتضح من طبيعة المواقف المتباينة التي تبنتها أنقرة تجاه الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية حديثا مؤخرا. ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلى تركيا وتربطها معها بحدود تمتد إلى 800 كم، سعت تركيا إلى تقديم المساعدة للقيادة السورية وحثها على الإسراع في خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي حرصا على استقرار سوريا من جانب، وخشية من تأثير الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي في الوضع الداخلي لتركيا، كما أن النظام التركي لم يستطع الاستمرار في علاقاته المميزة مع نظام الأسد جراء فشله في إدارة الأزمة الداخلية وعجزه عن إجراء إصلاحات سياسية تلبي طموحات الشعب السوري، الأمر الذي زاد من تخوف تركيا من احتمال انتقال الأزمة إلى حدودها

الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا، وفيما يتعلق بالوضع في البحرين برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي وما بدت عليه من تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي في المنطقة خاصة في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب، وإيران من جانب آخر.[1]

- العوامل الخارجية لتحولات السياسة الخارجية التركية:

ساهمت التطورات التي طرأت على البيئة الدولية والإقليمية في إحداث تحولات كبرى في طبيعة السياسة الخارجية التركية خاصة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية كإعادة تأكيد أهمية تركيا الإستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر وحرب أفغانستان ونموذج الإسلام المعتدل الذي قدمه حزب العدالة والتنمية وحاجة القوى الغربية إلى الدور التركي في الحرب العالمية على الإرهاب، معظمها عوامل ساهمت مجتمعة في إعادة دفع تركيا بالمعنى الجيوسياسي إلى أداء دور أكثر فاعلية على الساحة العالمية عموما وعلى مسرح عمليات الشرق الأوسط خصوصا[2]، الأمر الذي دفع بتركيا إلى تبني مجموعة من المحددات لمواكبتها لمعظم التغيرات الدولية والإقليمية، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

- **تطور علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي:**

شكل الانضمام إلى أوروبا أحد أهم الأهداف والهواجس للسياسة الخارجية التركية منذ خمسينيات القرن العشرين، وقد رأت تركيا أن الاتجاه نحو أوروبا هو الخيار الأمثل لتحقيق المصالح القومية في الأمن والتطور وحققت في ذلك خطوات عدة[3]،إذ نجحت في عام 1963 في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا، وقد شجعت أوروبا تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤهلها لعضوية

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 590-593.

[2] – مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية"، مرجع سابق، ص ص 115-117.

[3] – عقيل سعيد محفوظ، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 168.

الجماعة الأوروبية حيث اتخذت تركيا مجموعة من الخطوات القانونية والاقتصادية والسياسية الأمنية، وحرصت على بعث هوية أوروبية باعتبار أن لها امتدادا في أوروبا يبرر هذه الهوية 3% من مساحة تركيا يقع في أوروبا و97% في آسيا. وقد نجحت في عام 1995 في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي بعدما رفض طلب عضويتها الكاملة في الجماعة الأوروبية عام 1987[1]، وفي عام 1999 إثر قمة هلسنكي ناقش قادة أوروبا مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وذكر أن كثيرين منهم تحمسوا للفكرة وفي مقدمتهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك عندما قال:"أن تركيا أوروبية بتاريخها وجغرافيتها وطموحاتها"[2]، لينتهي النقاش بقبول الاتحاد الأوروبي تركيا كدولة مرشحة للتفاوض من أجل الانضمام إليه (سوريا والعراق)، حيث وجدت تركيا نفسها أكثر قربا من الإتحاد الأوروبي خاصة بعد الحرب العراقية نتيجة لابتعاد الموقف التركي عن الموقف الأمريكي أين أثر في اتجاه انفتاح تركي – أوروبي متبادل، وهذا ما دفعها إلى انتهاج المزيد من خطوات الإصلاح السياسي انسجاما مع معايير كوبنهاغن[3]، ولهذا ففي 16 ديسمبر 2004، أعلن يوم 3 أكتوبر 2005 موعدا لبدء محادثات العضوية للاتحاد الأوروبي، إلا أن مجرد إعلان بدء المفاوضات اعتبر انتصارا سياسيا واستراتيجيا كبيرا لدى الأتراك.[4] وحزب العدالة والتنمية لديه نظرة مختلفة معتبرا في ذلك داوود أوغلو أن الرغبة التركية في نيل العضوية الأوروبية نقطة أساسية في توجهات السياسة الخارجية التركية من دون النظر إلى أن التوجه الاستراتيجي الوحيد في تحركات تركيا الخارجية، بل على العكس من ذلك فإن الخيار الأوروبي يجب أن يوضع في سياق توجهات تركيا ضمن إستراتيجية متعددة البدائل، وقد عبر حزب العدالة والتنمية عن توجهات تركيا إزاء الاتحاد الأوروبي عن رغبته في استخدام الورقة الأوروبية على مستويين:

المستوى الأول: يتجلى في إحداث إصلاح سياسي وثقافي في تجاه الوضع الداخلي في تركيا بما يمنح الأقليات المزيد من الحقوق في مواجهة القوى المعارضة لذلك من قبل التيار القومي التركي الذي

---

[1] – خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص 12.

[2] – سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 99.

[3] – محمد نور الدين، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 422-424.

[4] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 168.

استطاع خلال السنوات الأخيرة أن يعيد تجميع صفوفه وترتيبها لمواجهة سياسات حزب العدالة التي يصفها بالمحافظة.[1]

المستوى الثاني: فقد ارتبط برغبة تركيا في إضفاء إصلاحات سياسية وديمقراطية جذرية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون قوة بمفهوم القوة الشاملة بغض النظر عن الإطار السياسي الذي تنتمي له، خاصة وأنها في محاولات جادة لتكثيف حركاتها في مختلف الأقاليم المحيطة تنفيذا لطموحاتها والتي تتحقق من خلالها عضوية تركيا في النادي الأوروبي والاضطلاع بدور مركزي على ساحة الشرق الأوسط في آن واحد، وترى تركيا بأن تحولات توجهات سياستها الخارجية تنصب معظمها لمصلحة الاتحاد الأوروبي لا العكس، في الوقت الذي كانت الحكومات السابقة تسعى لتوسيع العلاقات مع الاتحاد استنادا إلى النفور مع العلاقات مع حكومات الشرق الأوسط، يرى حزب العدالة من خلال إستراتيجية جد ذكية في سعيه إلى عضوية الاتحاد وجعله الخيار الوحيد والأنسب للمؤسسة العسكرية والقوى العلمانية دون غيرها، وخلق علاقات جيدة مع أوروبا يؤهل تركيا لأن تكون أكثر جاذبية للعلاقات التجارية مع الشرق، وعلاقات جيدة مع الشرق تجعل تركيا أكثر جاذبية لعلاقات سياسية وثيقة مع الدول الأوروبية.

وترى تركيا لا مانع في إقامتها لعلاقات مع العديد من الدول سواء كانت منها في جوارها الإقليمي أو الدول الأوروبية أو حتى من دول آسيا الوسطى والقوقاز والولايات المتحدة، وأنها بانخراطها في تفاعلات الشرق وأحداثه لا يعني إنكارها لهويتها الغربية والعكس صحيح، وأنها قادرة على التأثير في الاتحاد الأوروبي، وجعله قوة عالمية بدلا من قوة قارية، وقد قللت تركيا من جملة الإصلاحات اللازمة لدخولها للاتحاد الأوروبي منذ عام 2005، نظرا لوعيها بضرورة عدم الانجرار بعيدا وراء أوروبا باعتبار أن أنقرة أصبحت لا تستطيع أن تولي أهمية كبيرة في علاقتها بطرف على حساب الآخر كاهتمامهما مثلا بالشرق وإهمال الغرب، أو عكس ذلك نظرا لكونها أصبحت تتبع سياسة خارجية متكاملة، وبالتالي وضعها لمعادلة تقوم على أنه كلما عمق المنظور الأوروبي زاد نفوذ تركيا في الشرق، وكلما تضاعف ثقل تركيا في الشرق الأوسط ازداد تأثيرها في الاتحاد الأوروبي، وكما انبنى الموقف التركي تجاه الاتحاد الأوروبي على رؤى وقناعات قيادة حزب العدالة والتنمية الذي ارتبط بعوامل أخرى موضوعية تتعلق بالتماطل

[1] - loannis N.Grigoriadis, "the Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign policy", **Middle eastern studies Programme**, N° 8, (Bilkent University: April 2010), pp 9-10.

والتردد الأوروبي[1]، حيث كانت التفاعلات بين تركيا والاتحاد الأوروبي مثبتة عند نقطة أو عقدة استجابة تركيا لشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد ركزت الدراسات السياسية على نقاط عدة تفسر صعوبة المسار التركي نحو أوروبا، وأهمها: الأزمات الاقتصادية، عدم الاستقرار السياسي، البنية التشريعية والقانونية، المشكلات الداخلية ذات الطابع الاثني، الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشكلات مع الجوار الجغرافي والإقليمي.[2] هذا ما هو متعلق بتركيا، أما ما يخص الاتحاد الأوروبي فهناك عوامل عديدة منها: مسألة الهوية الأوروبية والأبعاد الثقافية، هواجس الأمن والهجرة والاستقرار السياسي، النزاع مع اليونان والمسألة القبرصية.[3]

لقد شهدت البيئة الدولية والإقليمية تغيرات كبيرة دفعت تركيا والاتحاد الأوروبي إلى تغيير موقفيهما، فأمسى الاتحاد الأوروبي أكثر استعدادا لمواصلة مسار الانضمام من خلال إقرار أن تركيا استجابت لمعايير كوبنهاغن (Copenhagen Criteria)[4]، وأصبحت تركيا أكثر جدية في إقرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة. وهذا ما يفتح آفاقا واسعة أمام تركيا لتصبح أحد الأطراف الفاعلة في السياسة الدولية، كما أنه يكسب الاتحاد الأوروبي وضعية أفضل لدى الرأي العام في البلدان المسلمة.[5]

- **تطور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

كانت تركيا على امتداد عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952 وحتى عشية الحرب العراقية حليفا وثيقا ووفيا للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، لكن الحرب العراقية وعدم مشاركة تركيا فيها وافتراق السياستين التركية والأمريكية قد خلق وضعا جديدا في العلاقة بين الطرفين.[6] حيث انعكست التوجهات الخارجية التركية الجديدة على علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما فسره التباعد في مواقف الدولتين حيال العديد من القضايا الإقليمية والعالمية حتى وصفت بالشراكة المضطربة

---

[1] – محمد عبد القادر، ص ص 595–596.

[2] – محمد نور الدين، "تركيا والإتحاد الأوروبي: الهوية والرهانات والشرق الأوسط"، **شؤون الأوسط**، العدد 116 (بيروت: 2004)، ص 65–76.

[3] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 168.

[4] - Michael Emerson, "Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?", **Policy Brief**, N° 48, (Brussels: Center for European Policy Studies, 2004), p 1.

[5] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 169

[6] – محمد نور الدين، "النتائج والتداعيات على تركيا"، في: **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مرجع سابق، ص 418.

وهو ما فسر انفراد تركيا في سياستها الخارجية في مبادرتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد بنى نمط الإدارة التركية للعلاقات القلقة مع واشنطن على أن ما قدمته أنقرة لواشنطن أثناء حرب الخليج 1990 – 1991، وبعدها لم يدفع إلى تحسين الشراكة الإستراتيجية بين البلدين ولم يعزز احتمالات قدرت بمليارات الدولارات، فسياسيا قد تركت تركيا بمفردها تجابه تصعيد كبير من حزب العامل الكردستاني، زد على ذلك تعاظم شأن الأتراك نظرا لتمتعهم بالحكم الذاتي في شمال العراق وبالتالي تعزيز الهوية الكردية، الأمر الذي دفع بأكراد تركيا للشعور بقوميتهم أكثر مما كان عليه سابقا خاصة بعد توفير قاعدة لانطلاق هجمات حزب العمال الكردستاني[1]، وقد أكدت الكثير من الاتجاهات على أن العلاقات التركية – الأمريكية كثيرا ما عانت أوقاتا حرجة خاصة بعدما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003 و ما نجم عنه من خلق فضاء لم يشهد له من قبل في منطقة الشرق الأوسط مفضيا إلى نتيجتين أساسيتين:

– **الأولى:** تدمير دولة مركزية في الشرق الأوسط للمرة الأولى منذ نشوء الدولة الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وتركيا تخشى إلى امتداد هذه النزعة إليها[2]، باعتبارها دولة " أنموذجا "، للبناء السياسي والحداثي خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة و" جسر" يصل بين عالمين مفارقين (الشرق والغرب) ينظر إليهما باعتبارهما متناقضين ومتصارعين في رؤيتهما للسياسة والاقتصاد والثقافة والبناء الاجتماعي والدولتي ويركز الساسة في تركيا على اعتبار تركيا دولة ديمقراطية على الرغم من أنها مسلمة وتشهد مستويات أفضل من التطور السياسي والاقتصادي وهي الوحيدة في العالم الإسلامي على هذا النحو.[3]

– **الثانية:** نشوء كيان فدرالي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليه في الدستور العراقي وله معظم حيثيات الدولة المستقلة، الأمر الذي شكل هاجسا أمنيا حسب استراتيجيات أنقرة على وحدتها، يتعدى خطر الحزب الكردستاني، وقد عكست إستراتيجية حزب العدالة اثر تجربة إدارة تورغوت أوزال في علاقاتها مع واشنطن أثناء الحرب العراقية 1991 أنانية سياسات تركيا الخارجية تركيا الخارجية تجاه المصالح الأمريكية وتسعى إلى أدوار إقليمية وعالمية بارزة، الأمر الذي ضاعف من فرص الاحتكاك بين

1- F.Stephen Larrabee, **Troubled Partnership: U.S. Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change**, (Santa Monica, ca: Rand, 2010), p 6.

[2] – محمد نور الدين، "السياسة الخارجية..أسس ومرتكزات"، مرجع سابق، ص ص 135–136.

[3] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 179.

الجانبين، وعلى الرغم من أن جوهر العلاقات التركية – الأمريكية قائمة على أربع مناطق أساسية للطرفين متمثلة في البلقان والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي، إلا أن قضايا الشرق الأوسط شكلت نقاط الخلاف الرئيسية في العلاقات الأمريكية – التركية، ولعل هذا ما اتضح جليا على أرض الواقع من خلال الموقف التركي من الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، وفي رفض تركيا عزل النظام السوري بعد الاحتلال الأمريكي للعراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري فضلا عن المعارضة التركية لفرض الحصار أو استخدام القوة العسكرية لزعزعة مساعي إيران في امتلاكها للسلاح النووي، بالإضافة إلى رفض تركيا للمشاريع التي نصت على تقسيم العراق، وقد اعتمدت الإستراتيجية التركية الجديدة على رفض السياسات الغربية التي هدفت إلى عزل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كما هاجمت تركيا السياسات الإسرائيلية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية خاصة بعد الهجوم الإسرائيلي في ماي عام 2010 على السفينة التركية "إم مافي مرمرة" أو كما يطلق عليه مرمرة الزرقاء وقد بني هذا الموقف على أن أنقرة أصبحت أكثر قناعة بأن إسرائيل لم تعد ضمانة استمرار علاقات إستراتيجية بين أنقرة وواشنطن، كما أن لتركيا من المؤهلات التي تجعل واشنطن في حاجة دائمة إليها في ظل الوضع الجيواستراتيجي لموقع تركيا، وحاجة واشنطن لدعم أنقرة للسياسات الأمريكية في العراق اثر التوجه إلى الانسحاب منه في نهاية عام 2011 ، ويتجلى الدور التركي الرئيسي في قوات حلف الشمال الأطلسي في العديد من المناطق، من أهمها أفغانستان، زيادة على دور تركيا في نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى الدول الغربية، علاوة عن الدور المتوقع والمناط لتركيا القيام به متمثلا في إمكانية فتح تركيا لقنوات حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من إيران وسوريا، وفي نظر أنقرة أن الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تركيا جسدت بوضوح الرغبة الأمريكية في تحسين صورتها لدى العالم الإسلامي بالإضافة إلى رغبة إدارة الرئيس أوباما في إعادة تموضع شاملة من قبل الولايات المتحدة في مناطق التوتر من البلقان وسط آسيا مرورا بالقوقاز والشرق الأوسط[1]، وأن إدراك القيادة التركية لمدى قوة الإستراتيجية التي أصبحت تتمتع بها واستشعار بتراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع أسهم قوى أخرى على الساحة الدولية وارتباطا بمصالحها المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وبناءا على عدم عدالة الكثير من المواقف الأمريكية تجاه القضايا العربية، عملت على تحسين علاقاتها بعدد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية التي اتسمت علاقاتها بالضعف لفترة الحرب الباردة، وتماشيا مع الحيز

[1] – محمد نور الدين، "التوجه التركي في العهد الأمريكي الجديد..إلى أين؟"، في: **تجربة الإسلاميين في تركيا**، (د.ب.ن: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص ص 32-41.

الافرو – أوراسيوي الذي تقع فيه تركيا على حد تعبير داوود أوغلو، باشرت تركيا بخطوات التقارب من هذا الحيز خلال السنوات الأخيرة.[1]

- **فراغ القوة في منطقة الشرق الأوسط:**

ابتعدت تركيا عن الشرق الأوسط بصورة قصدية خلال العقود التي أعقبت تشكيلها، وقد اعتبرت أن الاتجاه نحو أوروبا يكفيها فلا تعود لها حاجة به، ولكن تركيا لم تتجاهل الإقليم تماما، إذ كانت تتعامل معه بصورة غير مباشرة من خلال انخراطها في استراتيجيات الغرب في إطار الحرب الباردة. وقد انقضت فترة طويلة كان الأتراك ينظرون فيها إلى الشرق الأوسط ب "عيون غربية"، ولكن الأمر تغير نسبيا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولكنها مع ذلك لم تستطع تكوين "رؤية تركية" للمنطقة مستقلة عن تحالفاتها الغربية.

وقد برز الشرق الأوسط كدائرة اهتمام رئيسية بالنسبة إلى تركيا في أوائل الثمانينيات، وهي الفترة التي شهدت تحولات رئيسية في المنطقة بدءا بالثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى والانقلاب العسكري في تركيا 1980. وحدث التحول بصورة أكبر إثر أزمة الخليج الثانية (1990 – 1991). وقد دفعت التغيرات الدولية والإقليمية اللاحقة إلى انخراط أكثر نشاطا في سياسات الإقليم. وهكذا استقطب الشرق الأوسط أكثر الجهود التي بذلتها السياسة التركية انطلاقا من مقاربتها لسياسات الأمن القومي والمصالح الكبرى. ونهجت الدولة سياسات التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، والتقارب مع الدول الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، وخاصة مصر والسعودية (وسوريا في فترة لاحقة)، والتفاعل الحذر مع إيران والعراق اللذين شاركت في احتوائهما أمريكا، لكن مع لقاء الصلات الوسيطة والعلاقات الاقتصادية معهما.

وكان التحالف مع إسرائيل هو المقابل الموضوعي للنزاع المتصاعد مع سوريا، والمؤشر الواضح على أن تركيا تؤسس سياستها الخارجية على مقاربة جديدة تتخلى نسبيا عن الارتباط التقليدي بالاستراتيجيات الغربية لصالح منظور تعددي يأخذ بالاعتبار أن ثمة مصالح لتركيا في الشرق الأوسط لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية والغربية فيها.[2]

---

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 599.

[2] - عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص ص 172-173.

وتشهد تركيا مجموعة من التحولات في مدارك السياسة الخارجية تجلت في مستويين:

المستوى الأول: تصاعد وتيرة التأييد الاجتماعي والرأي العام لمزيد من الاهتمام بالشرق وزيادة التفاعلات والروابط مع المنطقة العربية والشرق الأوسط.

المستوى الثاني: هو تزايد اهتمام الطبقة السياسية وجهاز السياسة الخارجية بمنطقة الشرق الأوسط، وقد عمل الجهاز الاستشاري لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ممثلا بأحمد فؤاد أوغلو على تأطير رؤى جديدة للسياسة الخارجية تتمثل في تصفير مشكلات السياسة التركية وتوسيع خيارات وبدائل تلك السياسة بالتركيز على الشرق وخاصة الجوار السياسي والإقليمي.[1]

إن تأرجح التفاعلات العربية – العربية بين التحسن البطيء والثبات على حال الجمود الذي تتسم به العلاقات فيما بين البلدان العربية وفشل النظام العربي، كلها مؤشرات ساهمت في تحفيز تركيا التطلع بإمكانية لعب الدور الرئيسي في المنطقة خاصة في ظل الانقسامات العربية وبروز فراغ في السياسة الإقليمية وهو ما حمل دلالات سلبية على الدول العربية، في مقابل ذلك تبيان مدى الثقة الموجهة للدور التركي حيال الدول العربية على الرغم من اختلاف مواقف الدول العربية التي انقسمت إلى معسكرين متناقضين اعتدال وتشدد،[2] إلا أنه قد جمعهم قاسم مشترك حول أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركية، بل امتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة وأصبح يحمل مؤشرات توحي بتشكل نواة مشروع شرق أوسط جديد الذي أطلقت عليه تركيا "سوقا اقتصادية" والذي عبر عن ضعف بنية وهياكل النظام العربي في مواجهة تنامي نفوذ وقوة القوى الإقليمية المجاورة[3]، الأمر الذي كان سببا رئيسيا في مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" الخاصة بإنشاء "رابطة للجوار" باجتماع لوزراء الخارجية العرب للقمة العربية في "سرت" في مارس 2010 على أن تنظم هذه الرابطة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة و18 دولة جوار وما عدا إسرائيل واقتراح "عمرو موسى" آنذاك ضرورة دعوة تركيا

[1] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص ص 173–174.

[2] - Gokhan çetinsaya, the New Middle East, Turkey, and the Search for Regional Stability, (05/05/2013), in: http://www.acus.org/publication/us-turkey-relations-require-new-focus/cetinsaya

[3] - Gokhan çetinsaya, Op-Cit.

والتشاد التي تعد الدولة غير العربية الوحيدة التي ينص دستورها على أن اللغة العربية لغة رسمية إلى الانضمام إليها. وكان التحالف مع إسرائيل هو المقابل وفي الوقت الذي انبنى فيه شعور نسبي يتآكل الدور الإقليمي للنظام العربي تصاعد دور قوى إقليمية وفي مقدمتها تركيا، غير أن الموقف تجاه إيران لم يتحقق عليه جل العرب لتنتهي قمة "سرت" الاستثنائية بتشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية لمواصلة الفكرة التي أصبح اسمها وفقا لقرار هذه القمة "منتدى الحوار العربي"، وقد رحب رئيس الوزراء التركي بالمبادرة بحكم أن تاريخ الأتراك وقيمهم يفرض عليهم قبول هكذا مشروعات وتأييدها، كما عبر عن استعداد تركيا للتنسيق مع جامعة الدول العربية في كل خطوة تهدف إلى تعزيز التلاقي والتعاون لمجابهة مشكلات المنطقة.[1]

المطلب الثالث: محددات وآليات السياسة الخارجية التركية الجديدة.

منذ صعود تيار إسلامي للسلطة في أنقرة وهذه الأخيرة تعمل جاهدة من أجل صياغة إستراتيجية جديدة تتواءم ومصالحها الحيوية عكس ما كانت عليه سالفا بخضوعها للمظلة الأمريكية وحليفتها إسرائيل اللتان تحققا مصالحا بتعاون تركي على حساب هذه الأخيرة، وعليه فقد تفطنت تركيا وفي إطار سياستها الجديدة لتدارك ما فاتها من حظوظ وفرص التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وعليه فنجد تركيا منذ عام 2002 تعمل في طريق إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولوياتها الجيوسياسية وفق ما يخدم مصالحها القومية نظرا لشعورها بضرورة البدء من جديد والسير إلى الأمام بصرف النظر عن ملائمتها أو مخالفتها لأهداف القوى الأخرى.

ولعل أن الرغبة التركية في إعادة نظرها لاستراتيجياتها في المنطقة وفقا لمصالحها بعيدا عن الفلك الأمريكي تعد عاملا أساسيا الذي يعكس تباعد المصالح التركية الإسرائيلية خصوصا بعد خروج تركيا من المظلة الأمريكية بعد حرب هذه الأخيرة على العراق التي خرجت بنتائج ايجابية لكل من أمريكا وإسرائيل على حساب تركيا من خلال غزو العراق وتقسيمه، وهو ما لا يخدم مصالح أنقرة التي كانت تريد عراق موحد يخدم مصالحها عن طريق ضمان استقرارها واستقرار المنطقة التي تريد قيادتها نحو الأمن والإزهار ويبدو أن تركيا تريد قيادة العالم الإسلامي والشرق الأوسط بدلا من أن تكون ذيلا للغرب.[2] في مقابل ذلك نجد تركيا الجديدة باتت لاعبا محوريا في منطقة الشرق الأوسط، ولعل أن هذا الدور المتعاظم لتركيا

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 600-601.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 166.

المعاصرة تبلور جليا وفقا لإستراتيجيته الجديدة لتركيا التي تمحورت حول استثمار الجوار القريب وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الجوار الأوروبي والأطروحة الأساسية للدبلوماسية التركية تقوم على اعتبار تركيا ملتقى الحضارات بين الشرق والغرب، وقد كشفت تركيا عن صورتها الحديثة من خلال ما نجم عنها إثر مواقفها الأخيرة لسياستها الخارجية المتعلقة بقضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، نظرا لسعي تركيا إلى صناعة نموذج يستثمر التاريخ العثماني الإسلامي والتراث الأتاتوركي العلماني وفقا لنموذج يعمل على الجمع بين هويات تتوافر على جملة من عناصر القوة التاريخية والثقافية والأخلاقية، وعليه فقد ظل التوجه التركي القائم على التشعب في علاقاتها وتوجهاتها دون اقتصارها على جانب واحد كما كانت سابقا، ففي الوقت الذي تعامل فيه البعض مع تركيا باعتبارها حكومة أصولية تعامل الآخر مع المواقف التركية باعتبارها انتهازية ومما لا شك فيه أن تركيا المعاصرة في واقعها وسلوكها لا تندرج ضمن أي من هذه الأحكام، ولعل أن بروز الدور التركي في الشرق الأوسط يشير إلى فراغ للقوة في دور الدول التي كانت فاعلة وأساسية في مجمل القضايا الحيوية والحساسة لعقود من الزمن وقد استثمرت تركيا هذا الفراغ لتحقيق جملة من المصالح المتنوعة لتعزيز دورها الذي شهد انحسارا منذ أفول شمس الإمبراطورية العثمانية، وهنا لا يمكننا إرجاع كل أسباب التغير في التوجهات التركية الجديدة إلى حزب العدالة والتنمية فحسب من دون الإشارة لطبيعة التحولات التي شهدها المجتمع التركي الذي بدأ منذ عقدين من الزمن يبحث عن هوية تجمع تاريخه وحضارته وتراثه المجيد وبين حداثته وتقدمه في إطار من التكامل والشمول يميض قلق الهوية الذي طال مكوناته المتعددة وإمكاناته الهائلة ولعل هذا ما يوافق توجهات حزب العدالة والتنمية وما يفسر الالتفاف الشعبي الكبير حوله.[1]

ومما سبق يمكن حصر أهم أهداف السياسة الخارجية التركية في مدى تحقيقها لمكانة وزعامة في الشرق الأوسط بدلا من وقوعها في الهامش الغربي، ويأتي ذلك من خلال بنائها لعلاقات متينة مع دول الجوار الإقليمي وهو ما تجسده قاعدة تصفير الخلافات التي اتبعتها تركيا في إستراتيجيتها الجديدة. كلها

[1]– محمد زاهد جول، "الدور التركي في كسر الحصار شعبيا ورسميا"، في: أمر الله إيشلر(محررا)، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص ص 43–44.

أهداف ثانوية من أجل بلوغ تركيا لهدفها الرئيسي المتمثل في الحفاظ على أمنها بتحقيقها لمصالحها ولعب الدور والمكانة البارزة إقليميا ودوليا.[1]

وفي هذا الشأن قد تولى داوود أوغلو بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم الذي لم يكن عضوا فيه منصب مستشاري رئيس الحكومة عبد الله غول ثم رجب طيب أردوغان، وفي ماي 2009 أصبح وزيرا للخارجية التركية وقد مثل كتاب داوود أوغلو "العمق الاستراتيجي" الأساس النظري لما ستكون عليه سياسات تركيا الجديدة مع تطويرها في ضوء الواقع والتجربة، وخلال عامين كانت عناوين هذه السياسة أكثر وضوحا، وفي ذلك قد بينت بأن ظروف تركيا بين ما قبل وصول العدالة والتنمية للسلطة وما بعده لم تتغير، بل تغيرت زاوية النظر التي ينظر منها للواقع من خلال إرساء قواعد جديدة لا تهدم مع الماضي لكنها تضفي إليه كل ما يمكن أن يكون تطورا نوعيا الذي يعيد حسابات الآخرين قبل حسابات تركيا نفسها.

وقد نصت السياسة الخارجية التركية الجديدة على جملة من القواعد والمحددات منها:

- إعادة تعريف دور تركيا من بلد جسر إلى بلد مركز بانتقال مهمتها من دور الجسر الذي يكتفي بتسهيل مهمة العابرين، إلى دور المركز الذي يريد أن يكون نقطة جذب ومحور الحركة ومصدر صنع القرار والتأثير، وهو ما عبر عنه داوود أوغلو في قوله: "إنه في المرحلة الجديدة فإن دور تركيا هو دور البلد الفاعل والبلد الذي يصغى إلى كلمته والذي ينتج الحلول في القضايا العالمية".
- خروج تركيا من الدور الأحادي الذي رسمت عليه خلال العقود السالفة باعتبارها شريكا وجزءا من محور واحد هو المحور الغربي – الإسرائيلي ليس خروجا كليا، بل إعادة الاعتبار إلى الأبعاد الأخرى التي تحيط بتركيا وتكون شخصيتها التي تتسم بالكثرة والتنوع من البلقان والبحر الأسود وروسيا إلى العالم العربي والعالم الإسلامي وشرقي المتوسط.[2]

هذا نظرا لكون وضعية تركيا في أن تكون جزءا من واحد على حساب المحاور الأخرى لا يتواءم واستراتيجياتها والمحققة لمصالحها، وهو ما سمي سياسة تعدد الأبعاد أي أن تكون تركيا كل هذه المحاور في الوقت نفسه. وضمن كل هذه الأبعاد يحتل العمق التاريخي والجغرافي لتركيا أولوية كون الروابط التي

---

[1] – محسن صالح وآخرون، "تركيا والقضية الفلسطينية"، **تقرير معلومات**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2010)، ص 25.

[2] – محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، في: **العرب وتركيا.. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مرجع سابق، ص ص 752-753.

تجمع تركيا بالعالمين الإسلامي والعربي تسهل تحقيق إعادة التواصل، فالتفاعل مع المحيط العربي والإسلامي. ومنه إخراج تركيا من وضع البلد المحاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء، الأمر الذي يقتضي تسوية مشكلاتها مع معظم الدول المحيطة بها، وهذا ما عرف بسياسة "تصفير المشكلات".

وفعلا نجحت تركيا في هذه السياسة بحيث عكست إخراجها لكل من سوريا عام 2005 ولروسيا، اليونان، إيران والعراق من وثيقة الأمن الاستراتيجي لعام 2010 كدولة مهددة للأمن القومي التركي، وقد أقرت الحكومة التركية الوثيقة في 22 نوفمبر 2010، بالإضافة إلى خروج تركيا من بلد مصدر للمشكلات إلى بلد مصدر للحلول، الأمر الذي ساهم في خلق جو من الثقة بينها وبين جوارها وما أتاح لها القيام بأدوار ايجابية في المشكلات المجاورة كما تبعت تركيا في إستراتيجيتها الجديدة الدبلوماسية الإستباقية التي تقوم على ضرورة نزع فتيل المشكلات قبل انفجارها للإسهام في تحقيق استقرار المحيط التركي الداخلي وما يتبعه من استقرار خارجي. كما تفطنت تركيا لضرورة عدم بقائها في موقف رد الفعل وبالتالي لا بد منها أن تكون لاعبا مشاركا وما يليه من قيامها بالدور المؤسس لنظام إقليمي وربما دولي جديد تلعب فيه أنقرة دور المحور القائم بذاته، وهذا ما عبر عنه داوود أوغلو في ألماتا في كازاخستان بقوله: "نعم غيرت تركيا محورها، كنا في موقع المنفذ والآن نحن في موقع المقرر".

ولعل نجاح تركيا في هذا التطلع يستدعي أن تتبنى نظام حديث وفقا لما جاءت به شروط الاتحاد الأوروبي في تحقيقها لقدر ممكن من الديمقراطية والحريات، تضطلع تركيا في أن تكون لاعبا مؤسسا ذو اقتصاد قوي، وما يتطلبه من جهود وشروط وإحداث تنمية اقتصادية وسياسية لتحقيق الاستقرار السياسي وإقامة منطقة حوار مفتوحة مع كل محيطها، وإقامة منطقة اقتصادية مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي.[1]

كل هذه التطلعات التي نصت عليها السياسة الخارجية التركية إثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وتطبيقه للبعض منها وتطويره للبعض الآخر مع مرور الزمن ولعل هذا ما عبر عن إقامة ثورة في السياسة الخارجية التركية وتحولا استراتيجيا في موقع تركيا في المعادلات الإقليمية والدولية. وبالتالي لم تعد تركيا ذلك البلد المتلقي للأوامر من الولايات المتحدة الأمريكية أو من حلف الناتو بل أصبحت لها سياستها الوطنية المستقلة إلى حد بعيد التي أتاحت لها بلورة دور جديد حملها إلى ذروة غير مسبوقة تتميز بالمرونة والديناميكية.

[1] – محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، مرجع سابق، ص ص 752–753.

غير أن تطبيق كل هذه الأهداف المرسومة من قبل الإستراتيجية التركية الجديدة ليس بالأمر الهين وبالتالي ينبغي على تركيا تبني جملة الآليات والجهود من أجل هدم كل ما هو قديم وتكيف الواقع الداخلي والإقليمي مع الخيارات الجديدة نتيجة لما يواجه طموحات أنقرة من تحديات ورهانات تفرض عليها إتباع ذلك ولعل تثبيت السلطة الجديدة في الداخل يمثل أولى خطوات إتباع هذه الآليات لتحقيق جملة الأهداف الموجودة كضمان استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة الذي يمثل إحدى الشروط الضرورية لتقدم أنقرة في سياساتها الجديدة، وقد برزت أولى ملامح الخيارات الجديدة للعدالة والتنمية كأول مرة في مجال السياسة الخارجية عندما رفض البرلمان التركي في 01 مارس 2003 المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق والدعوة إلى مؤتمر جوار عراقي خارج التدخلات الأجنبية.

إلا أن أهم انجاز قدمه حزب العدالة والتنمية كان في الموجة الإصلاحية الأولى التي تحققت عامي 2003 و2004، وأسفرت عن تعبيرات سياسية في النظام وفق الشروط الأوروبية وفتحت المجال أمام خطوة تاريخية لبدء الاتحاد الأوروبي مفاوضات العضوية مع تركيا في خريف 2005، والتي عبرت عن أولى نقاط تلاشي سلطة الوصاية العسكرية وتقليص نفوذه وحماية السلطة السياسية من مغامرات العسكر، وتجاوز القواعد الديمقراطية، والتي أطلق عليها الثورة الثانية بعد ثورة أتاتورك من قبل مسؤول شؤون التوسيع في الاتحاد الأوروبي، ويبدد هواجس أن تركيا ستبتعد عن بعدها الغربي وأن التغيرات كانت دوما ملازمة لأزمات قادة حزب العدالة والتنمية وإن كان مسارها يتأخر أحيانا لظروف معينة، وقد جاءت الموجة الثانية الكبيرة من الإصلاحات في 12 سبتمبر 2010 التي قضت بشكل كلي على المؤسسة العسكرية والمؤسسات القضائية المؤتمرة بأمر العسكر، ولا سيما المحكمة الدستورية ومجلس القضاة والمدعين، مما أدخل ذلك تركيا في مرحلة جديدة من تاريخها بإعلان أردوغان فور نجاح التعديلات في استفتاء شعبي ب 58% من الأصوات عن "نهاية الوصاية العسكرية".[1]

وقد اتخذت السياسة الخارجية التركية آليات بنيوية في الخارج للوصول إلى أهدافها، ومن أبرزها تفعيل الحضور التركي في المؤسسات الإقليمية والدولية، سواء في منظمة المؤتمر الإسلامي أو مجلس الأمن الدولي أو حلف الناتو، وعن طريق المشاركة في قوات حفظ الأمن أو السلام في مناطق متعددة من العالم، بالإضافة إلى فتح سفارات وقنصليات في عدد كبير من الدول التي لم تكن لتركيا فيها ممثليها ولا سيما في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وغيرهما، ناهيك عن تشكيل مجالس سياسية وصفت الإستراتيجية مع

[1] – محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، مرجع سابق، ص ص 753–754.

بعض الدول وإقامة مناطق مفتوحة اقتصاديا مع عدد من الدول القريبة والبعيدة، ولعل من أبرز أدوات وخطوات تعزيز حضور تركيا في محيطاتها الإقليمية هو دور الوسيط الذي اضطلعت به تركيا في العديد من القضايا والخلافات كصربيا وباكستان وجورجيا والسودان مرورا بكل المشكلات العالقة في هذه الجغرافيا الواسعة.[1]

المبحث الثاني:انعكاسات السياسة الخارجية التركية الجديدة على علاقاتها الأمنية بإسرائيل.

عكس فوز حزب العدالة والتنمية تآكلا كبيرا في علاقات تركيا بتل أبيب نتيجة لطبيعة السياسات المتخذة من قبل الحزب، والتي انحصر جلها على ضرورة توطيد تركيا لعلاقاتها بالوطن العربي ودول الإتحاد الأوروبي، في مقابل علاقات أنقرة بتل أبيب، وعلى هذا الأساس فقد سلطت هذه الدراسة الضوء على طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية لفترة فوز حزب العدالة والتنمية إلى ما بعد حادثة أسطول

[1] – محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، ص ص 754–756.

الحرية والتي معظمها اقتصر على توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل تارة وتحسنها تارة أخرى مع الدول العربية والدول الأوروبية، الأمر الذي أضفى عليها طابع التذبذب وعدم الاستقرار.

المطلب الأول:طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ حكم حزب العدالة والتنمية إلى غاية 2011.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بدأ الدور المتعاظم لتركيا المعاصرة والمتمثل في تعيينها كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط يتبلور تماشيا مع التوجهات الإستراتيجية من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الجوار الأوروبي واعتبار دبلوماسية أنقرة ملتقى الحضارات بين الشرق الأوسط والغرب ولعل جملة المواقف التركية حيال قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية كشفت عن صورة تركيا الحديثة التي تسعى من خلالها إلى بلورة نموذج يستثمر التاريخ العثماني الإسلامي والتراث الأتاتوركي العلماني.[1]

وقد عبرت كل هذه المؤشرات على التراجع النسبي في العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث اتسمت العلاقات بينهما خلال الفترة (2002 – 2010) بعدم الاستقرار، ولم تعد كما كانت السابق، فكثيرا ما كانت تتأزم هذه العلاقات نتيجة بعض المواقف حتى وصل الأمر إلى أن أصبحت هشة إلى درجة كبيرة [2]، غير أن حزب العدالة والتنمية لم يحدث تغيرا جذريا في سياسة تركيا تجاه إسرائيل في بادئ الأمر نظرا لعدم اكتمال الظروف الإقليمية والدولية وقتذاك. ولعل ما يثبت التراجع الفعلي في العلاقات التركية – الإسرائيلية هو إقدام تركيا على تصويتها في الأمم المتحدة ضد إسرائيل بسبب بناء الأخيرة الجدار العازل عام 2003، بالإضافة إلى تنديد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان باغتيال إسرائيل الشيخ "أحمد ياسين" عام 2003 ووصفه بالعمل الإرهابي واستمر التنديد التركي بالمواقف الإسرائيلية وحربها على لبنان عام 2006 وقد تغيرت البيئة الإقليمية مع تبدل التوازنات في المنطقة مرة أخرى منذ احتلال العراق عام 2003 بدعم من اللوبي الصهيوني في واشنطن، الأمر الذي باء بالخسارة على تركيا والدول العربية من جراء ذلك الاحتلال وأمام تغير موازين القوى في المنطقة وتصاعد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بعد حرب لبنان عام 2006 وانفتاح سوريا على تركيا وتحسن العلاقات الإيرانية – التركية، أصبحت تركيا غير محاطة بدول معادية كما كانت في السابق وبالتالي انهيار أساس

[1] – محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص43.

[2] – محمد ياس خضير العزيري، مرجع سابق، ص ص 127-128.

العلاقات التركية – الإسرائيلية الذي كان يتجلى في التوافق حول "الخطر المشترك" وحول مستقبل الشرق الأوسط وبمعنى آخر تحول الدول المجاورة لتركيا كإيران، سوريا والعراق كونها خطر وتهديد محتمل إلى فرصة ممكنة الأمر الذي ساعد في إضفاء طابع تحسين علاقات تركيا بالبيئة الإستراتيجية المحيطة بها.

غير أن ذلك لا يمكن الباحث من الجزم والإقرار بأن العلاقات التركية – الإسرائيلية المتراجعة في منحى نازل منذ وصول حزب العدالة والتنمية، بل يمكن وصفه بالتذبذب بما يتواءم وإستراتيجية الطرفان ومتغيرات البيئة الدولية والإقليمية، ولعل أن عام 2005 قد عبر عن واقع ذلك، أين وقفت تركيا كوسيط بين إسرائيل وباكستان بالإضافة إلى زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل في نفس العام وإشارته إلى مستوى عال نسبيا في العلاقات بين الطرفين وعلاوة على ذلك توسطت تركيا في خمس جولات من المفاوضات بين سورية وإسرائيل خلال عام 2008، وحتى العدوان الإسرائيلي على غزة مع نهاية العام المذكور بهدف تطبيق القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط توائما وما جاء في إستراتيجيتها الجديدة المعبرة عن توجهات سياستها الجديدة إثر فوز حزب العدالة والتنمية، ولغرض المفاوضات مع سوريا زار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "إيهود أولمرت" ووزيرة خارجيته "تسيبي ليفني" تركيا للاشتراك في مفاوضات السلام غير المباشرة مع سوريا في إشارة ذات دلالة إلى عمق العلاقات بين الطرفين حتى وقتذاك.[1]

وقد كان العدوان الإسرائيلي على غزة 2008 – 2009 بمثابة النقطة الفارقة في العلاقات التركية – الإسرائيلية التي وصفت بالمعقدة بعض الشيء نتيجة المواقف التي حددتها تركيا من هذه الحرب[2]، ذلك لأنه جاء في فترة بذلت فيها تركيا جهودها لإعادة الطرفين السوري والتركي إلى طاولة الحوار والمفاوضات مرة أخرى، ولقد عبر العدوان الإسرائيلي على غزة عن رسالة مباشرة لتركيا مفادها أن المفاوضات مع سوريا قد أصبحت أمرا من الماضي وعليه فقد مثلت هذه الحرب في إحدى وجوهها نهاية الطموح التركي في القيام بدور المرجعية الإقليمية المقبولة من كل الأطراف في الشرق الأوسط، وعليه فقد أظهر أردوغان معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي اثر واقعة دافوس الشهيرة بداية عام 2009 ردا في ذلك على رسالة إسرائيل بصورة علنية مماثلة لرسالة إسرائيل مفادها أن الدفء في العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد أصبح أيضا أمرا من الماضي خاصة بعد التراجع الواضح للقوة الأمريكية في الشرق الأوسط

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، في: محمد نور الدين، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مرجع سابق، ص ص 708–709.

[2] – محمد ياس خضير العزيري، مرجع سابق، ص 128.

وضعف قدرة ما سمي "الدول العربية المعتدلة" على أداء أدوار في المنطقة تحت المظلة الدولية المعلومة، وتنامي الصعود الإقليمي الإيراني.

فكل هذا قد ساهم في خلق فضاء إقليمي جديد على المنطقة وأصبح لتركيا توجهات وخيارات عديدة وفرص عديدة لإقامة علاقات متنوعة مع مختلف دول المنطقة والقوة الكبرى، وبالتالي فقدان إسرائيل لحاجة تركيا إليها نظرا لكون هذه الأخيرة أصبحت لا ترسي علاقاتها الإقليمية بالاعتماد على إسرائيل مثلما كانت عليه سالفا، ومع الاستقطاب الذي ساد الشرق الأوسط ما بين عامي 2003 – 2009 بين محور الممانعة الذي قادته إيران ومعها حركات المقاومة في المنطقة، في مقابل محور الاعتدال الذي انضوت فيه الدول العربية المعتدلة فقد بدا للوهلة الأولى أن تركيا أكثر ميلا إلى المحور الأخير بسبب ارتباطاتها الغربية.[1]

ولقد عبرت زيارة أردوغان إلى طهران نهاية عام 2009 عن بداية مرحلة جديدة في المنطقة التي فتحت هامشا رحبا للمناورة أمام تركيا وبالتالي تحسن العلاقات التركية – الإيرانية إلى درجات غير مسبوقة تجاريا وسياسيا حيث بادرت تركيا في استضافة جلسات الحوار بين الدول الغربية الست وإيران بخصوص الملف النووي الإيراني ويعكس التوجه التركي نحو إيران فهما عميقا لطبيعة العلاقات بينهما التي طالما كانت على مر الزمن ولا تزال هامة في دوائر الشرق الأوسط، نظرا لما أتاحه التجاور الجغرافي والتنافس التاريخي من فضاء وهامش رحب للتعاون والتنافس في آن واحد، فأنقرة تتنافس مع طهران كما تتعاون وفق شروط موضوعية وقواعد لعب محدودة، نظرا لتداخل أدوات التنافس مع محفزات التقارب وزاد الطموح التركي الإقليمي بدرجات لم يبلغها من قبل[2]، كما عمدت تركيا في محاولة جادة وإثر إستراتيجيتها الجديدة محاولة حل المشكلات العالقة بينها وبين جيرانها أو ما يسمى بقاعدة تصفير المشكلات، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهو ما يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.[3]

---

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 709-710.

[2] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 709-710.

[3] – محمد نور الدين، "السياسة الخارجية..أسس ومرتكزات"، مرجع سابق، ص 138.

وإثر النجاح الباهر الذي حققته قاعدة تصفير الخلافات المصاغة من قبل أحمد داوود أوغلو تطلعت تركيا إلى أدوار تجاوزت مجرد جوار مستقر وشريك تجاري مع الدول العربية لتصل إلى تولي دور المرجعية الإقليمية ورسم شرق أوسط جديد مستقر سياسيا ومتكامل اقتصاديا بما يناسب المصالح والطموحات الإقليمية التركية لأن فتح آفاق واسعة أمام السياسة الخارجية التركية على صعيد المنطقة مرتبط بضرورة إعادة ترتيبها لعلاقاتها مع جيرانها اللذين يحققون لها التواصل مع المناطق البرية القريبة، ولا يمكن لدولة تشهد أزمات متكررة مع جيرانها القريبين أن تنتج سياسات دولية وإقليمية خارج حدودها.[1]

وخير دليل على تحسين تركيا لعلاقاتها مع دول جوارها الإقليمي القائمة على قاعدة تصفير الخلافات هو ما حققته من تصاعد في المبادلات التجارية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة إذ تضاعف حجم ذلك التبادل بنحو سبعة أضعاف خلال الفترة بداية من عام 2002 حتى عام 2009، وعليه فقد تحولت العلاقات التركية – الإسرائيلية من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين في الفترة بين 1993 و2003 إلى علاقات تناقض وصدام أدى إلى تيقن إسرائيل منذ فترة طويلة بأن موقف تركيا تجاه إسرائيل وعلاقاتهما يعتمدان أساسا على جملة من المعطيات في مقدمتها من يصنع القرارات في تركيا، خصوصا فيما يتعلق بسياستها الخارجية وقضايا أمنها القومي مقابل ما كانت عليه سابقا من ارتياح لموقف تركيا منها وقت قدرة المؤسسة العسكرية التركية على اتخاذ القرارات أو مالها من تأثير حاسم في متخذيها نظرا لما كان يربط إسرائيل من علاقات قوية بالمؤسسة العسكرية التركية وبالتالي تخوف إسرائيل من تقلص دور المؤسسة العسكرية التركية في صنع القرار وهو ما حدث بالفعل بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالحكم عام 2002.[2]

وبتزايد التوتر الإسرائيلي مع تركيا وأدوارها الإقليمية المستندة إلى رؤى مغايرة لمستقبل الشرق الأوسط وزيادة اهتمام تركيا بجوارها الإقليمي وتقليص علاقاتها بتل أبيب عام 2009 بعد حادثة دافوس بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أو ما عرفت ب "ون مينيت" (دقيقة واحدة)، ثم جاءت أزمة إجلاس السفير التركي قصدا على كرسي منخفض أمام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، الأمر الذي زاد من غضب تركيا وتهديدها بسحب سفيرها وقطع علاقاتها بتل أبيب في حال ما قدمت لها اعتذار سريع لا يتجاوز اليوم الواحد من تقديمه وبضغوط من واشنطن على إسرائيل

---

[1] – أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 170.

[2] – محمود محارب، "إسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات"، في: محمد نور الدين، **العرب وتركيا.. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مرجع سابق، ص ص 733-734.

اضطرت هذه الأخيرة إلى تقديم اعتذار رسمي لتركيا، وبعد فرض إسرائيل منذ أربع سنوات حصارا جائرا على قطاع غزة والذي تمنع من خلاله أهل غزة من الوصول إلى المواد الأساسية الضرورية للإنسان لاستمرار حياته اليومية كالمواد الغذائية والبنائية والأدوية...الخ. فاستيقظ ضمير البشرية لتقديم الدعم لأهل غزة وكسر هذا الحصار الظالم ومن أجل ذلك نظمت منظمات مدينة أسطول الحرية، وكان على متن السفن متطوعون من 32 دولة من أنحاء العالم[1]، وفي 31 ماي 2010 قتل تسعة ناشطين أتراك في غارة إسرائيلية على المركب "ما في مرمرة"، وقد تألف هذا الأسطول من ستة مراكب، وشارك في الحملة الإنسانية 633 شخصا من 37 دولة وبينهم بعض الفلسطينيين والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان.

وقع الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية وهذا ما يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولعل هذا ما أدى بوضع تركيا لإسرائيل في اختبار دولي. وقد عمدت إسرائيل لاستعمال مفرط للقوة تعبيرا عن إعطائها درسا لكل من يحاول كسر الحصار عن القطاع، وكي لا تتكرر هذه المحاولات مرة أخرى في المستقبل وقد استهدف الهجوم مؤسسات تركية تعنى بحقوق الإنسان،[2] وهو ما يشكل تحديا للحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية. وكان من المتوقع أن يتسبب الهجوم بأزمة حادة في العلاقات التركية – الإسرائيلية حيث كان معظم المشاركين في الحملة من المواطنين الأتراك، وكان أحد المراكب يحمل العلم التركي، وعليه فإن الهجوم على المركب التركي من قبل إسرائيل لم يكن صدفة وقد تسبب بمقتل تسعة مواطنين أتراك، وقد نعته رئيس الوزراء التركي بأنه يقع تحت عنوان "إرهاب الدولة"، مضيفا أن إسرائيل قد أثبتت أنها لا تريد السلام في المنطقة وأنها قد انتهكت القانون الدولي وكان الرد التركي على هذه المذبحة بسحب السفير التركي من تل أبيب واستدعاء السفير الإسرائيلي لأنقرة لتقديم الشروحات للوزارة الخارجية التركية كما دعت أنقرة مجلس الأمن الدولي إلى عقد جلسة طارئة مطالبة بفرض عقوبات ضد إسرائيل على هجومها غير المبرر على القافلة في المياه الدولية وفي هذا قد أدانت وزارة الخارجية التركية الممارسات اللاإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل معبرة عن أنها تؤدي إلى نتائج لا يمكن إصلاحها في علاقة الطرفان المشتركة، وفي 2 جويلية عقدت الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركي) اجتماعا لمراجعة الهجوم الإسرائيلي واتخذت قرارا بضرورة إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل

---

[1] – أمر الله إيشلر، مرجع سابق، ص 11.

[2] – نزار عبد القادر، "العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة"، **مجلة الدفاع الوطني**، (2013/4/27)، في: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?lm=ar&id=26143

كما طالبتها بضرورة تقديم اعتذار رسمي إلى تركيا ووجوب دفع التعويضات اللازمة من أعمالها ضد أسطول الحرية وخصوصا فيما يتعلق بالتعويض إلى أهالي الضحايا الأتراك.

أما على المستوى الشعبي فقد أثر الهجوم الإسرائيلي وما نجم عنه من غضب الرأي العام التركي الذي تسبب في الضغط على القيادات التركية من أجل الرد على الهجوم باتخاذ الخطوات المناسبة، الأمر الذي دفع بالرئيس عبد الله غول إلى التحذير من أن العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن تبقى على ما كانت عليه.[1]

المطلب الثاني: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد حادثة أسطول الحرية مايو 2010.

لقد كان لحادثة "سفينة مرمرة" أثر كبير في العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أن هاجمت إسرائيل هذه السفينة وما أعقبها من ردة فعل تركية، فقد ذكر رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في 2 جوان 2010 أمام كتلته البرلمانية أن "تركيا ليست دولة حديثة بلا جذور، وهي ليست دولة قبلية على الإطلاق. ويجب ألا يحاول أي كان أن يتجاوزنا، وأن يختبر صبر تركيا، وإنه بقدر ما هي صداقة تركيا قيمة، فإن عداءها شديد أيضا"، وأضاف أردوغان قائلا: "لا تحاول إسرائيل اقتراف أخطاء، كتشبيه تركيا بالآخرين، ولا تحاول القيام بذلك لأن ثمن ذلك سيكون باهظا. وإنه حتى لو صمت الجميع وتغاضوا عن الأمر وأداروا ظهورهم فإن تركيا لن تدير ظهرها إلى الشعب الفلسطيني وقطاع غزة". ووصف أردوغان الهجوم بأنه "مجزرة تستحق جميع أنواع اللعنات"، وقال أيضا: "لقد سئمنا من أكاذيبهم، كونوا صادقين". وذكر كذلك: "أن المسؤولين الإسرائيليين الذين قلت لهم في وجههم إنهم يجيدون القتل، أظهروا للعالم مرة أخرى مدى معرفتهم باقتراف الجرائم والمجازر. وهل لتكبيل الجرحى على النقالة أي مبرر ضمن حقوق الإنسان والقيم العالمية"

لقد كانت الأسباب التي دفعت تركيا إلى اتخاذ هذا الموقف هي:

- سياسة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا حيال جوارها العربي، فالسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية لم تعد تتلاءم مع توجهات حزب العدالة والتنمية.
- رغبة تركيا في أداء دور استراتيجي مختلف ومغاير عما سبق انطلاقا من الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جاء بها أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، والتي تقوم على أساس

[1]– نزار عبد القادر، مرجع سابق.

تصور جغرافي جديد يضع حدا لما يسميه "أبعاد" البلدان المجاورة لتركيا. ويكمن أحد المكونات الأساسية لرؤيته في جعل الصور السلبية والأفكار المسبقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالشرق الأوسط.[1]

وقد سمح هذا التحول لتركيا بتحرير سياستها الخارجية تماما من القيود الداخلية، فقد أعاد تحديد خيارات السياسة الخارجية، فاتخذت شكلا جديدا، متأثرة بما قام به داوود أوغلو من إعادة لتحديد دور تركيا في المناطق المجاورة، واكتسبت العلاقة بين "الجوار والآخر" معنى جديدا بعد التخلص من ضغوط تصورات التهديد الداخلية في السياسة الإقليمية. لهذا، فإن السياسة الإسرائيلية الحالية لا تلتقي مع سياسة تركيا هذه، فقد حدث تعارض في ما بينهما.

إن الموقف التركي أثر بشكل مباشر في طبيعة العلاقة مع إسرائيل، حيث أصبحت السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة تستند إلى رؤى واتجاهات مختلفة جذريا عن السابق. وهذا التبدل أدركته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت ردة الفعل واضحة تجاهها، وخصوصا من قبل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر فاعلا ومؤثرا في حركة السياسة الأمريكية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تظهر علانية موقفها من سياسة تركيا هذه، إلا أن المتتبع لهذا الأمر يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعادت تأكيد مسألة "المذابح الأرمينية". وترجع أسباب ذلك إلى:

- تذكير تركيا بضرورة عدم الخروج عن إستراتيجية الفعل الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- إن النهج الذي جاءت به إدارة أوباما يختلف نسبيا عن سابقيه، ويهدف كما قال في حملته إلى "التغيير". ولهذا جاءت زيارة أوباما إلى تركيا مباشرة عقب انتخابه رئيسا للولايات المتحدة في إطار هذا المشروع، وهو تغيير الصورة النمطية التي باتت مرتسمة في ذهنية شعوب دول العالم الإسلامي، كما أن إدارة أوباما لا ترغب في أن تخرج تركيا عن السياسة التي تحاول تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا إذا ما تعلق الأمر بأمن وعلاقات إسرائيل.
- إن تركيا بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها حيال دول الإتحاد الأوروبي. لهذا فإن استمرارية العلاقات تعتبر من المصالح الحيوية الملحة للولايات المتحدة الأمريكية، وإن أي تعثر عي هذه العلاقات يمكن أن يشكل محددا في العلاقات التركية – الأمريكية.[2]

[1] – محمد ياس خضير العزيري، مرجع سابق، ص ص 128–129.

[2] – محمد ياس خضير العزيري، مرجع سابق، ص ص 129–130.

- **الإدارة التركية للأزمة ودوافعها:**

نتيجة لمعرفة إسرائيل المسبقة بأن تركيا ستربح سواء بوصول القافلة إلى هدفها من الناحية المعنوية كما أن إيقاف القافلة في عرض البحر كان سيخلق أزمة دولية لإسرائيل ويفرض عليها المزيد من الضغوط الدولية وبالتالي فتركيا ستربح من المنظور السياسي والمعنوي في المنطقة، الأمر الذي جعل إسرائيل تتصرف بالطريقة التي اعتادت على التصرف بها مع العرب وهذا راجع للحسابات الإسرائيلية التي تقر بأن الدولة العبرية ستخسر في كلتا الحالتين سواء بمرور القافلة إلى غزة أو احتجازها عرض البحر، وبما أن العلاقات التركية – الإسرائيلية لن تعود إلى سابق عهدها في معظم الأحوال لأنه ومن المنظور الإسرائيلي ولأول مرة منذ قيام العلاقات التركية – الإسرائيلية حاولت تركيا التأثير المباشر في خيارات إسرائيل،[1] وبالرغم من أن المنطقة اعتادت على إرهاب الدولة الإسرائيلي في مرات تستعصي على الحصر فإن يوم القرصنة على أسطول الحرية الموافق ل 31 ماي 2010 سيبقى مميزا عن كل أعمال القرصنة السابقة مشهودا له في تاريخ المنطقة، ولعل هذا ما توج بتدني العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى مستويات لم تبلغها من قبل وقد أظهرت تركيا كفاءة بارعة في إدارتها للأزمة[2]، حيث استدعت الحكومة التركية سفيرها في إسرائيل كبادرة لمعارضة دبلوماسية وسياسية على الهجوم، كما منعت تركيا إسرائيل من المشاركة في التمارين العسكرية التي تجري فوق أراضيها، بالإضافة إلى منعها من تحليق الطائرات الإسرائيلية في أجوائها علاوة على ذلك هددت أنقرة باتخاذ مزيد من الخطوات الدبلوماسية التصعيدية بحق إسرائيل في حالة عدم تقديم هذه الأخيرة اعتذارها لتركيا والتعويض لأهالي الضحايا والقبول بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الحادث وفي أسباب لجوء "الكوماندوس" الإسرائيلي لاستعمال السلاح ضد نشطاء غير مسلحين.[3]

وعليه فقد نجح رموز الدولة التركية الكبار، رئيس الدولة عبد الله غول، رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو في رص الصفوف التركية الداخلية وتثبيت الحضور الإقليمي لأوسع الشرائح والقطاعات العربية وهي أهداف تحققت إلى مدى بعيد، وفيما يخص الأثمان التي سعت

---

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 714-715.

[2] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص 715.

[3] – نزار عبد القادر، مرجع سابق.

الدبلوماسية التركية العامة تحقيقها عن طريق مواجهتها لدولة الاحتلال الإسرائيلي فهي على طريق التحقق وعلى رأسها تشديد الحصار الدولي عليها ونزع أقطاب قوتها التقليدية كدعم الرأي العام الدولي وتأييد واشنطن لها.

لقد طرأت تغيرات على البيئة الإقليمية وتوازناتها في الشرق الأوسط عدة مرات منذ تاريخ المنطقة الطويل وهو ما استعصى الإجماع للفاعلين على دراسة التغيير بعمق وبالتالي رسم سياسات تستثمر هذا التغير وعلى الرغم من دفع تركيا خلال أزمة "أسطول الحرية" ثمن عودتها للمنطقة دما، إلا أن التوازنات الإقليمية لا تتغير مع ذلك بالدم فقط بل بتدارك الأهداف والقدرة على تحقيقها إثر استثمار عوامل القوة وتحييد أوراق الخصم وفق رؤية مركبة تراقب التغيرات من مكونات المشهد الإقليمي وتغير بوصلة التحالفات الدولية، الأمر الذي طبقته تركيا بجدارة إثر إدارتها للأزمة وحتى الآن كبحث المنطلقات الأساسية لحزب العدالة والتنمية من تطوير العلاقات التركية – الإسرائيلية تماشيا والتغيير في الديناميات التي تتحكم في هذه العلاقات.

وعليه فقد بات الابتعاد التركي عن إسرائيل يخدم المصالح التركية العليا التي لا تقتصر على حزب العدالة والتنمية فقط كما تدعي الصهيونية وقد رسم ذلك خطا واضحا من أجل إدارة الأزمة مع تل أبيب، لأن الصورة التي روجتها دولة الاحتلال الصهيوني لأزمة "أسطول الحرية" قد عبرت على أن الناشطين الإسلاميين يسعون إلى دعم منظمة إرهابية بتأييد من الحزب الحاكم في تركيا، وبما أن القافلة كانت تضم ناشطين أتراكا وعربا وأوروبيين ينتمون إلى كل الأديان ومن إيديولوجيات متنوعة فقد فسح ذلك مجالا مناسبا للرد على الدعاية الإسرائيلية[1].

وعليه فقد كانت كلمة رئيس الوزراء التركي في البرلمان ناجحة بكل المقاييس التي وضعت إسرائيل على وجه الاتهام وكالت لها أوصافا تستحقها وبالتالي فقد فصلت بين العمل الإرهابي الذي حدث من جانب الحكومة الحالية ومعاداة السامية وقد أيد كبير "حاخامات" تركيا "إسحاق هاليفي" بتصريح منه للخطوات التي تبنتها بلاده وهو ما أعاد أردوغان تأكيده في قوله: "اليهود والأتراك جزء من شعبنا يرفض ما تعرض له إخوانه على يد القرصنة الإسرائيلية" ومطالبة أردوغان للشعب الإسرائيلي انتفاضه على حكومته، وعليه فقد وجه ضربة موجعة لحكومة "نتنياهو" اليمينية المتطرفة عن طريق حرمها من حشد

[1] - مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص 715.

الرأي العام الداخلي ورائها وقد تنوعت مطالب تركيا من تكتيكية كالإفراج عن المعتقلين ونقل الجرحى وتعيين لجنة تحقيق دولية في الحادثة ومطلب يحمل طابعا استراتيجيا كرفع الحصار عن قطاع غزة، غير أن العقدة الرئيسية في وصولها لهدفها الاستراتيجي الكبير بعزل تل أبيب وتحييدها في نظام شرق أوسطي جديد بقيادة تركيا والمتمثلة في واشنطن بعد تحيد تركيا بذكاء لورقة الرأي العام الدولي الذي لإسرائيل القدرة على التلاعب به أما فيما يخص ورقة واشنطن فهي أكثر تأثرا بالرأي العام وأكثر أثرا في المصالح الأمريكية في المنطقة.

ومن هنا تبدو مصداقية الحسابات التركية إلى حد كبير في التأثير في خيارات واشنطن، فعلا أن أمريكا قد عرقلت عبر مندوبها في مجلس الأمن خروج الأخير بقرار يدين إسرائيل إثر أزمة أسطول الحرية بوضوح، وصحيح أن واشنطن لم تؤيد مطالب تركيا بصورة كاملة في مواجهة إسرائيل، غير أن الصحيح أيضا أن الإدارة الأمريكية أصبحت أكثر استعدادا لتقليل فكرة رفع الحصار عن غزة وهو تطوير ملحوظ والأكثر صحة وذلك لأن واشنطن أصبحت تدرك حاجتها لتركيا أكثر بكثير من قبل، فواشنطن بحاجة لتركيا لتأمين انسحابها من العراق وفي الملف النووي الإيراني، مثلما تريد دورا تركيا من أجل تحسين صورة أمريكا في المنطقة ومعظمها أمور فائقة الأهمية لإدارة أوباما التي تقف إسرائيل عاجزة عن مساعدة هذه الأخيرة من أجل تحقيقها على عكس تركيا.[1]

وعليه فقد تعقدت مهمة واشنطن في التأثير على حليفها نظرا لكون هامش المناورة لدى الطرفين التركي والإسرائيلي أصبح أكبر مما كان عليه سابقا، وبالتالي مهمة واشنطن أصبحت أصعب بكثير في كبح جماح أي منهما، وعلى هذا الأساس حاولت إدارة أوباما استهلاك الوقت وإمساك العصا من المنتصف في النزاع التركي – الإسرائيلي الأخير، غير أنها ستخضع للاختيار عاجلا أم آجلا والخيار حسب ما يتواءم ومصالحها وإستراتيجيتها غير مؤكد لصالح إسرائيل.

ولعل حادثة أسطول الحرية قد وضعت إسرائيل أمام الاختبار الدولي من قبل تركيا والذي دل على المغزى الجيوسياسي الأعمق لهذه الحادثة، والذي كشف عن الضعف الإسرائيلي أمام تركيا الذي باء بالخسارة الحقيقية لتل أبيب أمام أنقرة، هذا راجع لكون إسرائيل لم تعد تملك الخيارات اللازمة مثلما كان وضعها منذ قيامها عام 1948 حتى 31 ماي 2010، بل أصبحت خياراتها محدودة جدا في الواقع وقد

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص 716.

توقف أردوغان في خطابه التاريخي أمام البرلمان التركي قبل نقطة قطع العلاقات بين تركيا وإسرائيل مباشرة، لأن ذلك سيفك قيود تل أبيب من قبضة تركيا أكثر خلال هذه المرحلة، وعليه فستستمر العلاقات التركية – الإسرائيلية على الأقل لكن لم تبق تركيا شريكا استراتيجيا لإسرائيل، علاوة على ذلك فإن إسرائيل لم تبق الشريك الأول لواشنطن في المنطقة، وقد تلخص المغزى العام من المواجهة التركية – الإسرائيلية خلال أزمة أسطول الحرية وما بعدها في التصادم الموضوعي للمصالح التركية – الإسرائيلية في المنطقة عموما، وفي شرق المتوسط خصوصا بمعنى أن الصراع على النفوذ لا يلغي وجود تحالفات ومصالح مشتركة على الناحية الأخرى ومنه يتجسد القانون الديالكتيكي الشهير الخاص بالوحدة والصراع، بمعنى أن الاتفاق حول مصالح في نقاط واختلافها في أخرى لا ينفي الاتفاق، فتركيا تتفق مع إسرائيل في جوانب لكنها تختلف معها بصعودها الإقليمي الذي يتحدى بمنطق الأمور موقع إسرائيل كقوة إقليمية في المنطقة لأن الصعود التركي يغير الديناميات التي تتحكم في العلاقات التركية – الإسرائيلية لمصلحة تركيا.[1]

- **الإدارة الإسرائيلية للأزمة وتخبطها:**

عقب الخسارة الفادحة والإهانة التي تلقتها تركيا أمام الرأي العام والمجتمع الدولي إثر ممارستها للقرصنة على أسطول الحرية، لجأت إلى سحب مستشاريها العسكريين من تركيا وحذرت مواطنيها من زيارة تركيا، كما رفضت الاعتذار العلني ودفعها للتعويضات لعائلات القتلى والجرحى ممن كانوا على متن السفينة "ما في مرمرة" كما تعارض تشكيل لجنة دولية للتحقيق خوفا من إدانة جديدة كالتي واجهتها إثر نتائج التحقيق الدولي الذي أشرف عليه القاضي غولدستون حول حرب غزة وتعتبر بالمقابل أن التحقيق الخاص الذي تقوم به بحضور مراقبين أجانب يفي بالغرض من أجل كشف ملابسات الحادث الأمني.

وقد هدد أصدقاء إسرائيل في الكونغرس الأمريكي بزيادة الوضع أكثر إحراجا من خلال تصريحاتهم بمعاقبة الحكومة التركية إذا ما استمرت في إتباع التصعيد ضد إسرائيل، وفي ظل هذه الأجواء المتوترة

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 716-717.

تبقى الأزمة مفتوحة على كل احتمالات التصعيد إذا لم تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال ما تملكه من وسائل الضغط على الطرفين من أجل إيجاد المخارج اللازمة لاحتواء الأزمة.[1]

وعلى هذا الأساس فقد عمد السلوك السياسي الإسرائيلي تجاه تركيا بمحدودية خيارات تل أبيب في التأثير على أنقرة وهو ما عبر عن إرادة تل أبيب في جعل تركيا تدفع ثمنا غاليا لتسييرها لأسطول الحرية، وعليه فقد اغتالت مواطنيها انتقاما يعكس للتغير في السياسة الخارجية التركية التي تتضمن لونا إسلاميا أكبر وابتعاد عن الغرب. وهو ما عبر عنه مدير مركز "بيغن سادات للدراسات الإستراتيجية" لإسرائيل"إفرايم أنبار" على أمل من أن انتخابات جويلية 2011 أن تقدم فرصة للمواطنين الأتراك للبقاء ديمقراطيين وجزءا من الغرب.

وعلى هذا فقد أرادت إسرائيل رفع الكلفة السياسية للتحركات التركية في المنطقة وإحراج حكومة حزب العدالة والتنمية أمام ناخبيها، غير أن قتل المدنيين الأتراك العزل في المياه الدولية لم يعبر عن عنفوان إسرائيلي بقدر ما عبر عن إفلاس استراتيجي وعجز عن مواجهة الإستراتيجية التركية الجديدة، وقد استمر السلوك الاستراتيجي المفلس لإسرائيل على عدة جبهات لمحاولة إيذاء تركيا من دون قدرة فعلية على ذلك.

وفي هذا الشأن قد تواردت أنباء أفادت بأن أجهزة الأمن الإسرائيلية شرعت في عملية تدريب عناصر من حزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة من مختلف التيارات السياسية التركية، ليس فقط حزب العدالة والتنمية بل وإن أوساط تركية قد ربطت بين عملية الهجوم الأخير لحزب العمال الكردستاني على موقع عسكري تركي في لواء الإسكندرونة والهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وعليه يمكن تفسير التحركات التي شهدها الكونغرس الأمريكي في الفترة التي أعقبت أسطول الحرية برعاية اللوبي الموالي لإسرائيل (أيباك) لتحريك ملف مذبحة الأرمن التي ظلت دوائر صنع القرار الأمريكي تفضل عدم الخوض فيه منعا لاستفزاز أنقرة وهو الأمر الذي لوحظ إثر تحرك إسرائيل لتطويق تركيا في البلقان بالتعاون مع صربيا بدعوته لرئيس وزراء جمهورية صرب البوسنة "ميلوارد دوديتش" إلى زيارتها ودراسة هذا الملف، توالى مع هذه التحركات إرسال خمس منظمات يهودية أمريكية والمتمثلة في رابطة مناهضة التشهير، واللجنة اليهودية – الأمريكية ومنظمة بناي برث (أبناء العهد) ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية – الأمريكية الكبرى والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي

[1] – عبد القادر، مرجع سابق.

خطابا إلى أردوغان عبروا فيه عن قلقهم العميق من الموجة الحالية من مظاهر معاداة الأمة في تركيا، وأشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" بمحاولات الانتقام الإسرائيلية من تركيا معلنا في ذلك عن استعداد إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع سوريا من دون شروط مسبقة، غير أنها تريد الاستعاضة عن الوساطة التركية بأخرى فرنسية،[1] وقد تعالى الضجيج الإسرائيلي باتهام مدير الاستخبارات التركية الجديد "هاكان فيدان" بأنه محسوب على إيران في محاولات يائسة لإلفات الرأي العام العالمي حول تركيا، كما حاولت مؤخرا إسرائيل بناء تحالف إسرائيلي يوناني لتطويق تركيا للاستفادة من سيطرة اليونان على الجزر البحرية المتنازع حولها البلدين في بحر ايجة، بغية إيجاد إسرائيل عمق استراتيجي جديد لتدريب سلاحها الجوي.

لم تكتف إسرائيل بمحاولاتها العديدة لمعاقبة تركيا، حتى المجال السياحي لم يسلم من محاولاتها في ذلك، إذ أعلن إتحاد وكلاء السفريات الإسرائيلي أن نحو 100 ألف إسرائيلي من بين 150 ألفا كانوا قد خططوا لتمضية عطل في تركيا صيف عام 2010 قد ألغوها بالفعل، وعلى حد قول "يوسي فتايل" مدير الاتحاد أنه حتى الذين خططوا للسفر إلى مناطق أخرى عبر تركيا غيروا التوجه إليها عبر دول أخرى، وقد عبرت كل هذه التحركات الإسرائيلية عن سلوكها عشوائيا لإسرائيل أكثر منه سياسة منظمة للتأثير في خيارات تركيا كونها تدور حول محاور وجبهات متنوعة تعتقد للتنسيق حتى بالمقاييس الإسرائيلية التقليدية، والشيء الذي يخيف ويقلق إسرائيل تجاه تركيا هو فك هذه الأخيرة من ارتباطها السابقة بتل أبيب مما يعني اصطفاف حزام شمالي في مواجهة الطموح الإسرائيلي حتى بعد انهيار القدرات العربية، الأمر الذي يلغي نظرية دول المحيط الذي صاغها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "ديفيد بن غوريون".

غير أن الأمر الذي يؤسف هو أن كل التحركات العشوائية الإسرائيلية في مواجهتها لتركيا معظمها لا تؤسس لحل هذه المعضلة الجيوسياسية بل تساعد على تفاقمها ولعل التنافر الحاصل بين حكومة تل أبيب وأنقرة له دوره الكبير في انتهاج إسرائيل لهذا السلوك العشوائي فلا الإيقاع ولا التوقيت مضبوط، ناهيك بوضوح الهدف النهائي من هذه التحركات. ولم يشهد لهذه الأخيرة من قبل إسرائيل تجاه تركيا في

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 718-719.

تاريخ إسرائيل على الرغم من أن هذه التحركات الإسرائيلية تنطلق من فهم معقول لنقاط الضعف التركية من النواحي الجيوسياسية.[1]

لكن فهم نقاط الضعف المتنوعة شيء والقدرة على إحداث تأثير شيء آخر مثل ما دلت عليه مروحة التحركات الإسرائيلية في المنطقة المحيطة بتركيا على أن تل أبيب لم ترس خياراتها الإستراتيجية حيال تركيا بعد، وأنها تلجأ لإثارة الغبار أكثر مما تهدف إلى شيء محدد وملموس للتأثير في خيارات تركيا الإستراتيجية حيالها غير أن إسرائيل تمتلك ورقة ذات منفعة وتأثير في علاقاتها مع تركيا وهي ورقة التكنولوجيا العسكرية، غير أن مقارنة هذه الورقة بالعوامل العديدة التي تدفع تركيا للابتعاد عن إسرائيل وهنا تبرز أزمة إسرائيل مع تركيا في أوضح صورها.[2]

ويمكننا رصد جملة من التداعيات السلبية على إسرائيل وكذا على العلاقات التركية – الإسرائيلية التي ظهرت إثر الهجوم، حيث تمثلت الانعكاسات السلبية على إسرائيل في:[3]

- زيادة تشوه صورة إسرائيل في العقلية الغربية
- تراجع قدرة الغرب في الدفاع عن سلوك إسرائيل العدواني.
- التسبب بالحرج للإدارة الأمريكية التي ترعى مفاوضات سياسية معقدة وصعبة.
- تزايد انتقاد الحكومة الإسرائيلية واتهامها بعدم القدرة على قيادة الدولة والمرحلة.
- تراجع مكانة إسرائيل كدولة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط بوصفها غير قادرة على حفظ تحالفاتها الإقليمية مع أكبر دولة إسلامية في المنطقة.

أما الانعكاسات السلبية عل العلاقات التركية – الإسرائيلية فتتمحور حول:[4]

- انكشاف اللعب الإسرائيلي في المنطقة لدى القيادة العسكرية التركية، ما جعلها تخفف من مساندتها المطلقة للاتفاق العسكري المبرم بين الجانبين.

---

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص ص 718-719.

[2] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص 719.

[3] – جواد الحمد، "التداعيات السلبية على إسرائيل وعلى العلاقات التركية – الإسرائيلية"، في: أمر الله إيشلر، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، مرجع سابق، ص 62.

[4] – نفس المرجع، ص 63.

- تراجع قدرة إسرائيل على بناء علاقات متوازنة مع تركيا.
- انكشاف إسرائيل شعبيا في تركيا، حتى لدى التيارات القومية.
- فشل إسرائيل في احتواء الأزمة مبكرا.
- تزايد الشعور التركي بأن إسرائيل ليست حليفا صادقا، وإنما تريد استغلال تركيا غطاء لسياساتها في المنطقة.
- إضعاف قدرة اللوبي اليهودي في تركيا على الدفاع عن إسرائيل وتقديمهما للرأي العام التركي.
- تزايد الانفتاح التركي على مواقف حركة حماس وسياساتها والدفاع عنها رسميا وشعبيا على حساب العلاقة مع إسرائيل، وتقديم مبررات جديدة للقيادة التركية لزيادة الانفتاح على حركة حماس.
- القبول المبدئي لدى القيادة التركية بإجراء مراجعة جادة للعلاقة مع إسرائيل، ظل فشل الأخيرة في تلبية المطالب التركية لإبقاء هذه العلاقة.[1]

المطلب الثالث: التحديات الأمنية التي تواجه التحالف التركي – الإسرائيلي.

- **وصول الإسلاميون للسلطة:**

لم يكن التحدي الفعلي للعلاقات التركية – الإسرائيلية متمثلا بوصول حزب الرفاه للسلطة، فهو لم يستطع مجابهة المؤسسة العسكرية، بل يتمثل بوصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان زعيم الحزب ورئيس الوزراء التركي الحالي للسلطة في نوفمبر 2002 بنجاح ساحق، وحصوله على 351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعد.

وعليه فقد بدأت العلاقات التركية – الإسرائيلية في عهد هذا الحزب تشهد توترا، نظرا للأعمال القمعية التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين أثناء الانتفاضة التي اندلعت عام 2000، ويمكن إثبات مظاهر التوتر من خلال تصريحات بعض المسؤولين الأتراك، بل تعدى ذلك إلى أفعال على أرض الواقع تمثلت في رفض أو تجاهل رئيس الوزراء التركي أردوغان لاستقبال عدد من المسؤولين الإسرائيليين، وبعد انتخابات عام 2002 بأسبوعين فقط رفض أردوغان طلبا ملحا من السفير الإسرائيلي للقاء، وفي مقابل ذلك جمع أردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته في إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي، وعليه فقد أعادت أنقرة ربط علاقاتها بإسرائيل بمدى التزام هذه الأخيرة بعملية السلام

[1] – جواد الحمد، "التداعيات السلبية على إسرائيل وعلى العلاقات التركية – الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص 63.

في الشرق الأوسط، وأعيد تصميم علاقة تركيا بإسرائيل من حليفين عسكريين إلى ندين متنافسين في منطقة يعاد فيها رسم خريطة موازين القوى.[1]

في ماي 2003 رفض أردوغان قبول دعوة إلى زيارة إسرائيل، معبرا في ذلك عن غضبه الشديد باسمه واسم الشعب التركي تجاه القضية الفلسطينية، كما رفض استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرئيل شارون" في نوفمبر 2003 في مطار أنقرة، وكذلك "إيهود أولمرت" فيما بعد، بالإضافة إلى رفض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك عبد الله غول زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية سنة 2003، وقد بلغ تدهور العلاقات بين الطرفان إلى أن لوحوا المسؤولون الإسرائيليون من خلال اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد المصالح التركية، حيث عبرت إسرائيل إثرها عن استيائها من تركيا باتخاذها خطوات اعتبرتها تغييرا في اتجاه إنهاء المشاركة الإستراتيجية بين الطرفين.[2]

فمنذ تولي حزب رئيس الوزراء أردوغان ووزير خارجيته غول السلطة لم يزوروا إسرائيل، وقد وصف أردوغان أعمال إسرائيل بالإرهابية في مارس 2004 بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، وبعد اغتيال "عبد العزيز الزتيسي" أحد أبرز قياديي الحركة، كما وصف الأعمال الدامية التي قام بها الجيش الإسرائيلي في رفح بقطاع غزة أنها إرهاب دولة، الأمر الذي أثار غضب إسرائيل. ولعل من أكبر ما فعله أردوغان في مايو 2004 من قرارات، هو ما ذكرته جريدة "السبيل الأردنية" نقلا عن جريدة المستقبل اللبنانية عن قرار الحكومة التركية في إلغاء صفقات عسكرية مع إسرائيل احتجاجا على ممارسات الاحتلال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، حيث حذر وزير الخارجية التركي "عبد الله غول" إسرائيل من أن سياساتها القاسية ضد الفلسطينيين ستضر بعلاقاتها مع تركيا، كما اتخذ الحزب خطوة غير متوقعة عندما سحب السفير التركي من إسرائيل في 2004 للتشاور، وأعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية بتعيين سفير بدلا من قنصل، كما رفض طلبات زيارات للعديد من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا، فضلا عن تأجيل زيارة وزير الخارجية سابق الذكر.

وجدد أردوغان انتقاداته الحادة لسياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرئيل شارون" متهما إسرائيل بتهديد أمن وسلامة المنطقة ومؤكدا في ذلك على رفض بلاده المطلق للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، علاوة على ذلك فقد نشبت أزمة دبلوماسية حادة بين إسرائيل وتركيا في

[1] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 143.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص ص 151–152.

أعقاب تصريحات أردوغان ضد إسرائيل حيث قال: "خلافا لصواريخ القسام التي لم تقتل أي إسرائيلي، فإن كل هجمة لجيش الاحتلال الإسرائيلي توقع عشرات القتلى الفلسطينيين"، وقد أثار هذا التصريح ردود فعل غاضبة لدى صناع القرار في تل أبيب. وقد ساهمت كل هذه العوامل في إحداث تخوف إسرائيلي من حكومة حزب العدالة والتنمية، وزادت من توتر العلاقات بينهما، ومما زاد الأمر تعقيد العلاقة التي أقامها الحزب مع حركة حماس واستقباله لقادتها في مقر الحزب ورفض اعتبارها منظمة إرهابية، كما تروج إسرائيل لدول العالم، حيث أن إسرائيل بشن حرب همجية على غزة في سبتمبر 2008.[1]

- **الدعم الإسرائيلي للأكراد في شمال العراق:**

أدى الدعم الإسرائيلي العسكري في شمال العراق خاصة بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 إلى تراجع مواقف أنصار إسرائيل في تركيا وخصوصا المؤسسة العسكرية وقيادة حزب الشعب الجمهوري في الدفاع عن إسرائيل وعن علاقاتها القوية والمميزة معها، بالإضافة إلى دعم إسرائيل لحزب العمال الكردستاني عن طريق إقامة قواعد عسكرية له، بالإضافة إلى ما تمارسه إسرائيل من بطش على الشعب الفلسطيني، الأمر الذي فتح المجال الكبير للقيادة التركية، وبالأخص أردوغان لمهاجمة إسرائيل.

- **موقف اللوبي اليهودي من المسألة الأرمينية:**

يتضح ذلك من خلال تنشيط اللوبي اليهودي منذ عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية بقوة، ونجاحه في الضغط على اللجنة الخارجية في الكونغرس الأمريكي للنظر للأحداث التي طرأت على الأرمن في 1915-1916 إبادة شعب (جينوسايد) ارتكبتها تركيا بحق الأرمن، وقد أشار ذلك غضب تركيا وبالتالي الزيادة من توتر العلاقات بينها وبين إسرائيل نظرا لاعتقاد أنقرة بأن تل أبيب كانت سببا في تبني اللوبي اليهودي لهذا الموقف.[2]

- **مسألة شمال قبرص:**

[1] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص ص 152-155.

[2] – نفس المرجع، ص 172.

منذ أن صوت القبارصة الأتراك لمصلحة مشروع الأمم المتحدة الذي ينص على إعادة توحيد قبرص، رفضت إسرائيل الاستجابة لطلبات تركيا من أجل إنهاء الحظر على شمال تركيا كما فعلت أوروبا، في حين رقى مؤتمر الدول الإسلامية تعامله مع شمال قبرص واعتبرتها دولة في تعامله معها.[1]

- **التطلعات التركية لدور قيادي في المنطقة:**

يعد احتلال العراق سنة 2003 دافعا هاما للأتراك نحو التحرك من أجل إيجاد دور قيادي لهم في المنطقة ينبع من مكانتهم وقدراتهم، وليس بسبب تحالفهم وانتمائهم للغرب، ويرى الأتراك أن أحقيتهم بهذا الدور تنبع من كونهم يمثلون جسرا بين حضارتين مختلفتين، فجزء من تركيا يقع في آسيا والآخر في أوروبا، والبحث عن مكانة جديدة لتركيا يرجع لمسلمات في السياسة الخارجية التي تتلخص في قول "جلال الدين كارت" سفير تركيا إثر حلقة نقاش مغلقة حول السياسة الخارجية التركية التي نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية في بيروت في 27 جوان 2002 بقوله: " إن تركيا بلد يتميز بأنه شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو 70 مليون نسمة، غني بالموارد الطبيعية، اقتصاده يقع في المرتبة 18 في العالم من حيث الحجم، تراثه الثقافي متعدد من العثمانيين إلى السلاجقة ومن الحيثيين إلى المماليك، يملك جيشا مدرب بشكل متميز، ويعد ثاني جيش في حلف شمال الأطلسي".[2]

أما من الناحية الجغرافية فإن تركيا تشكل جسرا طبيعيا يربط أهم قارتين في العالم: آسيا وأوروبا، تقع على تقاطع أوروبا، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وحوض قزوين، لها مضايق تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط. ومن هنا يرى الأتراك أن بلدهم فريد من نوعه في هذا العالم، وتركيا المسلمة هي الدولة العلمانية الوحيدة في العالم التي برهنت أن الإسلام يمكنه أن يتعايش مع الديمقراطية بتنوعها واختلافها، هذا وترى تركيا أنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة وأن ينضوي الجميع تحت لوائها، لذلك هي تريد أن تق على مسافة واحدة من جميع أطراف المنطقة ولذلك حاولت أقامة علاقات متوازنة وطيبة مع إسرائيل والعرب على حد سواء حتى لا يتهمها العرب بالتحيز لصالح إسرائيل، ويمكن أن نرى ذلك الدور الذي تصبوا إليه تركيا في محاولاتها التوسط بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل والفلسطينيين، واللقاء الذي رتبته بين وزير الخارجية الإسرائيلي

[1] – محمد نور الدين وآخرون، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، مرجع سابق، ص 737.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 165.

ونظيره الباكستاني، ومحاولتها الأخيرة التي قامت بها من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، فمنذ مجيء حزب العدالة والتنمية وتركيا تعيش في طريق إعادة صياغة مسارها الجيوسياسي وأولوياتها الجيوسياسية وفقا لما تراه يحقق مصالحها القومية بصرف النظر عن ملائمتها أو مخالفتها لأهداف قوة أخرى، حيث أنها لعبت اللعبة الأمريكية لسنوات طويلة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وليس لمصلحتها، ولكن الوقت حان لإعادة صياغة مسارها وفق مصالحها هي بالأساس، بغض النظر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل أن الرغبة التركية بإعادة النظر في استراتيجياتها في المنطقة وفقا لمصالحها بعيدا عن المظلة الأمريكية، تعد انعكاسا لتباعد المصالح التركية عن المصالح الإسرائيلية، وتعد أولى خطوات أنقرة في ذلك من خلال رفضها بالسماح لأمريكا باستخدام أراضيها في ضرب العراق، وهو ما عبر عن مفترق طرق بين هذه الدول الثلاث، فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تجتمع عند غزو العراق وتقسيمه، وهو ما لا يخدم مصلحة تركيا التي تريد عراقا موحدا مستقرا لضمان استقرارها واستقرار المنطقة التي تريد قيادتها نحو الأمن والازدهار، ويبدو أن تركيا تريد أن تكون قائدة للعالم الإسلامي والشرق الأوسط بدلا من أن تكون ذيلا للغرب، وعلى هذا الأساس جاءت محاولة تركيا حل جميع مشاكلها مع دول الجوار الإقليمي وتبنيها لمواقف التصالح وحل الأزمات، حتى يتسنى لها أن تكون دولة محورية ومركزا للأحداث ولإطلاق التنمية الاقتصادية الداخلية، وما ينجم عنه من زوال للتهديدات الخارجية لتركيا، في مقابل فتور علاقاتها مع إسرائيل لزوال التهديد. وعليه فإن مظاهر التحدي التي جاءت بها السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه إسرائيل كحلمها في أن تلعب دورا مركزيا في المنطقة، وتكون هي الفاعل المركزي ينافس إسرائيل بعدما كانت في حالة تحالف معه من أجل بناء نظام شرق أوسطي جديد لصالح إسرائيل، الأمر الذي زاد من مخاوف هذه الأخيرة تجاه سياسات تركيا الجديدة المنافية لكل مصالحها.[1]

- **تعزيز علاقات تركيا بإيران:**

إن تنامي العلاقات التركية – الإيرانية على مختلف الأصعدة له تأثيره البالغ على تآكل التحالف التركي – الإسرائيلي، خاصة بعد أداء تركيا دورا مستقلا في شأن الملف النووي الإيراني، وهو ما اعتبرته إسرائيل محاولة لتخفيف الضغط على إيران بخصوص ملفها النووي وإعطائها مخرجا يجنبها المزيد من العقوبات الدولية.

[1]– رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص ص 165– 166.

- **مماطلة إسرائيل وتسويفها في تزويد تركيا بطائرات من دون طيار:**

أثارت هذه المماطلة التي كان ينبغي تنفيذها عام 2010 غضب تركيا، وخصوصا أنها جاءت في سياق التوتر بين الطرفان، وهو ما أوحى لتركيا بأن إسرائيل تحاول بمماطلتها هذه ابتزازها في مواقفها تجاه إسرائيل وما عقّد الوضع أكثر هو أن هذه الطائرات كانت مخصصة لمكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وجنوب شرق تركيا، في المقابل كانت إسرائيل على استمرار في تقديم دعمها العسكري لكردستان العراق.[1]

- **الرفض التركي الشعبي للعلاقات مع إسرائيل:**

لقد شكل الشعب التركي حجر الزاوية في موازين القوى في تركيا رغم إحكام سيطرة المؤسسة العسكرية على جميع المؤسسات التركية، وذلك لما للشعب من قوة وضغط في اختيار ما يراه مناسبا حتى ولو لم يحظ برضا العسكر، وعلى هذا الأساس عجز الجيش عن رعايته للعلاقات التركية – الإسرائيلية عن إقناع الشعب التركي أو الحصول على قبوله ورضاه عن هذه العلاقات رغم مرور 60 عاما على العلاقات، إلا أن الشعب التركي مازال رافضا ومعارضا لها لدرجة أنه ينظر للحليف الإسرائيلي بنظرة الكره وبعين الشك والريبة، وعليه فإن الاعتراف بإسرائيل كان اعترافا واقعيا تحت الضغوط الغربية، ولم يقبل في يوم من الأيام شعبيا داخل الأوساط التركية[2]، الأمر الذي عكس قيام الشعب التركي بالعديد من التظاهرات والاحتجاجات على ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتملة، وكان أهمها انعقاد مهرجان القدس الذي أقامه حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان في 06 سبتمبر عام 1980، وكان المهرجان قد حمل شعار "تحرير القدس" والذي شارك فيه نحو 100 ألف شخص مطالب بمعاداة النظام العلماني وداعين لهدمه وإقامة دولة إسلامية، وقد عقب هذا المهرجان انقلاب عسكري في 12 سبتمبر 1980 الذي اعتبره أربكان انقلاب ضد مهرجان القدس. وقد زاد هذا الانقلاب من غليان الشعب الذي زاد من تدهور علاقات تركيا بإسرائيل، ولم تعد ترقى إلى مستوى السفراء، حيث طالبت أنقرة بسحب سفيرها في إسرائيل ومطالبتها لإسرائيل بأن تفعل نفس الشيء، فقد سحبت تركيا سفيرها عام 1956 من تل أبيب وخفض العلاقات إلى رتبة سكرتير أول احتجاجا على العدوان الثلاثي على مصر، وقامت بافتتاح بعثة دبلوماسية كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة عام 1979، حيث امتنعت تركيا عام

[1] – محمد نور الدين وآخرون، **العرب وتركيا**، مرجع سابق، ص 737.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 167.

1976 عن تصويتها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء قرار يعتبر الصهيونية مساوية للعنصرية، مما أدى لتعرض تركيا لانتقادات غربية حادة جراء امتناعها.

قامت تركيا بخفض حجم تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل عام 1980 احتجاجا على قرار الكنيست بضم القدس الشرقية لإسرائيل، واعتبار القدس عاصمة لها، وكان من أضخم المظاهرات في تاريخ تركيا المظاهرة التي دعا لها حزب السعادة في 4 جانفي 2009 التي ضمت مليون شخص للتنديد بالعدوان الإسرائيلي الذي بدأ على غزة في 27 ديسمبر 2008، ولأول مرة يرفعون هتافات واضحة العداء لإسرائيل مثل "الموت لإسرائيل"، وقد تضمنت هذه المظاهرات عشرات الآلاف من المتظاهرين التي تطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، وتطالب بطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة. فعداء الشعب التركي لإسرائيل لا يقتصر على القضية الفلسطينية فحسب، بل إن غالبيته العظمى تؤمن بأن للصهيونية العالمية يدا في سوء حالة الاقتصاد التركي.[1]

- **أسطول الحرية وإهانة السفير التركي في إسرائيل:**

رافق اغتيال الجيش الإسرائيلي لتسعة مدنيين أتراك متضامنين مع الفلسطينيين في أسطول الحرية في المياه الدولية المقابلة لشاطئ غزة، والإهانة التي اقترفها نائب وزير الخارجية الإسرائيلي في حق السفير التركي في إسرائيل مزيدا من التوتر بين الدولتين.

- **العلاقة التركية بالإتحاد الأوروبي:**

إن سعي تركيا للانضمام للنادي الأوروبي قد ساهم خاصة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في تسهيل اتخاذ تركيا لمواقف أقل تأييدا لإسرائيل وأكثر تقربا للفلسطينيين، وهذا توائما مع ما نصت عليه السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، كما أن شروط الإتحاد لانضمام تركيا إليه قد أثرت على صانعي القرار التركي وعلى علاقاتها بإسرائيل.[2]

- **التقارب التركي – السوري:**

---

[1] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 168.

[2] – محمد نور الدين، **العرب وتركيا**، مرجع سابق، ص ص 737-738.

تركز تركيا في علاقاتها على تقاربها بسوريا، على اعتبار أن هذه الأخيرة تمثل بوابة هامة في المرور إلى الأسواق الخليجية.[1]

لقد أعطت زيارة الرئيس التركي السابق "أحمد نجدت سيزر" لدمشق في جوان عام 2000 دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس "بشار الأسد" الأولى إلى تركيا عام 2004، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوقعت اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة. وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خصوصا وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأميركي السابق "جورج دبليو بوش" فرضها على سوريا، بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.

وعلى الجانب السوري، تجاوزت القيادة السياسية السورية كل مثبطات العلاقة مع تركيا، فرمت بعيدا بما تحمله الذاكرة والتاريخ تجاه الأتراك، وصرفت النظر عن عضوية تركيا الأطلسية، وشيّدت علاقات ثقة وتعاون معها، حتى أصبحت تركيا راعية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة.[2]

- **العلاقة التركية بالولايات المتحدة الأمريكية:**

أدى تغيير علاقات تركيا بالولايات المتحدة خصوصا منذ احتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003 إلى غضب وتوتر تركيين تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة في قضايا، كان الموقف الإسرائيلي فيها يتناسب والموقف الأمريكي تجاهها، الأمر الذي زاد من سخط تركيا على إسرائيل كشعورها بأن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بمساندة إسرائيلية على إقامة دولة كردية في شمال العراق وما يحمله ذلك من تهديدات على الأمن القومي التركي وخيبة أمل تركيا تجاه أمريكا لعدم محاولتها جديا وقف نشاط حزب العمال الكردستاني شمال العراق وغيرها من المسائل التي ساهمت في زيادة توتر علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

---

[1]– علاء عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد؟ سيناريوهات الهيمنة الإسرائيلية**، (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 353.

[2] – ويكيبيديا، "العلاقات السورية – التركية"، **الموسوعة الحرة**، (2013/4/6)، في: http://ar.wikipedia.org/wiki

- **المشاريع المعطلة بين إسرائيل وتركيا:**

نتيجة لوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، تعطلت العديد من المشاريع الهامة بين الدولتان التي اتفق الطرفان على تنفيذها، ومن بين هذه الأخيرة نذكر: مشروع غاب، استيراد المياه من تركيا ومشروع خط الأنابيب الكبير.[1]

المبحث الثالث: تركيا الجديدة والقضية الفلسطينية...دراسة في الواقع والآفاق و المعيقات.

[1]– محمد نور الدين وآخرون، **العرب وتركيا**، مرجع سابق، ص ص 738–739.

عكست السياسة الخارجية التركية الجديدة لكل ما جاء به حزب العدالة والتنمية من توجهات ومبادئ، والتي ركزت في أساسها على ضرورة استحضار الإرث العثماني والإسلامي، الأمر الذي أضفى علاقات جيدة مع الوطن العربي والإسلامي وحتى دول الإتحاد الأوروبي، في مقابل توتر علاقاتها مع إسرائيل نتيجة لتردي علاقات هذه الأخيرة مع إسرائيل وتباعدهما الذي عكس تقارب وتلاقي تركيا بالوطن العربي، وبالخصوص تجاه القضية الفلسطينية، الأمر الذي فتح آفاقا وتحديات كبيرة أمام كل هذه الأطراف.

بعدما اقتضت الضرورة على تركيا وإسرائيل بتلاقي مصالحهما في نقاط مشتركة وما نجم عنها من تحالف استراتيجي وثيق، الذي سرعان ما لبث وأن أخذ في التآكل والتذبذب نتيجة لتغير الظروف والمصالح، وبالتالي تغير توجهات الطرفان، الأمر الذي عكس توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي انصب معظمها في قالب لا يتواءم والخطط الإستراتيجية التي بنتها أنقرة مع تل أبيب سابقا، وهو ما فسر تراجع علاقات تركيا بإسرائيل أو إن صح التعبير تذبذبها. ولعل كل هذه التغيرات كانت نتاجا لسياسات حزب العدالة وتوجهاته التي ترتكز على قاعدة تصفير الخلافات مع دول الجوار الإقليمي وبالتالي خلق ثقة تجاه تركيا بالإضافة إلى تركيز حزب العدالة على تعدد الأبعاد والتوجهات بما يتواءم والمصالح التركية، وليس كما كانت عليه سابقا لاسترجاع المجد العثماني الإسلامي والمناداة بالعدل والمساواة، ولعل هذا ما يعكس استفاء تركيا لجملة الشروط المفروضة عليها من قبل الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: واقع العلاقات التركية – العربية في ظل الإستراتيجية الجديدة لتركيا.

إن من أسباب خلافات تركيا مع العرب واتهاماتها المتبادلة هو إقامة تركيا لعلاقات تعاون استراتيجي مع إسرائيل اللذان كانتا يختلفا في كون الدول العربية تمثل التهديد المشترك لهما، ومع تغيير الأوضاع الدولية والداخلية[1] وبالتالي تحولت مصالح تركيا وتوجهاتها خاصة تجاه المنطقة العربية والتي أصبحت تمثل هذه الأخيرة لتركيا إحدى الأقطاب الهامة في توجهات تركيا الحديثة عن طريق خلق روح الثقة المتبادلة بين الطرفان "العرب وتركيا"، وبالتالي إقامة تحالف وثيق بالدول العربية[2]، ولعل هذا ما عبر عنه "داوود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي" وأكد عليه إثر توضيحه للتوجهات التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط فأشار إلى أنه أصبح من المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات التركية – العربية على

[1] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 169.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 169.

أرضية عقلانية تأخذ في الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية في فترة تشهد تحولات جادة في تركيا والدول العربية مجتمعة وفرادى، ولا تنحصر هذه الأهمية على مستوى المصالح المتبادلة بين الأطراف فحسب ولكنها تمتد إلى مستوى السلم الإقليمي أيضا ويتجلى ذلك من خلال البدء بتجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة وترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك وحماية العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية وضمن هذا السياق لا بد من تركيا أولا وقبل كل شيء تطوير وجهة نظر تؤهلها لتحسين نبض العالم العربي وتلمس إيقاع التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تشهده مجتمعاته، فعلى سبيل المثال يمكن لتركيا العمل على فهم الوضع الجديد الذي طرأ على سوريا بعد "حافظ الأسد" وطرح تفسير لهذا الوضع، لا سيما عملية التغيير الاجتماعي التي شهدتها سوريا في الأعوام الأخيرة ويمكن للدبلوماسية بشأن هذه الدولة أن تقيم أرضية صحيحة بناءا على مثل هذا التحليل والتفسير وينبغي الابتعاد عن المقاربات التعميمية والسطحية التي تختزل المجتمعات العربية في تصنيف واحد[1]، وكبداية تطبيق لبنود السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه الوطن العربي حولت تركيا خلافها مع سوريا الذي كاد أن يتحول إلى حرب عام 1998 إلى علاقات جيدة فيما بعد بسبب الأوضاع في العراق وفلسطين ولوصول تيار إسلامي للحكم في تركيا نتيجة لمحاولة تركيا تحسين علاقاتها مع كافة الدول العربية والإسلامية نظرا لتغير نظرتها لدورها في المنطقة، الأمر الذي جعلها أكثر قربا من العرب لتكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف خاصة إثر دورها كوسيط في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط على المسارين الفلسطيني – الإسرائيلي والسوري – الإسرائيلي[2]، نتيجة لبروز تركيا رسميا وشعبيا وقيامها بدور يقوم على أسس من العدالة والأخلاق وهو متغير لم تضعه إسرائيل في حسبانها[3]، ومن ثم فتركيا اليوم باتت لاعبا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد فوز حزب العدالة والتنمية بمقاليد الحكم في تركيا، ووفقا لما جاء به من توجهات وإستراتيجية جديدة تحت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الجوار الأوروبي، غير أن

[1] – أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 450.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 169.

[3] – محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص 48.

المجال العربي فقد مثل لتركيا أهمية استثنائية ونظرا لكونه يتيح لها فرصا أكبر لترجمة سياساتها الجديدة بنجاح، ومن جملة هذه الفرص نذكر:[1]

- يمثل العرب الجناح الجنوبي لتركيا وعلى مسافات طويلة تتعدى ال1000 كم ومن الطبيعي أن يكونوا محورا أساسيا لسياسات الدولة التركية انطلاقا من تأثيرات المكان الجغرافي.
- تشترك تركيا مع حدود الدول العربية الجنوبية في احتواء إحدى أهم المشكلات في تاريخ تركيا الحديثة وهي المشكلة الكردية التي كانت سببا في تقسيم العراق وفي تهديد وحدة كل من تركيا وإيران ونسبيا سوريا، ولعل الالتفات الذي توليه تركيا بجدية نحو إقامة تعاون وثيق مع هذه القوى أمرا حيويا للأمن التركي القومي خصوصا وأن الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي التركي لم تبق تعد خطرا خارجيا وتهديدا سوى حزب العمال الكردستاني الذي يحارب الدولة التركية باسم الأكراد الأتراك. كما أن المجال العربي هو أكثر تعبيرا عن خاصية العمق الاستراتيجي في سياسة تركيا الجديدة، فالروابط بين تركيا والعرب كانت الأقوى في العهد العثماني وكان العرب آخر قومية بقيت وفية للرابطة العثمانية إلى آخر لحظة من عمرها الأمر الذي يتيح لتركيا فرصا للتواصل وتطبيق سياسة العمق الاستراتيجي ببعدها الحضاري. وهذا ما أثبتته التطبيقات العملية لسياسة الحدود المفتوحة حيث أن تركيا نجحت خلال أقل من ست سنوات في فتح الحدود مع سوريا ولبنان والأردن، وفي إقامة مجلس تعاون استراتيجي مع سوريا والعراق وفي إقامة أول اتحاد اقتصادي مع أربع دول عربية في وقت لم تستطع تركيا فيه أن تفتح حدودا واحدة مع أي دولة أوروبية أو مسيحية مع أنها تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عام 1959 أي منذ أكثر من خمسين عاما. كما أن عامل الوحدة الحضارية بين تركيا والعالم العربي كان أساسيا في تجاوز الحساسيات والظنون والنجاح من أجل تطوير صيغ وحدوية بين تركيا وبعض العالم العربي.
- كما أنه لا يمكن للعمق الاستراتيجي في تركيا أن يستقيم من دون أن تكون القضية الفلسطينية في قلب السياسات الخارجية الجديدة لتركيا، فكما دخل السلطان عبد الحميد الثاني التاريخ برفضه إعطاء اليهود وطنا قوميا في فلسطين، وفي القلب منها القدس كانت من جهة في قلب الوجدان في التركي وثانيا لأنها بوابة العبور إلى قلوب العرب والمسلمين والمصدر الأساس لنيل مشروعية وطنية إسلامية وشعبية في العالمين العربي والإسلامي لدى أي دولة عربية كانت أم إسلامية أم خلافهما.

[1] – محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، مرجع سابق، ص 757.

- علاوة على ذلك يمثل العالم العربي أحد أهم مصادر الطاقة لتركيا منذ عقود، وتزداد أهميته لكون مشاريع أنابيب نقل الطاقة عبر الأراضي التركية إلى الخارج بدأت أولا مع دولة عربية هي العراق مع خط كركوك – يومور طاليق في عهد الرئيس السابق صدام حسين واليوم تحتل خطط تحويل تركيا البلد غير النفطي إلى مركز أساس لأنابيب نقل الطاقة من نفط وغاز من كل محيطها من حوض قزوين وإيران والعراق والخليج وسوريا مكانة رئيسية في طريق وضع تركيا على خريطة الطاقة العالمية لممر لها بين الشرق وأوروبا كما أن للعراق وسوريا والعالم العربي موقعا مهما في هذه الخطط.
- كما أن الكثافة السكانية في الوطن العربي التي قارب عددها 350 مليون نسمة تمثل سوقا مهمة وقريبة للصادرات التركية كما يمثل مجال رحب للاستثمارات وخصوصا في الدول النفطية من الخليج والعراق إلى ليبيا ومعظم الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن المجال العربي يمثل لتركيا ساحة قابلة لنجاح السياسات التركية الجديدة من أجل تعزيز حظوظها وأوراقها في سعيها إلى دخول الاتحاد الأوروبي من خلال إظهار أهمية مكانتها ودورها في العالم وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط.[1]

وإثر جملة الإغراءات التي تمنحها الدول العربية لتركيا إثر تحالفهما والتي تخدم مصالح وتوجهات تركيا الجديدة بالدرجة الأولى وبالتالي حماية أمنها القومي والتي تعكس رؤى تركيا المنحازة والمتعاطفة مع الدول العربية، ولعل أهم عامل والذي كان أحد بوادر التقارب التركي – العربي – الإسلامي هو انتخاب البروفسور التركي "أكمل الدين إحسان أوغلي" أمينا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جانفي 2005 والذي كان أول تركي يتولى أمانة المنظمة منذ تأسيسها عام 1969، وتلاه انتخابه بعد تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للسلطة في تركيا ومبادرته لتعزيز أفق التعاون بين تركيا والدول الإسلامية بشكل عام والعرب بشكل خاص[2]، الأمر الذي قابلته رغبة إسلامية في السياق نفسه وكان ذلك إثر تصويت العرب لصالح انتخاب أوغلي والأهم من ذلك هو التقارب السياسي الذي حدث بين تركيا والدول العربية نتيجة لتوائم المواقف السياسية التي تبنتها الحكومة التركية مع توجهات العرب وقضاياهم وإتباعها نظرية تصفير الأزمات في التعامل مع الخلافات والمشاكل مع الدول العربية المجاورة، وعلى هذا الأساس فقد كان لتحول السياسة الخارجية التركية أثرها البالغ وفي شتى المجالات والتي تتجسد فيما يلي:

- **المستوى السياسي:**

[1] – محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، مرجع سابق، ص ص757 –758.

[2] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 169.

عرفت العلاقات العربية – التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية تطورات إيجابية على المسارات السياسية [1]، ويعتبر الستاتيكو الذي كان قائما في العراق قبل العدوان عليه كان مثار خشية العديد من دول الجوار الجغرافي للعراق، وفي مقدمة هذه الدول تركيا، سوريا ومن ثم إيران. وتعتبر النقطة المشتركة في مخاوف هذه الدول هو احتمال ظهور كيان كردي فدرالي في مرحلة أولى، ومستقل في مرحلة لاحقة، وكان هذا العامل إلى جانب عوامل أخرى محركا لسلطة حزب العدالة والتنمية، لإيجاد آلية تنسيق بين معظم دول الجوار الجغرافي للعراق. لذلك كانت الدعوة قبل الحرب في نهاية جانفي2003 ومن ثم في ماي 2003 بعد انتهاء الحرب، ثم في أواخر أكتوبر 2003 إلى عقد ثلاثة اجتماعات على التوالي في اسطنبول وطهران ودمشق لبحث المسألة العراقية، وكذا الارتياح الشعبي العربي لعدم مشاركة تركيا في الحرب على العراق.

هذه الآلية كانت من عوامل تقريب تركيا إلى الجوار العربي والإسلامي، يقابله برودة ملحوظة في العلاقات مع إسرائيل، مع امتناع المسؤولين الأتراك الحكوميين عن زيارة إسرائيل، واتهام أنقرة إسرائيل بشراء أراض في مناطق النفط العراقية في الشمال، فضلا عن افتراق السياستين التركية – الإسرائيلية في الموقف من تقسيم العراق، وعلى النفوذ الاقتصادي الذي استبعدت منه تركيا لصالح الشركات الإسرائيلية بأسماء أخرى.[2] وقد شاركت تركيا في عدد من القمم العربية وكان آخرها القمتين العربيتين العادية والاستثنائية في مدينة "سرت الليبية"، كما شاركت في معظم التفاعلات العربية لا بوصفها شاهدة على أحداث المنطقة العربية فحسب، بل بصفتها طرفا رئيسيا في بعض هذه الأحداث لا سيما أثناء علاقات تركيا بإسرائيل عقب الهجوم على أسطول الحرية عام 2010 ،أين ساندة غالبية الأنظمة السياسية العربية تركيا سياسيا وإعلاميا، بالإضافة إلى تفاعل الشعوب العربية بخروج عدة مظاهرات في العديد من المدن العربية رافعين فيها الأعلام التركية إلى جانب الأعلام الفلسطينية[3] ، وفي مقابل ذلك فقد ارتفعت نبرة التعاطف في الخطاب السياسي التركي تجاه القضايا العربية وهو ما صرح عنه أردوغان خلال زيارته إلى مدينة الرياض – السعودية – في جانفي 2010 بأن التعاون بين تركيا والدول العربية لا يقل أهمية بالنسبة إلى تركيا عن رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي وقد انبنت تصريحات أردوغان وسائر التصريحات الأخرى حول محورية العلاقات مع الدول العربية على فكرة رئيسية تقوم على أن ثمة نظاما

[1]– محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 601.

[2] - محمد نور الدين، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مرجع سابق، ص 421.

[3] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 601.

عالميا جديدا يتكون ونظاما عالميا قائما يتوارى هذا التطور ويخلق وضعا لا يسمح بتطابق مصالح تركيا دائما مع مصالح الغرب، بل يحتم عليها إعادة توثيق علاقاتها مع الدول التي تقع في الأقاليم التي تعتبر نفسها عضوا فيها وأهمها المنطقة العربية. كما برز الدور التركي في تعاطفه مع العرب في سعيها جاهدة إلى خلق توازنات سياسية مماثلة لما سعت إليه على الساحة الإقليمية خاصة حيال ما شهدته المنطقة العربية من ثورات واضطرابات خلال الأشهر الأخيرة، الأمر الذي جعل رد الفعل التركي تجاه الأوضاع الداخلية في الدول العربية مستندا إلى خصوصية كل حالة على حدى، ففي إيران حيث تحظى تركيا بميزات تجارية كبيرة أقدم حزب العدالة والتنمية على تهنئة محمود أحمدي نجاد بعد انتخابات عام 2009 على الرغم من الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق، وفيما يخص ثورة 25 جانفي في مصر راهنت أنقرة مبكرا على نجاح الإرادة الشعبية واعتمدت على وطنية الجيش المصري ومهنتيه في آن معا، الأمر الذي دفعها لمطالبة الرئيس السابق حسني مبارك بالتنحي استجابة لآمال الشعب المصري وفي الحالة الليبية اتسمت المواقف التركية بالتعرج، فتراوح المواقف التركية بين مرحلة انتقاد ومعارضة الخطط الغربية للقيام بعمليات عسكرية في ليبيا إلى مرحلة المطالبة الصريحة برحيل القذافي وتقديم الدعم للجهود الغربية العسكرية كما احتاجت تركيا إلى مجهودات كبيرة لتبرير مواقفها "المضطربة" حيال تطور الانتفاضة والاحتجاجات الشعبية في سوريا وقد حاولت القيادة التركية توظيف الرصيد السياسي والشعبي لمحاولة التوسط في الأزمة الليبية بين القذافي و"المجلس الوطني الانتقالي"، كما عرضت وساطتها في البحرين أيضا وطرحت مبادرة للحوار بين الحكومة والمعارضة وعملت تركيا على استخدام قوتها الناعمة من خلال تقديم العديد من المساعدات الإنسانية إلى مناطق الشرق الليبي التي تتعرض لقصف من قوات القذافي كما ساهمت أنقرة في حل أزمة العمالة المصرية في ليبيا من خلال المساعدة في ترحيل بعضهم عبر رحلات بحرية من الموانئ الليبية إلى الأراضي المصرية. وفي نفس السياق أرسلت تركيا تجهيزات على الحدود المشتركة مع سوريا بغية إيواء المواطنين السوريين القادمين من الأراضي السورية، كما عملت أنقرة بعد الإطاحة بكل من الرئيسين السابقين التونسي "زين العابدين بن علي" والمصري "حسني مبارك" على التواصل مع الأنظمة الجديدة في مصر وتونس وتقديم نفسها بشكل غير مباشر نموذجا ناجحا يحتدى به في التوفيق بين الإسلام والديمقراطية وفي تحقيق تنمية اقتصادية ومستوى عال من الرفاهية.

- **المستوى الاقتصادي:**

سعت تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية [1]، فقد تمكنت تركيا من تجاوز خسائر الحرب العراقية رغم انقطاع تجارتها مع العراق واستبعادها عن مشاريع إعادة اعمار العراق. بل إن الحكومة التركية لم تر حاجة إلى المطالبة ب 8.5 مليار دولار التي أقرت الإدارة الأمريكية إقراضها إلى تركيا، ووقعت عليها مع تركيا في سبتمبر 2003، ولعل النهج الاقتصادي المتقشف والالتزام بالاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، ومكافحة الحكومة للفساد وثقة المجتمع بنظافة كف زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة أردوغان ورفاقه، وتقدم الحكومة في الإصلاحات المؤدية إلى الإتحاد الأوروبي، كانت عوامل أساسية في خلق مناخ من الثقة في الاقتصاد والاستقرار في حركة البورصة.[2]

كما حظيت منطقة الخليج بأهمية خاصة في توجهات سياسة تركيا الخارجية حيث يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي زهاء 800 مليار دولار ومن المفترض أن تلعب الثروات الطائلة الموجودة في هذه الدول عن مناطق أكثر أمنا، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وإثر الفوائض النفطية غير المسبوقة، الأمر الذي جعل تركيا تقدم على إنشاء مشروعات تنموية ضخمة إلى الاستفادة اقتصاديا من هذه الدول إثر توطيد الروابط الاقتصادية معها. ولقد حققت العلاقات الاقتصادية معها. ولقد حققت العلاقات الاقتصادية العربية التركية طفرة كبيرة في حجم التبادل التجاري عام 2010 من 7مليارات دولار عام 2002 إلى 37 مليار دولار عام 2008 مشيرا إلى أنه رغم الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عام 2009 بلغ حجم التبادل التجاري التركي – العربي زهاء 30 مليار دولار ولفت أردوغان إلى أن لدى عددا ضخما من الشركات العربية استثمارات في تركيا تدعم اقتصاد بلدانها والاقتصاد التركي، وقد بلغ حجم الاستثمارات العربية في تركيا بين عامي 2002 و2009 زهاء 6.2 مليار دولار، بالإضافة إلى العديد من شركات المقاولات التركية وقعت على مشاريع إنسانية ناجحة في الدول العربية وعززت علاقاتها بالدول العربية، علاوة على ذلك فقد وقعت تركيا اتفاقيات للتجارة الحرة مع مصر، الأردن، المغرب، سوريا، فلسطين وتونس، وتعتبر العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب أهم من مجالات التعاون الأخرى لاسيما أن المبادرة الأولى كانت لتأسيس مجلس رجال الأعمال العربي – التركي عام 2006 الذي دعا بعد ذلك غبر المنتدى الاقتصادي العربي التركي لضرورة إقامة منطقة تجارة حرة بين العرب وتركيا وقد دعا رئيس الوزراء التركي خلال الملتقى الخامس الذي عقد في اسطنبول في يونيو 2010 إلى مزيد من العمل لتحقيق الانسجام بين شعوب المنطقة مؤكدا أن ثمة تعاونا كبيرا بين تركيا

[1] – نفس المرجع، ص ص 602–603.

[2] – محمد نور الدين، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مرجع سابق، ص ص 422–423.

والدول العربية لإزالة السدود والموانع الاصطناعية واحدة تلو الأخرى من أجل إعادة العلاقات إلى المجرى الطبيعي الذي يجب أن تكون فيه. ورحب الملتقى بتعميق التعاون وتعزيزه بين تركيا والدول العربية في مجالات الطاقة (النفط، الغاز الطبيعي، الكهرباء، الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية)، وفي هذا السياق أشاد البيان الختامي بالخطوات التي اتخذت خلال عام 2010 بين حكومتي سوريا وتركيا لاستكمال تنفيذ مشروع خط الغاز العربي الآتي من مصر عبر سوريا إلى تركيا وأكد المنتدى على أهمية مشروع الربط الكهربائي الثماني مابين كل من الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر وتركيا الذي يعتبر مشروعا ذا أولوية في إطار التعاون بين تركيا والعالم العربي وتعداه ليصل للتعاون في مجالات وسائل النقل البري والجوي والسككي والبحري لدعم تدفق التجارة بين تركيا ودول الجامعة العربية وقد بادر حزب العدالة والتنمية خلال الأعوام الماضية في تجسير الهوة بين الطرفين، بالإضافة إلى انعقاد الدورة السادسة في الملتقى الاقتصادي التركي – العربي في اسطنبول وذلك في أفريل 2011، وإثر ما شهدته المنطقة العربية من ثورات واحتجاجات شعبية أعلنت تركيا استعدادها لتقديم الدعم في كل المجالات للدول العربية وفي هذا الإطار اقترحت تركيا عقد مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد المصري.[1]

- **المستوى الأمني:**

وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون الأمني مع العديد من دول المنطقة، حيث وقعت اتفاقية مع دولة الإمارات في مارس 2009 واتفاقية للتعاون الثنائي في المجال الأمني مع سوريا في أفريل 2009 شملت تعزيز التعاون في مجالات الصناعة العسكرية[2]، وفي العراق فد تمثلت الأوضاع الداخلية في تركيا في التسريع في خطوات الإصلاح السياسي على أكثر من صعيد وتراجع الدور الفعلي للجيش في الحياة السياسية، ولا سيما بعد رفع البنتاغون الغطاء عنه، وتحميله مسؤولية عدم المشاركة في حرب العراق. من دون أن يعني هذا التحول في دور الجيش على الصعيد الداخلي اختفاء كاملا له، إذ لا يزال النفوذ والحضور العسكري قائمين في عدد كبير من المؤسسات المدنية، ولا يزال الجانب الأكبر من

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 603-605.

[2] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 605-606 .

الإنفاق العسكري خارج رقابة الحكومة وخارج الموازنة الرسمية. كما أن التفجيرات الانتحارية التي ضربت اسطنبول يومي 15 و20 أكتوبر 2003 قد تقدم المسألة الأمنية على ما عداها، مما قد يعيد الاعتبار إلى الدور الأمني والعسكري للقوات المسلحة على حساب قضايا الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان.[1] حيث وقعت تركيا اتفاقية للتعاون الأمني مع العراق في جوان 2009، كما وقعت أنقرة مع العراق اتفاقية لإنشاء المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين ومع دمشق اتفاقية تقضي بمكافحة الإرهاب وإقامة مشاريع مشتركة على جانبي الحدود لتنمية المنطقة بعد الانتهاء من نزع الألغام منها عام 2014، وفي نفس السياق وقعت كل من تركيا ودول الخليج وثيقة تفاهم في سبتمبر 2008 من شأنها أن تجعل مسار التعاون الأمني بين الطرفين عاملا موازنا نسبيا للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة حيث أعلنت تركيا أنها تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره وذلك تأسيسا على ما كان قد أعلنه وزير الخارجية التركي السابق، وفيما يتعلق بالعلاقات الأمنية بين أنقرة ودمشق[2]، فقد عكس التقارب التركي – الإسرائيلي الكبير فترة التسعينيات دافع وجود عدو مشترك والمتمثل في سوريا، لكن بعد توقف سوريا من دعم حزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا وامتناعها عن إيواء زعمائه ومقاتليه بعد الأزمة بين تركيا وسوريا عام 1998 تحول هذا العداء إلى تقارب بين أنقرة ودمشق والى تعاون سياسي واقتصادي توجته زيارة تاريخية قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في جانفي 2004 وعقبته زيارة رئيس الوزراء أردوغان لدمشق في ديسمبر 2004، وقد عكس ذلك تعزيز العلاقات بين الطرفان وتطويرها لمستوى لم تبلغه من قبل، الأمر الذي عكس قلق إسرائيل بشأن هذا التقارب الكبير كما عكس تلاشي الشكوك والتخوف لكل من الطرفين بالآخر. وقد أعلنت أنقرة في 26 أفريل عام 2009 عن إجرائها لأول مناورات لها مع سوريا باستخدام قوات برية في منطقة حدودية هي أساس صراع مستمر من 25 عاما بين تركيا والمتمردين الأكراد الانفصاليين، الأمر الذي زاد أكثر من مخاوف وقلق وزير الحرب الإسرائيلي "إيهود باراك"، وعلى الرغم من أن تركيا قد اعتبرت أن التطورات الإيجابية التي أصبحت تشهدها العلاقات الأمنية بين تركيا والدول العربية من شأنها ضمان استقرار الشرق الأوسط، إلا أن الثورات العربية التي شهدها عدد من الدول العربية قد وضعت تركيا في اختبار صعب بين دعم النظم السياسية العربية التي كان عدم التدخل في شؤونها الداخلية إحدى المقاربات الأساسية لتحسين العلاقات معها من جهة والشعوب العربية التي أبدت رغبة قوية في إرساء الديمقراطية وإنهاء الحقبة الاستبدادية من جهة أخرى لا سيما أن الشعب

[1] – محمد نور الدين، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مرجع سابق، ص 422.

[2] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 607.

التركي تعاطف معها بل خرج في مظاهرات حاشدة لتأييدها، وقد استطاعت تركيا أن تحسم موقفها مبكرا إزاء الثورة المصرية بطلب الرحيل من "مبارك" استجابة لتطلعات الشعب المصري في حين بدا الموقف التركي أكثر ترددا حيال الأزمة السورية وفي هذا السياق كانت المحددات الأمنية التركية دافعا إلى جعل الموقف التركي يتراوح بين نصح النظام السوري وتحذيره وقد أبدت أنقرة تخوفها في هذا الشأن بمعنى أنه أي تحرك عسكري في المجتمع الدولي إزاء سوريا على غرار الموقف من الأزمة الليبية وقد كانت الاعتبارات الأمنية حاضرة بقوة في تحديد نمط السياسات التركية إزاء تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في عدد من الدول العربية الأخرى لا سيما ليبيا، وعندما سئل رئيس الوزراء التركي عن سبب عدم مطالبته الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بالرحيل كما فعله سابقا مع الرئيس المصري، أشار إلى أن السياسة التركية لا تمليها التعليمات بل المصالح الوطنية وعندما تحولت التظاهرات الليبية إلى حرب أهلية دامية وبالتالي أصبح الوضع خطرا على مواطني تركيا في ليبيا اتجهت أنقرة إلى مطالبة القذافي بضرورة الرحيل،[1] بالإضافة إلى تأكيد تركيا على رفضها لأي تدخل خارجي في شؤون البحرين تأكيدا للحفاظ على وحدة البحرين واستقلالها، فقد رحبت هذه الأخيرة بالموقف التركي خاصة وأن تركيا كانت أول دولة غير خليجية تدين التصريحات الإيرانية في شأن البحرين عن طريق تحذير رئيس الوزراء التركي إيران من اتخاذها لأي خطوة تجاه البحرين بالإضافة إلى تأكيده على أن البحرين هي نموذج للتعايش المشترك بين السنة والشيعة وان استقرار البحرين والمنطقة عموما أمر مهم وحيوي لتركيا.[2]

المطلب الثاني: تأثير تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية في القضية الفلسطينية.

خلف تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية خاصة في الآونة الأخيرة بعد فوز حزب العدالة والتنمية واعتلائه مقاليد الحكم في تركيا بناء علاقات تتسم بالتلاحم الكبير بين تركيا والعرب، الأمر الذي سمح لتركيا قيامها بدور إقليمي ملحوظ وأصبحت من القوى الإقليمية التي لا يستهان بها وذات فاعلية وتأثير خاصة إثر تبنيها لعملية الوساطة بين أطراف الخلافات ووقوفها تارة لجانب الدول العربية عند تردي علاقاتها بإسرائيل، ونخص هنا بالذكر القضية الفلسطينية، والتي برز فيها الدور التركي الذي كان أكثر زخما وفاعلية ونشاط عن باقي دول المنطقة وخاصة العالم العربي[3]، إذ كانت القضية الفلسطينية من أكثر

---

[1] - محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 170-171.

[2] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 607-609.

[3] – أحمد حسين الشيمي، "تركيا والقضية الفلسطينية: محددات الدور ومنطلقاته"، (25/05/ 2013)، في: http://www.hadielislam.com/arabic/index.php?pg=articles%2farticle&id=30168

المسارات تأثيرا على العلاقات التركية – الإسرائيلية وهذا راجع للتعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية لتفادي تركيا لاتهاماتها من قبل البعض بخيانة القضية الفلسطينية، والجدير بالذكر أن العام الذي اعترفت فيه تركيا بمنظمة التحرير هو العام نفسه الذي أيدت فيه اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية وذلك بغية استمالتها للجانب الفلسطيني وتأييده، وقد كانت انتفاضة الأقصى لعام 2000 وما جرى فيها من أعمال وحشية ضد الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي وتولي شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل وسياسة الاغتيالات التي أتبعتها غير أنه إرهاب دولة وما قام به حزب العدالة والتنمية من إلغاء عدة عقود مع شركات إسرائيلية ردا على هذه المجازر، والتي كانت بمثابة المؤشرات القوية الدالة على توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية خاصة في ظل تزامن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما نجم عنه من تغلغل إسرائيلي في شمال العراق (المناطق الكردية)، الذي يعكس زعزعة أمن واستقرار تركيا وما ظهر من تحول الخلاف التركي – السوري السابق عام 1998 إلى تقارب نتيجة لتلاقي المصالح حول ضرورة الحفاظ على وحدة واستقرار العراق ولتوجهات حزب العدالة الساعية لحل خلافات تركيا مع جيرانها وأعدائها لإيجاد مكانة هامة داخل المنطقة، ففي نوفمبر 2001 رفض رئيس الوزراء التركي السابق "بولنت أجاويد" وصف الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" بالإرهاب في مقابل وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "أرئيل شارون" أثناء المؤتمر الصحفي بينهما، بالإضافة إلى جملة الإدانات المتكررة التي صدرت عن مسؤولي الحكومة التركية منذ عام 2002 إلى وقتنا الحالي تجاه إسرائيل بسبب أعمالها القمعية والإرهابية ضد الفلسطينيين، الأمر الذي عكس توتر العلاقات بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي[1]، وفي ظل ضعف المواقف الدولية وخاصة العربية إزاء المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق أبناء الشعب الفلسطيني بهدم المنازل وقصف مظاهر احتجاج فلسطينية بقذائف الدبابات، والعمل على تشريد عشرات الآلاف من الفلسطينيين وجعلهم بلا مأوى، وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن لهذه الممارسات، إلا أن هذا القرار لم يقترن بأي إجراءات رادعة أو عقابية ضد إسرائيل واكتفى بالإدانة اللفظية. ومن هنا تبدو تصريحات أردوغان ومواقف تركيا من استدعاء سفيرها للتشاور، وتوجيه النقد العلني للممارسات الهمجية الإسرائيلية بمثابة موقف متقدم إزاء حالة العجز الدولي والتخاذل العربي عن فعل أي شيء لردع العدوان الإسرائيلي[2]، وجراء العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008 توقعت المفاوضات السورية – الإسرائيلية التي كانت تتوسطها تركيا احتجاجا على الوحشية

[1] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص ص 117– 118.

[2] – خلود الأسمر، "العلاقات العربية – الإسرائيلية"، في: **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، مرجع سابق، ص 377.

الإسرائيلية الموجهة نحو أبناء قطاع غزة المحاصرين منذ ثلاث سنوات ونتيجة لهذا العدوان على غزة نهاية عام 2008 شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تدهورا شديدا تمثلت ذروته بانسحاب رئيس الوزراء التركي من جلسة منتدى دافوس 2009 بعد السماح له بالرد على افتراءات الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" الذي حاول تضليل الرأي العام العالمي بإلقاء اللوم على حركة حماس وتحميلها مسؤولية ما حدث جراء إطلاقها الصواريخ على جنوب إسرائيل ولم يحمل الحصار الإسرائيلي للقطاع والغارات العشوائية الإسرائيلية مسؤولية التصعيد العسكري، الأمر الذي دفع أردوغان للانسحاب من الجلسة، بالإضافة إلى استقبال قادة حزب العدالة والتنمية لوفد حماس وبعض الدعم المادي للفلسطينيين، وهو ما يعكس تعبيرا عن مساندة تركيا للشعب الفلسطيني ولا يتوقع أن تتغير هذه السياسة على الأقل في بعدها الحذر تجاه حكومة حماس قبل اكتمال استحقاق الانتخابات البلدية التركية القادمة، الأمر الذي سيؤكد التأييد الشعبي لسياسة الحكومة الرسمية خاصة حيال أحداث غزة. وللإشارة فإن حكومة العدالة والتنمية برئاسة أردوغان ربطت مستوى علاقاتها مع إسرائيل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها وكيفية تعامل الحكومات الإسرائيلية مع الشعب الفلسطيني، ولعل هذا ما عكسته مجموعة الأفعال التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه إسرائيل جراء عدوانها على غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، ومن انتقادات أردوغان العلنية والواضحة لإسرائيل أثناء العدوان مما أدى ذلك إلى فضح إسرائيل أمام الرأي العالمي عامة والرأي العام التركي خاصة، وعلاوة على وصفه للموقف الإسرائيلي أثناء العداوة "بقلة الأدب تجاه تركيا" وقد تجاوز ذلك محاولة وصفه للوضع الإنساني للعالم وإظهار مدى بشاعة الجيش والآلة العسكرية الإسرائيلية أمام العالم نحو قوله "إن إسرائيل ستغرق بدموع الأطفال والنساء المظلومين الذين قتلتهم وبدموع الأمهات اللواتي فقدن أطفالهن، إسرائيل ألقت قنابل فسفورية على المواطنين الأبرياء إثر الحرب على غزة وأصابت الأطفال بشكل متعمد... العدوان نقطة سوداء في تاريخ الإنسانية"، علاوة على ذلك حاول أردوغان الضغط على مجلس الأمن الدولي وكشف تواطؤ الدول الكبرى مع إسرائيل عن طريق تحميله لمجلس الأمن الدولي مسؤولية استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة في تلك الفترة وعدم إيقافه منذ البداية لعدم اتخاذه موقفا واضحا وصارما، ودعاه لاتخاذ مواقف عملية كإجبار إسرائيل على تطبيق قراراتها، وقال "أن العالم ينظر إلى المجازر الوحشية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة ولا يحرك ساكنا وكأنه يشاهد فيلما سينمائيا"، ووصف فلسطين وصفا دقيقا بقوله: "إنها سجن في الهواء الطلق"[1].

[1]– رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص ص 118–121.

ولعل انهيار أعمدة التعاون السابقة واختفاء الجانب الجاذب للعلاقات التركية – الإسرائيلية الذي أساسه التهديد المشترك بين الطرفان الآتي من الدول العربية بالترافق نع تباين رؤى تركيا وإسرائيل حول الصورة المفترضة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط يشكل المزيج الذي تتأسس عليه مواقف الطرفين المتنافسين راهنا[1]، ولعل أن أهم موقف تجاه القضية الفلسطينية وما صاحبه من خطوات تعبر عن مساندتها لها هو ما تجسد خلال الفترة الماضية إثر تجهيز أسطول الحرية من قبل تركيا الذي أبحر باتجاه غزة لكسر الحصار، والذي تصدت له الآلة العسكرية الهمجية الصهيونية وتعاملت معه بمنتهى الغطرسة، وقد عكس هذا الموقف أولوية تركيا وانفرادها بقيادتها لحملة عسكرية كبيرة لكسر الحصار المفروض على القطاع منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، وهذا ما أكد على أن القضية الفلسطينية أصبحت قضية مركزية لتركيا، سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الشعب التركي، في مقابل ذلك قلتها أهمية لدى الدول العربية التي تعتبرها القضية الأم وقضية القضايا غير أنهم ليسوا على استعداد لتقديم أي شيء لها على أرض الواقع ما عدا التصريحات المؤكدة على ضرورة إنهاء الاحتلال وإحلال السلام معظمها تصريحات مستهلكة لا تثمن ولا تغني من جوع ولم تقدم شيئا ملموسا على مسيرة القضية الفلسطينية برمتها[2]، وتتلخص العوامل الدافعية للموقف التركي من القضية الفلسطينية في النقاط التالية:[3]

- أن القضية الفلسطينية موجودة في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ورفضه إعطاء أرض فلسطين لإقامة دولة لليهود عليها وصولا للعهود العلمانية المتعاقبة حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف فيها ضد العالم العربي، علاوة على المواقف التاريخية التي اتخذت من قبل القيادات العلمانية كخفض العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل نهاية عام 1981 في عهد الانقلاب العسكري، كما أن رئيس الحكومة "بولند أجاويد" المعروف بتشدده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية كان الحاضن لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، إذ يعتبر أول من وصف ممارسات إسرائيل بالإبادة عام 2002.
- كما أن للجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية دورا مهما في اتخاذ تركيا مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني ووصلت إلى حدود قصوى عرضت وضع الحكومة التركية إلى ضغوط شديدة من الخارج دون أن تنحني أمامها والتي كانت تعتمد على تأييد القوى والحضور الواسع للقضية

---

[1] – محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 721.

[2] – أحمد حسين الشيمي، مرجع سابق.

[3] – سميرة صبري، **احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص 50.

الفلسطينية في ضمير الشعب التركي، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة التركية أردوغان للتصريح على أنه عندما يتخذ قرار في السياسة الخارجية فهو بذلك يقتصر على إصغائه للصوت الشعبي المؤيد كله للقضية الفلسطينية.

- سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية اتخذ بعدا لا يرتبط فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية، بل أخذ في الحسبان انجذاب واستقطابات موجودة في محيطها الإقليمي.
- غير أن الانفتاح التركي على القضية الفلسطينية لم يكن يوما وفي عهد حزب العدالة والتنمية على حساب اعترافها بوجود دولة إسرائيل، ولعل هذا ما يعكس بقاء ارتباط تركيا بنحو 60 معاهدة أمنية وعسكرية مفعلة مع "إسرائيل" كما تمثل الشريك التجاري الإسلامي الأكبر لها، ولعل هذا ما تجسد على أرض الواقع سنة 2009 إثر بلوغ الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما مجموعه 1.073 مليار دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا ما مجموعه 1.388 مليار دولار، وفي مقابل ذلك تستر علاقات تركيا مع إسرائيل وراء القرارات الدولية ومبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الضفة بما في ذلك شرقي القدس والقطاع والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين ووقفت ضد أي تغيير في هوية شرقي القدس، كما وقعت ضد الاستيطان في الضفة الغربية ولم يصل أي موقف من أي طرف تركي رسمي حتى الآن إلى حد التشكيك بوجود الكيان الإسرائيلي.
- كما أن سياسة تركيا الجديدة تنص على أنه كلما نسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي كلما اقترب أكثر من القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من كل التوجهات نحو فلسطين التي تتضمن أغلبها مساندة القضية الفلسطينية إلا أن تركيا تواجه بعض الصعوبات في تنفيذ سياستها كالرفض الإسرائيلي للموقف التركي حيالها وكتعطيل دور الوسيط الذي حاولت القيام به من قبل العدوان الإسرائيلي على غزة بين سوريا وإسرائيل وعدم ارتياح بعض الدول العربية كمصر للدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة وخشية مصر من أن يكون هذا الدور بتنسيق مع سوريا وإيران التي هي في حالة جفاء معها.

ولهذا فقد برز الموقف التركي وكأنه أقرب إلى محور الممانعة من دول الاعتدال بسبب العلاقات التي تربط بين تركيا وحزب الله وحركة حماس، إلا أن البعض يرى بأن تركيا قد تقترب من دول الاعتدال من منطلق أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي تربطه علاقات جيدة مع بعض دول المحور الاعتدال

كالسعودية، وقد حرص رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على تأكيد هذا الموقف أو السياسة التوازنية التركية بين كافة دول الإقليم بما فيها إسرائيل وبين علاقاتها الإقليمية في الشرق الأوسط وعلاقاتها مع أوروبا بقوله في طهران: "إن تركيا لن تضحي بعلاقاتها مع الغرب لصالح التحالف مع الشرق"، ومنه يمكن شرح تحركات البيئة الحاكمة في تركيا المعتدلة والممانعة من خلال أنهما يرفضان أي عدوان قد تقوم به إسرائيل ضد الدول العربية وإيران في مقابل ذلك يختلفان في وجهات النظر حول النتائج التي من الممكن أن يتمخض عنها العدوان، ومما لا شك فيه فإن فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها يعني زيادة في قوة محور الممانعة والدور الذي سيقوم به في المستقبل[1]، نتيجة لارتكاز التنافس الشديد بين تركيا وإسرائيل حول الرؤى المفترضة للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط كتحول توجه تركيا السابق نحو إسرائيل إلى الدول العربية التي أصبحت جزءا مهما في إستراتيجية تركيا الجديدة، وما نجم عنه من اختلاف وتدني علاقات أنقرة وتل أبيب إلى مستوى أقل مما كانت عليه سابقا، الأمر الذي لم يبق إسرائيل مكتوفة الأيدي خاصة وأنها تحاول فك عزلتها الإقليمية، ولعل هذا ما عكسه توجه إسرائيل إلى ما سمي بالسلام مع الفلسطينيين وما عقبه من المبادرات والاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية كمؤتمر مدريد ومن بعده اتفاقية أوسلو كلها توجهات عاكسة لطموحات إسرائيل الإقليمية التي تنص على كسر المقاطعة العربية والإقليمية لإسرائيل المنخرطة وقتها في مفاوضات السلام، بعد ذلك هدفت إسرائيل للنفاذ إلى أسواق الدول العربية إثر مبادرة "بيريز" للشرق الأوسط الجديد بغية استقلال المزايا النسبية للاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات الدولية المتشابكة لها في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي لمصلحتها وفرض هيمنتها على المنطقة تحت الغطاء الاقتصادي. إن من شأن زيادة العزلة الإسرائيلية خاصة بعد فقدانها لتركيا كحليف استراتيجي أن تتقوى موقف التيارات السياسية الإسرائيلية التي تريد فك العزلة بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية، وبالتالي فإن عزلة إسرائيل الإقليمية ستعمل على تليين مواقفها لجهة العودة إلى مفاوضات السلام وتجدر الإشارة إلى أنه مفاد الدول العربية لتركيا خاصة إثر تدهور علاقاتها بإسرائيل لا يعود فقط لترجيح كفة أنقرة لمصالحها الاقتصادية مع الدول العربية على حساب كفة علاقاتها العسكرية بإسرائيل وإنما قائم في الأساس على التغيير في البيئة الإقليمية، والذي يرجع إلى عاملين أساسيين هما: امتلاك تركيا للطموح الإقليمي اللازم فضلا عن غالبية الاشتراطات المطلوب توافرها في القوى الإقليمية، بالتوازي مع تدهور القدرات العربية في السنوات الأخيرة، وهما العاملان اللذان أطاحا بالتوازنات الإقليمية

[1] – سميرة صبري، مرجع سابق، ص ص 50–53.

السابقة. وقد عكس التردي المستمر في العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى فقدان تل أبيب حليفا استراتيجيا مهما في الشرق الأوسط.[1]

الأمر الذي يقود بدوره إلى زيادة عزلة إسرائيل الإقليمية خصوصا إثر سقوط الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" وبالتالي فتح المجال الواسع أمام اضطرار إسرائيل للدخول في مفاوضات سلام مرة أخرى مع الطرف الفلسطيني بهدف فك العزلة الإقليمية في المنطقة عن الدولة العبرية مثل ما فعلته في التسعينيات مما سيصعب على أي محادثات سلام عربية إسرائيلية أن تؤدي إلى تسوية تضمن الحد الأدنى من تطلعات الفلسطينيين في الوقت الراهن بسبب اختلال الصاروخ في موازين القوى بين الطرفين، غير أن تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية سيقوي موقف الأجنحة والتيارات الداعية للحوار مع الفلسطينيين داخل إسرائيل في مقابل التيارات الأكثر تطرفا في اليمين الإسرائيلي.

ومنه سيتوقف الاستثمار العربي لابتعاد تركيا المتوقع عن إسرائيل في الفترة المقبلة وتحويله إلى حالة مستدامة على قدرة الدول العربية على التأثير في حسابات صنع القرار التركية عبر التعاون الاقتصادي المنهجي والسياسي الإقليمي عندها ستدخل الدول العربية مرة أخرى رقما فاعلا في المعادلات الإقليمية لا رقما سلبيا في توازنات القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة وحسابات بعضها تجاه البعض الآخر كما هي حالها راهنا يبقى ما لم يتطرق إليه البحث مباشرة لخروجه عن موضوع التكليف.[2]

المطلب الثالث: معيقات وآفاق علاقات تركيا الجديدة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

لتوضيح صورة العلاقات العربية – التركية أكثر لا بد من التنويه إلى جملة المعيقات التي تعيق مسيرة التحالف التركي – العربي وبالتالي تبيان مدى فعالية ومحدودية هذا الأخير، ومن ذلك سواء على الجانب التركي أو الجانب العربي، حيث تشهد تركيا انقسامات أخذت تتعمق، ومن هذه الاختلافات ما تعلق بمستوى الحركة التركية التكاملية في الشرق الأوسط، وهنا تبرز المحاولات التي تقوم بها كل من مؤسسة الجيش ومؤسسة الرئاسة لكبح جماح التيارات التي تنادي بضرورة تقديم المصلحة القومية التركية على المصالح الدولية المشتركة والتي ارتكزت على ما شهدته تركيا من معاناة من مواقف سلبية أوروبية وأمريكية، إضافة إلى ما تطالب به هذه التيارات من وجوب حفاظ تركيا على علاقاتها الجوارية ذات

[1] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها"، مرجع سابق، ص 721.

[2] – مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها"، مرجع سابق، ص ص 721– 722.

المردود الاقتصادي الكبير كما تقر هذه الأخيرة بضرورة أن تعيد تركيا الحسابات في طبيعة علاقاتها الإقليمية، والتي أصبحت تتميز معظمها بأنها علاقات عدائية على الأقل هي علاقات غير ودية، لذا ثمة هناك خللا تركيا قد أدى إلى صياغة هذا النوع من العلاقات، الأمر الذي يقتضي إعادة قراءة السياسة الخارجية التركية، ومن المتوقع أن تتجدر هذه التيارات في الحركة السياسية التركية على الرغم من الممارسات المضادة لها ولنا في تقدم حزب الرفاه ومجموعة الأحزاب الإسلامية الأخرى إلى واجهة القبول العام في تركيا وما مثلته بعض الاتجاهات الأكاديمية والثقافية والنخب الفكرية في طروحاتها الجديدة والدافعة نحو تعزيز العلاقات مع العالم العربي.

ومنه أيضا العوامل الخارجية حيث تركزت حالة من الرفض ولو أنها محدودة لإدارة تركيا لأزمة العلاقات القائمة إقليميا ودوليا، فهي لم تسع بعد إلى بناء موقف متوازن، فاندفعت تقربا غربيا وخلافا عربيا وتعاونا إسرائيليا، وقد اتسم كل ذلك بغياب التنسيق بين هذه المواقف أو على الأقل الابتعاد عن التضاد، لذا فإنها يجب أن تنطلق من مصلحتها القومية، وعلى جميع الأطراف الإقليمية أن تدرك ضرورة بناء المستويات المعقولة من الاهتمام بالمصالح المشتركة والسعي نحو الخروج من دوائر الارتهان للإستراتيجيات من خارج الحدود، الأمر الذي يبدو صعبا على الطرفين حيث أن قدراتهما على الخروج من هذه الحالة ضعيفة ومشتتة، فالعالم العربي انكفأ نحو القطرية والتجزؤ وأصبحت مصلحته القومية باهتة ومصلحته القطرية مرتبطة بما تقرره الحاجة المرحلية[1]، إلى جانب الانقسام التركي توجد انقسامات عربية التي تتوزعها محاور وتكتلات متنافسة وأحيانا متصارعة، لذا لا يمكن الحديث عن تعاون تركي – عربي بالمطلق، نظرا لكون الانقسام العربي يقف حائلا دون تقدم العلاقات العربية – التركية بطريقة جماعية ومنتظمة ومتساوية بين الأطراف العربية وما يمكن أن يفتح عليه من حساسيات وتفسيرات في غير محلها لعلاقات تركيا مع هذا الطرف أو ذاك.

– حساسية وانزعاج واعتراض الدول العربية من موقف وتوجه تركيا الداعي تحت شعار "فلسطين والعلاقات الجيدة مع إيران وسوريا" وجعل فلسطين الأولى في أولويات اهتمام تركيا بالوطن العربي، كما تتعارض تركيا إلى حد ما مع سياسات الدول التي تدور في الفلك الأمريكي، وقد بررت هذه الخلافات في أكثر من مناسبة وخصوصا مع مصر في عهد الرئيس المخلوع "حسني مبارك" بسبب

[1]– عمر الخضرمي، مرجع سابق، ص ص 518– 519.

فلسطين وحماس وإيران ومع السعودية وبعض دول الخليج بسبب إيران وسوريا، الأمر الذي يعرقل تعاونا عربيا كاملا مع تركيا بتوجهاتها الجديدة.[1]

- كما أن للتفاوت في مسار التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تركيا والوطن العربي وتحقيق تركيا تقدما مهما في مجال تطوير نظامها السياسي لمزيد من الديمقراطية والحريات والعلمنة وفقا للشروط الأوروبية والتنمية الاقتصادية مقابل عجز العرب عن بلورة نظام سياسي حديث وسيطرة الأنظمة والنزاعات الاستبدادية في معظم الدول والمجتمعات العربية والعجز عن تحقيق نهضة اقتصادية ورفاه اجتماعي لمعظم فئات الشعب هي من العوامل التي تعيق تعاونا متكافئا بين العرب والأتراك جراء الشعور بغلبة نهضوية تركية وبعدم قدرة الطرف الأضعف على مجاراة الطرف الأقوى في المعادلة السياسية وخصوصا الاقتصادية، أين ينمو الاقتصاد التركي ويتطور بقوة كبيرة جدا، فيما تعاني الاقتصاديات السورية واللبنانية والأردنية والعراقية من الضعف، الأمر الذي يثير تحسسا عميقا وحذرا من الاندماج الاقتصادي بين هذه الأطراف بل رفضا له. وهو ما يقف كحائل دون مضي الإتحاد الاقتصادي العربي قدما، وإن تضيق الهوة في هذه النقطة ليس بالأمر الهين نظرا لما يقتضيه من مسارات تحول سياسية – اجتماعية تستغرق عقودا، الأمر الذي ينطبق على سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المرشحة للانضمام عندما يفرض شروطا على الدول المرشحة للعضوية بغية تكيفها مع قوانينها وقدراتها بل ذهنيتها للوصول إلى مرحلة قوية قريبة جدا مما عليه الدول الأعضاء سياسيا واقتصاديا بحيث لا تكون الهوة واسعة بين الدول الأعضاء القديمة والدول التي ستلتحق بفلكها.[2]

على الرغم من جملة التبريرات الدائمة التي يقدمها المسؤولين الأتراك عن المواقف الصادرة عن حزب العدالة والتنمية الحاكم حول رغبته في إحياء العمق التاريخي لتركيا استلهاما مما كان عليه المدى الجغرافي للدولة العثمانية، فإن هذا يشير إلى مخاوف الدول العربية تجاه تركيا من أن تكون هذه الأخيرة بصدد قيامها بدور مهيمن على محيطاتها الإقليمية من البلقان إلى الشرق الأوسط وما كان مناطق عثمانية وهو ما أكده نقل الأمريكي "جاكسون ديهل" في صحيفة "واشنطن بوست" في 5 ديسمبر 2010 يقول لداوود أوغلو: " أن تركيا تسعى لأن تكون زعيمة كومنولث عثماني يضم الدول التي كانت تابعة للدولة العثمانية"، بالإضافة إلى كثرة حديث المسؤولين للأتراك عن المسؤولية التاريخية لتركيا تجاه

---

[1]– محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات" في: **العرب وتركيا**، مرجع سابق، ص 765.

[2] – محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات"، مرجع سابق، ص ص 766–767.

المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية ورؤيتهم التي تتمحور حول الاستفادة من الفرص الجيوسياسية بعدما حظيت قيام علاقات جيدة بين العرب والأتراك بأسس متينة من جراء التاريخ المشترك في مواجهة العدوانات الخارجية.

غير أنه إثر دخول العرب وتركيا في مرحلة نشوء الدولة القومية واكتساب العرب بأقطارهم المختلفة هوية وخصائص متميزة عن الشعوب التي كانوا معها، أصبح من غير الممكن توظيف الماضي المشترك انطلاقا من نزاعات الهيمنة أو التسيد نظرا لما خلفه تكرار خطاب العثمنة في الأدبيات التركية من نتائج سلبية ومعاكسة للتقارب والتعاون العربي – التركي، ولما يؤدي بالفعل هذا الخطاب الجديد لتركيا إلى إيذاء علاقاتها بالعرب، ومما يتطلب مزيدا من الدقة في استخدام المصطلحات لما يمكن له من خلق ردود عربية معادية لتركيا، وهو ما يمكن أن ينسحب أيضا على أي سلوك له طابع مذهبي، من هنا أو هناك وما يقحم أي فرصة للتعاون في دائرة الشكوك والفتنة والخطر، كما أنه لاستمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية في شتى المجالات وخصوصا في المجال الاقتصادي الذي يشهد مزيدا من التقدم في ظل استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي أثره الكبير في إبطاء التعاون العربي – التركي في شتى المجالات وخصوصا في المجال العسكري والأمني لأن تركيا في النهاية لها علاقات وثيقة عسكريا وأمنيا كما هو الحال في المجالات الأخرى مع إسرائيل، بالإضافة إلى أن تركيا تتمتع بحدود مشتركة مع البلد العربي شبه الوحيد الذي لا يزال في حالة حرب مع إسرائيل، أي سوريا ومع منطقة شمال العراق الكردية التي لا إسرائيل فيها حضور قوي، كما أنه لاستمرار عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي في ظل التوجهات الأطلسية المؤيدة لإسرائيل، وإثر استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي هو عامل معرقل أمام الدفع أكثر قدما في علاقات آمنة بين العرب والأتراك، ناهيك عن الثورات والانتفاضات والاضطرابات التي بدأ العالم العربي يشهدها منذ مطلع عام 2011 وما أسفرت عنه حتى الآن عن سقوط عدد من الأنظمة العربية وعن تواترات وانقسامات داخلية وتداخلات خارجية عسكرية وسياسية هائلة، والتي لا يمكن إغفال تأثيرها على الطبيعة التي ستأخذها العلاقات العربية – التركية، فالحراك الاجتماعي والسياسي العربي سيفرض حتما أجندات مختلفة تأخذ في الحسبان التوجهات الجديدة للأنظمة الجديدة، ففي مصر اختفى نظام "حسني مبارك" المتعارض سياساته مع تركيا في حين كان الموقف التركي من ليبيا في البداية متعاونا مع معمر القذافي، وبعد ذلك وسيطا وضبابيا بل متعاونا مع عمليات حلف الشمال الأطلسي العسكرية ضد ليبيا، وفيما يتعلق بسوريا فقد كان الموقف التركي حذرا ومنتقدا أحيانا لبطء الإصلاح، وفي البحرين كان انتقاد تركي لسلوك السلطة ضد المعارضة والتحذير من كربلاء جديدة،ولعل أن تنوع المواقف

لم يأت عشوائيا متنوعا من دولة إلى أخرى، بل هي نتيجة لانعكاسات المصالح التركية والتي تختلف من دولة لأخرى.[1]

وعليه جاءت المواقف مختلفة باختلاف المصالح، كما أن المبادرات التركية سواء في ليبيا أو البحرين أو سوريا لم تلق آذانا صاغية في حين كان الدور التركي الوسيط إحدى الأدوات التي كانت تفتخر بها سلطة حزب العدالة والتنمية، وعليه فإن ما ستؤول إليه التحركات الشعبية في بعض الدول العربية سيترك آثاره المتفاوتة على مستقبل العلاقات العربية – التركية في اتجاهات لا يمكن التكهن بها، فأنقرة لم تكن تتوقع حركات الشارع العربي وقد فوجئت بها على غرار الكثيرين، الأمر الذي عكس ارتباكا وتناقضا في المواقف إلى درجة أن بعض هذه المواقف خلط بين الثوابت الأساسية التي حكمت إستراتيجية داوود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي وخطوات تكتيكية تدخل في باب التفاصيل الشيطانية، لكنها كانت كافية كي تهز مجمل هذه السياسة تجاه الدول والشعوب العربية، ولعل أن شعور تركيا الوهمي بفائض قوتها وثقتها بالنفس قادها لارتكاب أخطاء مميتة في التعامل مع حركات الشارع العربي لدرجة السماح لأنفسهم بالتدخل في الشؤون الداخلية العربية واللعب أحيانا على حساسيات خطيرة والتعامل مع العرب من موقع استعلائي مليء بالنصائح والدروس وهو ما أصاب صورة تركيا المعتدلة والحيادية بالتصدع، وألحق بنظرية العمق الاستراتيجي في الشراكة التاريخية والحضارية والجغرافية مع العرب لداوود أوغلو أضرارا جسيمة، بحيث يمكن توقع أن الأسس التي قامت عليها شراكات تركيا مع العرب لن تعود هي نفسها[2]، فتركيا أصبحت تشكل تهديدا للأمن القومي العربي بوجود قواعد أمريكية فيها حيث لا يمكن إنكار دور القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا أثناء ضرب العراق عام 1991 بعد غزوه للكويت ودورها في إحكام الحصار والحظر الجوي على العراق منذ عام 1991 حتى عام 2003، ولا تزال تركيا من خلال القواعد الأمريكية الموجودة فيها تسهل الدعم اللوجستيكي والغذائي للجنود الأمريكان في العراق، إضافة إلى ما تشكله تركيا وإسرائيل من تهديد للعرب من خلال وجودهما في المنطقة كأداتين لتنفيذ المخططات الغربية الهادفة لتقسيم المنطقة العربية والاستيلاء على مقدراتها وثرواتها الطبيعية.[3]

على الرغم من كافة المصاعب التي تواجه علاقات تركيا بالعرب، إلا أنه وخصوصا مع السياسات الجديدة لحزب العدالة والتنمية تنفتح على آفاق واسعة مع التعاون العربي – التركي على مختلف

---

[1] – محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات"، مرجع سابق، ص ص 767–768.

[2] – محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات"، مرجع سابق، ص ص 768–769.

[3] – رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص ص 103–104.

الأصعدة، وخصوصا احتمال بروز محور عربي تركي – إيراني يعيد صوغ الدور الإقليمي[1] والعالمي لهذه المنطقة المشرقية الإسلامية، وعليه فثمة آفاقا والتي يفتحها الدور التركي أمام العرب، وتتجسد في النقاط التالية:

- استطاعت تركيا توظيف إمكاناتها الاقتصادية والسياسية لخدمة العملية السلمية الجديدة مما يجعلها في كثير من المراحل من دول القيادة الإقليمية في المنطقة.[2]
- يمثل النموذج التركي في جانب كبير منه فرصة للمجتمعات العربية لمحاولة صوغ منظومة من العلاقة بين هويتها وواقعها من جهة وتوقعها إلى إقامة نظام ودولة حديثين من جهة أخرى، وقد تجسدت الحاجة للاستفادة من النموذج التركي في الداخل واضحة بعيدا عن نشوب انتفاضات الشارع العربي في أكثر من دولة عربية عام 2011، بالإضافة إلى توافر وكثرة نقاط الاشتراك والتشابه بين تركيبة المجتمع التركي وصيغته السياسية قبل سنوات والواقع العربي أهمها الدور المركزي للجيش ودور التيارات الدينية في الحياة السياسية والاجتماعية، وتراجع إن لم يكن غياب قيم الديمقراطية والحريات والعدالة والتنمية المتوازنة، ولعل نجاح النموذج التركي في مسألة العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية بمساندة الإتحاد الأوروبي، ربما يكون فرصة للاستلهام والاستفادة من أجل إعادة صياغة دور جديد وفعلي للجيش في البلدان العربية، الأمر الذي يفسح المجال أمام ممارسة دوره الفعلي في مواجهة الأخطار الخارجية وترك المدنيين يقررون المسائل الأخرى في البلاد، ما يمكن الاستفادة منه من التجربة التركية هو أنه بقدر ما يتسع مجال الممارسة الديمقراطية يتيح الأمر ظهور سلوكيات سلمية لدى الحركات الإسلامية حيث كان انسداد أفق التغيير الديمقراطي أحد أسباب لجوء بعض هذه الحركات إلى التشدد واستخدام العنف للوصول إلى السلطة، كما أنه لتعزيز منظومة الحريات والديمقراطية شرط أساسي لترسيخ المصالحة بين الحركات الإسلامية والنظام، وهو ما كانت عليه بالفعل العلاقة بين النظام والحركات الإسلامية في تركيا منذ أكثر من نصف قرن رغم كل الثغر التي اعترت التجربة ، كما أنه من بين أهم عوامل الاستقرار وتبديد الشكوك في العلاقة بين النزعات الإسلامية أو الدينية والنظام هو توفير الضمانات الكاملة للحريات الدينية والثقافية والشخصية، بحيث لا يعود التدين مثارا للشكوك ولا تجسيد الحريات الشخصية تهديدا للاستقرار وطبيعة النظام.

[1] – محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات"، مرجع سابق، ص 769.

[2] – عمر الخضرمي، مرجع سابق، ص 518.

هنا يمكن أن يكون تعزيز الدولة المدنية امتدادا للدولة العلمانية ذات المفهوم المرن والحامي لا المقصي للحريات العامة والشخصية، المفتاح للاستقرار في مجتمعات متعددة دينيا ومذهبيا، ومع أن تركيا لم تصل بعد إلى هذه المرتبة التي نتحدث عنها فإن المشكلات في إطار استكمال الثورة الاجتماعية والدستورية التي يقودها حزب العدالة والتنمية المستمرة منذ ثماني سنوات[1]، فإن صعود حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رجب طيب أردوغان وخلفيته الإسلامية ساعدا الحكومة التركية في لعب هذا الدور المخطط له بدقة وذلك بسبب الشعور القوي بالتضامن مع العالمين العربي والإسلامي من جانب دولة إسلامية التوجه ومقبولة عربيا لكونها البديل من الدور الإيراني الذي تسعى مصر ودول عربية كبرى أخرى إلى احتوائه في المنطقة، ناهيك عن أن أردوغان نفسه وحكومته وحزبه كذلك الذي يتمتع بقاعدة شعبية واسعة يشتركون في المشاعر نفسها حيال ما يسمى "الشارع العربي" ويجاهرون بتأييدهم للشعب الفلسطيني المظلوم ووقوفهم إلى جانب قضيته العادلة ولا سيما منها القدس والمسجد الأقصى، وهي ورقة تتوجه بها أنقرة إلى الداخل التركي والداخل العربي والإسلامي، فتعزيز مصداقيتها ومكانتها في السياسة الإقليمية.

وبناءا على ما جاء به أحمد داوود أوغلو فإن "تركيا تريد أن تساهم في بناء السلام" وهي تسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط معتمدة في ذلك على سياسة خارجية مبنية على ثلاثة مكونات أساسية: سياسية، ثقافية واقتصادية.[2]

- **المستوى السياسي:**

يركز واضعي السياسة التركية في جهودهم على تهيئة الأرضية لحوار سياسي ومشاورات بين زعماء دول الشرق أوسطية وأصحاب القرار فيها، وفي ذلك قد حاولوا مأسسة آليات منتظمة، الأمر الذي يوحي بمدى أهمية الدور التركي في المنطقة والتي تتجسد بالخصوص في فتح آفاق عديدة أمام دول المنطقة وعلى رأسها الدول العربية كبناء نظام شرق أوسطي قوي قائم على الأمن والسلام. ومن أجل ذلك عملت تركيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية على تأسيس منتدى تركي – عربي يهدف بشكل رئيسي إلى التعامل مع الحواجز النفسية والأحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين، وقد

[1] – محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات، مرجع سابق"، ص ص 769–771.

2– نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص ص 96–97.

نشطت تركيا بتصميم من أجل تأسيس هذا المنتدى الذي يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، مقتنعة بأنه: "سوف يتوسع مستقبلا ليرسي العلاقات في كل المجالات بين تركيا والدول العربية من خلال إطار مؤسساتي يطور مجالات التعاون والمشاورات البناءة في كل مجالات الثقة المتبادلة"، وعلى هذا الأساس فقد أصبح عندما يحل رسميون أتراك في دول تعاني من أزمات شديدة كلبنان، أفغانستان وأوزباكستان، فإن كل الأطراف يتلهفون للتعامل معهم، وما من دولة مثل تركيا في الشرق الأوسط وعلى نطاق العالم العربي – الإسلامي تفتح لها الأبواب ويرحب بها في طهران، الرياض، القاهرة، دمشق، موسكو والقدس، وأن تركيا بصفة كونها دولة إسلامية لها معرفة دقيقة بالمحيط الجيوسياسي حولها يمكنها أن تذهب إلى أماكن وتلتزم شركاء، وتعقد اتفاقات تعجز عنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل أن القدرات الكامنة الهائلة لتركيا فتحت لها المجال الواسع لإعادة ترتيب نفسها والجوار المباشر وكلها أسباب تدعوها للانفتاح على دول الجوار الإقليمي وعلى رأسها الدول العربية.

- **على المستوى الثقافي:**

تصرح المصالح التركية الرسمية في هذا الشأن بأن التعدد في الهويات بعيدا عن كونها سبب للمشاكل والانشقاقات يمثل مصدرا للاغناء والأمل، ومن أجل تحفيز الحوار بين المجموعات ذات الخلفيات الثقافية المتنوعة ولأجل تعزيز التسامح أطلقت تركيا "مشروع تحالف الحضارات" الذي يهدف إلى تشكيل برنامج لإرادة جامعة تعمل ضد الأحكام المسبقة والتعصب والاستقطاب وسوء الفهم، ومنه فتح المجال أكثر أمام دول المنطقة وخاصة منها الدول العربية التي تعيش في ثورات شعبية انفصالية مستمرة لتحقيق الأمن والاستقرار، وقد بدأ عمل هذه المؤسسة التي سميت "مشروع تحالف الحضارات" في عام 2005 بدعم من اسبانيا والأمم المتحدة برئاسة أمينها العام "كوفي عنان" آنذاك، هدفها الوحيد تعزيز ضمان حقوق الإنسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعيا إلى عالم أفضل[1].

- **على مستوى التعاون الاقتصادي:**

تعتبر تركيا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة نظرا لما للتعاون الاقتصادي من دور في تشجيعه على الاستقرار السياسي، ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، ولتحقيق ذلك لا بد من أن تنخرط

[1] – نوفل ميشال، مرجع سابق، ص ص 98-100.

دول المنطقة في تعاون في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي، نظرا لما تطمح له السياسة التركية الجديدة من تحقيق أقصى قدر من التعاون، وعليه فإن الاتفاق على "مجلس استراتيجي" مع كل من العراق وسوريا على نحو متزامن عام 2008 وعقد اجتماعات مشتركة لمجلسي الوزراء مرتين على الأقل سنويا يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي، وفي هذا السياق فقد تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات من الأمن إلى الصحة ومن النقل إلى الطاقة، بالإضافة إلى توقيع 40 اتفاقية بين تركيا وسوريا بما في ذلك اتفاقية لفتح الحدود المشتركة وإلغاء التأشيرة بين البلدين، وقد أشار داوود أوغلو في هذا الصدد إلى إمكانية إنشاء مجلس مماثل مع إيران في حين يخطط البلدان لإقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة ومناطق صناعية علما أنه توجد حاليا استثمارات في البنية التحتية، ويجري بناء إحدى الطرق السريعة الحديثة لوصل تركيا بأذربيجان الغربية ومدينة ثبريز أيضا لتكون جزءا من منطقة اقتصادية وتجارية أوسع بكثير قد تشمل العراق وسوريا، كما يمثل التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية أملا كبيرا للشعب الفلسطيني لاستعادة بعض من الأوجه المعنوية بأن يرى إلى جانبيه قوة إسلامية كبيرة مثل تركيا، بعدما كانت هذه القوة بحكم علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل عاملا سلبيا في ترسيخ أقدام الكيان الصهيوني وإضعاف القوة العربية، وقد جاءت تركيا في الوقت المناسب حين تخلى العرب أو معظمهم عن القضية الفلسطينية، ودخل معظمهم في اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل بل أيضا تواطئوا معها ضد حركات المقاومة، فكان الموقف التركي جرعة معنوية ضرورية بمعزل عن قدرته على إحداث تحول جذري في موازين القوى أو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه موقفه الجديد، كما أن إقامة علاقات تركية وثيقة مع العرب يقوي موقعها وموقفها بالنسبة إلى دخول الإتحاد الأوروبي، ويمكن لعلاقات عربية جيدة مع تركيا عضو في الإتحاد الأوروبي أن يزيد من التأثير العربي في هذا الإتحاد، نظرا إلى وجود حدود مشتركة معه، وهذا العامل هو ما تتخوف منه أوروبا وتضعه ضمن الأسباب الضمنية التي تحول دون ضمها للاتحاد الأوروبي حتى لا تتورط في مشكلات شرق أوسطية واسعة، وتفضل أن تبقي على تركيا في وضع البلد الحاجز بينها وبين كل من آسيا والشرق الأوسط والعالم العربي، على أن تكون ذات حدود مباشرة مع هذه العوالم، في مقابل ذلك يتيح لتركيا والدول العربية أكبر الفرص عن طريق السياسة الخارجية التركية الجديدة المؤيدة للقضايا العربية والمنفتحة على علاقات تكاملية مع العرب قد كسرت الضلع الثالث والأخير من كماشة ما سمي "دول الجوار الجغرافي".[1]

[1] – نوفل ميشال، مرجع سابق، ص ص 100–101.

فبعد خروج إيران بالثورة الإسلامية عام 1979، باعتبارها تهديدا للعرب ومرتهنة لإسرائيل ودفاعها عن القضية الفلسطينية وانضمامها للدول المتعارضة مع المشروعين الغربي والصهيوني، وبعد تقسيم إثيوبيا وتراجعها كقوة ذات تأثير وتهديد فعليين، كانت تركيا الوحيدة المتبقية من مثلث الجوار الجغرافي الذي استمر في علاقاته الوثيقة مع إسرائيل في التسعينيات إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

على الرغم من أن العلاقات التركية – الإسرائيلية مستمرة حتى الآن، إلا أنها خرجت من كونها حليفة إسرائيل ضد العرب، بل كما تناول البحث سابقا تحولت إلى حليف قوي للعرب والإيرانيين وهو ما يدعم ويحمي العرب، إذ يتيح تعزيز الموقع الإستراتيجي وعناصر القوة العربية لمواجهة التهديد الرئيسي الوجودي لهم المتمثل بدولة الكيان الصهيوني، وعليه فإن الاتجاه السياسي الخارجي التركي في هذا المجال فرصة تاريخية للعرب ليكونوا أكثر قدرة على مواجهة الأخطار الإسرائيلية والأطماع الغربية تحت شرط أساسي هو أن يتوحد العرب مع بعضهم ويتصالحوا قبل اتحادهم وتصالحهم مع الآخرين.[1]

وعلى الرغم من كل هذا فإن تركيا تحتاج إلى أن تبذل المزيد من الجهد لتصبح شريكا لا يمكن الاستغناء عنه للعالم العربي أو للدول في الشرق الأوسط، وإن كانت أنقرة مع كل من القاهرة والرياض وطهران كأطراف أساسيين على مسرح الشرق الأوسط، لم يتم تطهيره بشكل واضح المعالم لغاية الآن بصفة كونها عضوا في منظمة الناتو وتملك ثاني أكبر جيش في هذه المنظمة وما لها من روابط جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، إضافة إلى كونها دولة إسلامية فإن تركيا مهيأة للمشاركة في عمليات لحفظ السلام في المنطقة، ويمكن المجتمعات العربية أن تثق في قوات حفظ السلام المسلمة الآتية من تركيا في حال دعمت هذا الوجود التركي دول إقليمية مؤثرة مثل مصر، إيران، والمملكة العربية السعودية.[2]

[1] – محمد نور الدين، "العرب وتركيا الجديدة..آفاق ومعوقات"، مرجع سابق، ص 765.

[2] – نوفل ميشال، مرجع سابق، ص 105.

المبحث الرابع: اتجاهات مستقبلية للعلاقات الأمنية التركية – الإسرائيلية.

من وجهة نظر الدارس يعتبر التنبؤ بالمستقبل من أصعب المسائل تعقيدا التي في أغلب الأحوال تقود الباحث لحالة من عدم اليقين، وعلى الرغم من ذلك ستتناول الدراسة في هذا الشأن عدد من السيناريوهات المقترحة والتحديات المستقبلية التي تواجه التحالف التركي – الإسرائيلي إثر مناقشة الباحث لجملة المتغيرات والأحداث التي تتم على نمو علاقات التحالف وتطورها، أو توترها واتسامها بالتنافر الشديد بين طرفا التحالف، وإما بإبقائها على حالها تتسم بالتذبذب، تارة توتر وخلاف، فتراجع في علاقات التحالف أمام تباعد مصالح طرفا التحالف، وأخرى تعبر عن تطور النمو في علاقات البلدين نتيجة لتلاقي مصالح هذين الأخيرين، وقبل البدء في عرض أهم السيناريوهات المقترحة حيال هكذا تحالف، لابد على الباحث التطرق لتعريف ما المقصود بالسيناريو أولا.

إن الدراسة المستقبلية تكمن في مدى توافر صور وأشكال مختلفة للعلاقات القائمة بين طرفا التحالف، يمكن أن يبنى عليها المستقبل ومن هنا برزت فكرة السيناريوهات، والمقصود "بالمشهد" أو "السيناريو": "هو مجموعة التنبؤات المشروطة conditional forecasts، التي تنطلق من افتراض "ماذا... لو" أي ماذا يمكن أن يحدث في ظل توفر شروط وحقائق معينة. إذن، هو تصور ذهني وفكري لكافة الحالات محتملة الوقوع لا تستند لرغبات صاحبها بل تتماشى وفقا لما يفرضه الواقع من توجه وحقيقة الوقوع بعيدا عن رغبتنا فيه.[1]

وقد اعتمد الدارس في دراسته هذه على ثلاث سيناريوهات أساسية ومتنوعة بغية التنبؤ باتجاهات مستقبلية لعلاقات تركيا بالكيان الإسرائيلي الذي شكل جدلا كبيرا لدى الكثير من الدارسين والباحثين لهكذا قضية، وقد تجلت هذه السيناريوهات فيما هو خطي أو اتجاهي، وما هو إصلاحي أو ترشيدي، وختاما بما هو جذري أو راديكالي. حيث ينطلق السيناريو الأول من افتراض استمرار تذبذب العلاقات التركية – الإسرائيلية المتمثل بالسيناريو الخطي، أما السيناريو الثاني الذي ينطلق من فكرة الإصلاح وترشيد العلاقات التركية – الإسرائيلية من خلال نمو العلاقات بينهما وتطورها إلى تحالف إستراتيجي وثيق، وفيما

[1]– علي الدين هلال وآخرون، **العرب والعالم: مشروع استشراف الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 29.

يخص السيناريو الثالث والأخير الذي يفترض حدوث تغيير وتحول جذري في العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث تتمثل الآراء الراديكالية في توتر العلاقات بين الطرفين والتنافس فيما بينهما أو القطيعة التامة بينهما.

غير أن الدارس لهذه السيناريوهات وعند اقتراب الحقيقة من سيناريو معين لا يعني بالضرورة تغليبه أو إهماله لباقي السيناريوهات وبالتالي تجميدها، فيبقى هذا الأمر محصورا في طبيعة الوقائع والأحداث والمواقف الدولية.

المطلب الأول: السيناريو الخطي... الذي يبقي العلاقات تكتسي طابع التذبذب.

ينطلق الدارس في هذا السيناريو من مسلمة رئيسية، والتي تتمحور حول طابع التذبذب الذي طالما ميز العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث أضفت تارة طابع التعاون الوثيق الذي ينم عن تحسن العلاقات، وأخرى تتسم بجو التوتر في العلاقات وتباعد أطراف التحالف، كل هذا يخضع للتغير في الأوضاع والظروف والتفاعلات الإقليمية والدولية، وتوجهات الدولتين وما يتبعها من تغير في المواقف والمصالح، وعلى هذا الأساس جاء هذا السيناريو ليكشف عن طابع التحالف الديناميكي المرن الذي يضفي طابع التحالف، تماشيا وطبيعة التفاعلات والمتغيرات الإقليمية والدولية، حسب ما تقتضيه مصالح طرفا التحالف وما تعكسه من مواقف، الأمر الذي يجعل التحالف غير مستقر على طابع معين، فيبقى يحمل سمة التذبذب في طابع العلاقات، نتيجة للتذبذب في مصالح ومواقف طرفا التحالف، وهو ما شهده التحالف التركي– الإسرائيلي منذ نشأته إلى يومنا هذا، التي تشهد عنه مجموعة من المؤشرات الواقعية والدلائل المعبرة عن تذبذب التحالف نتيجة لارتباطه بمصالح البلدين الحيوية، ففي بادئ التحالف اتسمت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بالجيدة نتيجة لتلاقي مصالحهما الحيوية، وعليه فقد ساد التحالف الوثيق بين تركيا وإسرائيل قبيل اعتلاء حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم، وصولا للتحالف الإستراتيجي الذي مس الجانب الأمني والعسكري للبلدين، نتيجة لاشتراكهما في المصالح كالتهديد المشترك الذي كان موجه لهما، والمتمثل في الدول العربية، بالإضافة إلى اشتراكهما في التوجه نحو المشروع الشرق أوسطي الجديد واشتراكهما في التوجه الغربي، ولعل أهم نقطة اشتركتا فيها كل من تركيا وإسرائيل تمثلت في الطرف الداعم لعلاقاتهما، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة لتقريب البلدين عن طريق دعمها المادي والمعنوي، والتي كان لهذه الأخيرة اليد في الضغط على تركيا للاعتراف بإسرائيل سنة 1949، كل هذا قد ساهم في بناء تحالف وثيق بين تركيا وإسرائيل خاصة فترة سيطرة

العسكريين في تركيا الداعين للعلمانية على الحياة السياسية، غير أن كل هذه الأوضاع سرعان ما تدهورت بتدهور مصالح البلدين، خصوصا إثر فوز حزب العدالة والتنمية بمقاليد الحكم في تركيا سنة 2002 أين أبدى المسؤولين الإسرائيليين عن قلقهم تجاه فوز هذا الأخير ذو الجذور الإسلامية المعادي للعلمانية والغرب، والذي انتهج سياسات تلطف علاقات تركيا بالعالم الإسلامي العربي، والعودة بتركيا نحو الشرق، خاصة إثر تيقن أنقرة بمكانتها ودورها الإقليمي وحتى الدولي المناط لها لعبه، بالاستغناء عن إسرائيل المسؤولة عن توتر الأوضاع في المنطقة بدلا من بقائها في تبعية وتهميش من قبل العالم الغربي، خاصة إثر تلقيها للرفض المتكرر والمماطلة من قبل الإتحاد الأوروبي المستمرة حول انضمامها للدائرة الأوروبية، على الرغم من استعمال تركيا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كورقة رابحة لانضمامها للإتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من طلباتها المتكررة للانضمام التي ترجع لسنوات خالية من الزمن، ونتيجة لذلك فقد غيرت تركيا من مواقفها وتوجهاتها نحو إسرائيل نظرا لإدراكها بأن علاقاتها بإسرائيل لم تجد لها نفعا في تسهيل توجهها الغربي، بل ساهمت في استبعاد عضويتها عن طريق عمليات التشهير بتركيا بإبادتها للأرمن، والتي فتحت قضيتها داخل الكونغرس الأمريكي من قبل اليهود من أجل إدانة تركيا واتهامها بعدم احترامها لحقوق الإنسان، الذي يمثل هذا الأخير إحدى شروط عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي، وبالتالي محاولة اتهام تركيا بعدم استيفائه من قبل اليهود والغرب، وعلى هذا الأساس عملت تركيا على مراجعة توجهاتها وسياساتها الخارجية، وخلقها لسياسات جديدة، كتبنيها لسياسة تعدد العلاقات والأبعاد والتوجهات، ودعوتها لصنع السلام بدلا من استهلاكه. ولعل أهم موقف اتخذته في سياساتها الخارجية الجديدة والذي افتتحت به توجهات تركيا الجديدة في ظل "حزب العدالة والتنمية".

وفي هذا الصدد عمد الباحث لاستعراض أوضح مثال على اختلاف التوجه التركي عن التوجه الغربي جسده الواقع، هو ما حدث إثر حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لعام 2003، حين اتخذت تركيا موقفا مناقضا للموقف الغربي وإسرائيل، نتيجة لتباين توجههما وبالتالي مصالحهما، حيث أن كل من هذين الأخيرتين أرادتا عراقا مجزءا تماشيا ومصالحهما الحيوية في المنطقة، ولما يضمن لهما فتح أسواق موسعة جديدة، تنافس السلع التركية والدول المجاورة في المنطقة، واستعمال العراق كمنطقة لعمل جهاز الموساد الإسرائيلي في المنطقة للتجسس على تحركات كل من تركيا والدول المجاورة في المنطقة بنهاية عام 2012، ناهيك عن قيام دولة كردية في العراق تشجع أكراد تركيا على الانفصال، وما ينجم عنه من زرع للتوتر داخل المنطقة، في مقابل ذلك أرادت تركيا عراقا موحدا نتيجة لتلاحم مصالح هذا

الأخير بمصالحها في المنطقة، كتجنب قيام دولة كردية في العراق وما يقود لزرع بذور التوتر داخل الأوساط التركية جراء زيادة نشاط حزب العمال الكردستاني وطلباته المتكررة حول الانفصال عن تركيا.

وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات المعبرة عن أجواء التوتر بين البلدين، إلا أن هذا لم يمنع أردوغان –رئيس الوزراء السابق لتركيا– يقوم بزيارة "الحاخام الأول" لتقديم التعازي للمواطنين اليهود، الذين قتلوا في هجوم بقنبلة على معبدين يهوديين في إسطنبول عام 2003، وأنه حصل على جائزة في 2004 من قبل مجموعة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز السلام بين الشعوب، كما زار إسرائيل رسميا في عام 2005، وللمرة الأولى دعا الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" للحديث أمام البرلمان التركي في عام 2007، وقبل الهجوم الإسرائيلي على غزة سنة 2008 كانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك "تسيبي ليفني" تصف العلاقات التركية الإسرائيلية بأنها "ممتازة"، مما دفع بالبعض للقول بأن أردوغان من أصل يهودي.[1]

في مقابل ذلك، أشار الباحث لعودة الخلاف بين طرفي التحالف إثر الحصار على قطاع غزة الذي فرضته إسرائيل عليها مع نهاية عام 2008 وبداية 2009، وما تبعه من إهانة للسفير التركي في إسرائيل وانسحاب "أردوغان" من منتدى دافوس بسويسرا الذي أدى بتركيا لسحب سفيرها من إسرائيل سنة 2009، ولعل ما زاد من تعكير صفو علاقات تركيا بإسرائيل هو ما حدث إثر الهجوم الإسرائيلي على قافلة الحرية سنة 2010 التي كانت تركيا قد أعدتها لمساندة الفلسطينيين إثر الحصار الذي فرض على قطاع غزة، وما عقبه من قتل تسعة ناشطين أتراك على المياه الدولية.

وما عقبه من تصريحات "أردوغان" الأخيرة حيال الصهيونية، واصفا إياها في المؤتمر الخامس لحوار الحضارات بأنها "جريمة ضد الإنسانية"، جنبا إلى جنب مع الفاشية ومعاداة السامية، غير أن المصالح الإسرائيلية التي تحققها من جراء تحالفها مع تركيا لم تحول دون قطع علاقاتها بهذه الأخيرة،[2] كما أنها أجبرت إسرائيل على الاعتذار من تركيا، وفي ذلك قد نفى "أردوغان" عن نفسه تهمة الإساءة للصهيونية، مضيفا أنها جاءت في إطار تعليقاته على السياسات الإسرائيلية في غزة، وفي إشارة منه

---

[1] – محمد خليل عبد القادر، "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا إلى أين تتجه العلاقات؟"، (2013/5/12)، في: http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/04/

[2] – "مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الاعتذار"، **جريدة الأنباء الإلكترونية**، (مركز الدراسات العربي – الأوروبي)، (2013/5/12)، في: http://anbaaonline.com/?p=103872

لصحيفة "بوليتيكن الدنمركية"، قال أردوغان: "أن ما كان يقصده يتمثل في انتقاد سياسات إسرائيل التوسعية في الأراضي المحتلة.

كما أن حاجة إسرائيل لوجود طرف إقليمي قوي ومؤثر مثل تركيا، للحصول على مساعدته في مواجهة التحديات الناجمة عن الأحداث في سوريا، هو الذي دفع بإسرائيل لتقديم الاعتذار لتركيا، كما عبرت هذه الأخيرة عن أن تركيا أصبحت معنية بالتعاون مع إسرائيل بعدما تهاوت آمالها في سقوط نظام الأسد بالسرعة التي كانت ترجوها، وأن تواصل الأزمة السورية بات يشكل مصدر للمخاطر على الأمن القومي التركي، ويتوقع في هذا السياق أن تتحول منطقة أقصى شمال شرق تركيا إلى نقطة انطلاق لحزب العمال الكردستاني ضد العمق التركي، وفي ذات السياق هناك في إسرائيل من يرى أن "أردوغان" بات يدرك أن أوساط في الكونغرس والإدارة الأمريكية توجه انتقادات شديدة للسلوك المعادي لإسرائيل في وقت تحتاج فيه تركيا للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها في توترها مع اليونان، قبرص وأرمينيا، كما تبين للقيادة العسكرية الإسرائيلية أن المصالح الإستراتيجية لتل أبيب قد تضررت كثيرا في أعقاب التوتر مع تركيا، وقرار أردوغان بتجميد كل أشكال التعاون الأمني والاستخباراتي مع تل أبيب، وعليه فقد أصبحت فرص تحسن علاقات إسرائيل مع تركيا كبيرة.[1]

كما أشار مستشار الأمن القومي الإسرائيلي "يعقوب عميدرور" إلى أن تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل سيحقق لهذه الأخيرة العديد من المكاسب، حيث سيكون بإمكانها التعامل مع تداعيات الحرب الأهلية في سوريا والتعاون مع حلف الناتو، الذي كثيرا ما وقفت تركيا كحائل دون انخراط إسرائيل في العديد من أنشطته، كما أن تركيا لا تبدو بدورها بعيدة عن الهواجس التي يثيرها الملف السوري، ذلك أن المخاوف التركية تتزايد من احتمال استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية خلال الحرب الدائرة في سوريا، وما يتضمنه ذلك من إمكانية استهداف مواقع تركية، إسرائيلية وأردنية، وهو ما يعبر حسب الباحث عن تلاقي مصالح طرفا التحالف الذي يقود للتجانس في مواقفهما، وبالتالي حدوث تجاذب في العلاقات التركية – الإسرائيلية، وما يضفي عليها طابع التحالف الوثيق الذي ينم عن تحسن علاقات البلدين.

ومن أجل ذلك فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة للحرب الكيماوية، كما يدعو "أوباما" إلى إقامة هيئة عسكرية أمريكية – تركية، إسرائيلية – أردنية مشتركة، تضمن التعاون العسكري الوثيق بين الدول الأربعة في مواجهة التحركات السورية، ولا يمكن تشغيل هذه الهيئة دون تسوية الخلاف التركي–

[1]– نفس المرجع.

الإسرائيلي، وعليه فإن مصالح الحليفان في المنطقة جراء الأزمة السورية وقفت كحائل دون بقاء علاقات الخلاف بين تركيا وإسرائيل، ففي نظر الباحث تبقى علاقات هذه الأخيرة مرتبطة بتطورات الأحداث والتفاعلات الإقليمية والدولية، والتغير في المواقف والمصالح الدولية، ونستطيع الحكم عليها بأنها جيدة إثر تلاقي المصالح المشتركة بين طرفا التحالف، في حين نستطيع الحكم عليها بالتوتر إثر تصادم مصالح طرفا التحالف ومواقفهما، دون أن ننسى دور الولايات المتحدة الأمريكية في تقريب تركيا من إسرائيل بما يتواءم وإستراتيجيتها الموجهة نحو المشروع الشرق أوسطي الجديد، مستدلا عن ذلك بالمبادرة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، جراء الخلاف الناجم عن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية.

وإثر زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" لإسرائيل في منتصف جويلية 2012 والتي طالبت خلالها إسرائيل بتقديم اعتذار لتركيا مطالبة إياها بالإسراع من أجل إعادة العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى سابق عهدها، انطلاقا من أن كل وقت يمر دون عمل ينجز ذلك يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة.[1]

بالإضافة إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها أوباما لإسرائيل من أجل مناقشته لإحدى الملفات الواجب حلها في مواجهة تداعيات الأزمة السورية، والتي يرتبط حلها بعودة علاقات تركيا بإسرائيل إلى سابق عهدها، وهو ما دعا إليه أوباما من أجل إنشاء هيئة عسكرية تضمن التعاون العسكري بين أربع دول في مواجهة التطورات السورية، تضم كل من تركيا، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية والأردن، التي يمكن تشغيلها بعودة التحالف التركي – الإسرائيلي إلى سابق عهده.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.. نمو العلاقات وتطورها إلى تحالف وثيق.

يطرح الباحث في هذا السيناريو جملة من المؤشرات والأحداث السارية ضمن العلاقات التركية – الإسرائيلية ومالها من دلالات على تطور العلاقات بين البلدين، على الرغم من فوز حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية، نظرا لكون التحالف غير مرتبط بالإيديولوجيات بقدر ما هو مرتبط بالمصالح المشركة.

[1] - محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

وهو ما جسدته العلاقات الثنائية خاصة في المسار الاقتصادي الذي اتسمت فيه العلاقات بين تركيا وإسرائيل بالاستقرار والديمومة، على الرغم من أجواء التوتر التي تسود العلاقات أحيانا، في مقابل ذلك تعزيز التبادلات التجارية وتعمقها جراء سلسلة الاتفاقيات الثنائية التي فتحت الأسواق التركية والإسرائيلية أمام بعضها البعض، وقد شملت الاتفاقيات إبرام اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية منع الازدواج الضريبي واتفاقية الاستثمار الثنائي، وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى نمو التجارة البينية من 449 مليون دولار في عام 1996 لتتجاوز 2.1 مليار دولار في 2002، وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14,6% سنويا خلال الفترة من 2002 إلى 2008، وكذلك على ارتباط العلاقات بالمصالح المشتركة وعدم تأثرها بالأحداث السياسية والإيديولوجيات وهو ما أضفته العلاقات الاقتصادية إثر سيرها بطريقة عادية على الرغم من التوتر السياسي بين البلدين، حيث شكلت صادرات تركيا من الأغذية المجهزة والمشروبات والتبغ تضاعفا كبيرا بين 2007 إلى 2011، كما شهدت تعاملات التجارة خلال الفترة من 2010 إلى 2011 زيادة بنسبة 30.7 % متجاوزة النمو الحاصل في أوج فترات تحسن العلاقات بين البلدين[1].

كما أن رد فعل أردوغان بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 في نظر بعض الخبراء، لا يعني قطع تركيا لعلاقاتها بإسرائيل، فقد برر غضبه في جلسة منتدى دافوس في فبراير 2009 بسويسرا أنه كان ليس موجها ضد إسرائيل أو رئيسها، وإنما هو موجه ضد رئيس اللجنة الذي لم يتح لأردوغان فترة زمنية كافية لإبداء رأيه، وقال: "أنا لم أقصد إطلاقا شعب إسرائيل أو الرئيس "بيريز" أو الشعب اليهودي، وأن معاداة السامية جريمة في حق الإنسانية، وإنما كان رد فعله في إطار محاولته إرضاء الرأي العام التركي الإسلامي دون الخصومة مع إسرائيل"، وهو ما يندرج في إطار سياسة أردوغان التي تبناها منذ اعتلائه للسلطة عن طريق محاولته الحفاظ على توازن موقفه، بما يخدم اقتصاده ويرضي المؤسسة العسكرية وناخبيه. وهكذا واصل ببراعة السير على خطه الرفيع، كما أن استعداد تركيا لاستئناف وساطتها في المفاوضات السورية – الإسرائيلية غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة بداية عام 2009، إنما يندرج في إطار محافظة تركيا على سياسة متزنة في الشرق

[1]– محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

الأوسط وفقا لخط سير معين، وليست منساقة وراء أصلها الإسلامي فهي كانت أشد منتقدي إسرائيل أثناء العدوان وبعده، لكنها في الوقت نفسه أبرزت استعدادها لاستئناف الوساطة بعد انتهاء العدوان.[1]

وكما هو معروف لدى الدارس أن تركيا تعتبر حليف إستراتيجي هام للغرب لا يمكن الاستغناء عنه خاصة لدى إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملتا ولا تزال تعملا جاهدتان من أجل نيلهما ثقة تركيا باعتبارها تمثل نقطة محورية في المشروع الشرق أوسطي الغربي الجديد، ومالها من ترحيب واسع داخل محيطها الإسلامي العربي أكثر من إيران التي ينظر لها بعين الريبة والشك، خصوصا وأن تركيا ذات المذهب السني الذي تشترك فيه مع غالبية المسلمين.

الأمر الذي جعل الغرب يتخذها كحلقة رابطة له بالعالم الإسلامي، تسهل عليه عمليات تصحيح وتحسين العلاقات الأمريكية – الإسلامية بعدما فقدت هذه الأخيرة ثقتها بالغرب، أما بخصوص إسرائيل فعلى الرغم من تكثيف علاقاتها مع دول البلقان كاليونان والتشيك وغيرها، إلا أن هذه الأخيرة لا تجدي نفعا لإسرائيل كما هو الشأن بالنسبة لتركيا، فبات عليها أن تعمل جاهدة من أجل تنمية وتطوير علاقاتها بتركيا، خاصة وأن تركيا تحظى بثقة واسعة من قبل الدول العربية، وترى فيها المنقذ الوحيد لنظامها العربي الفاشل، الأمر الذي يوحي بقدرة تركيا على التحكم بزمام الأمور داخل الدول العربية، هذه الأخيرة التي تشكل خطرا على إسرائيل نظرا للرفض المستمر والمتكرر لها ولتواجدها الدخيل على المنطقة، وعلى هذا الأساس فباستمرار تعاون تركيا وإسرائيل سيزيح أمام هذه الأخيرة هاجس أزمة الهوية الذي تعيشه ويسهل عليها تطبيقها للعديد من الخطط الإستراتيجية في المنطقة، كل هذا يدل على مؤشر التعاون الوثيق بين الطرفان حتى ولو اخترعت إسرائيل أعذارا وسبلا باعتبارها الطرف الأكثر استفادة من هذا التحالف من أجل إبقاء تركيا في صفها، ولعل هذا ما يفسر عودة توتر علاقات تركيا بالعالم العربي وفي مقدمته سوريا، خاصة جراء الأزمة الراهنة، فعلى الرغم من تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية في غضون الحرب على غزة نهاية 2008، وبلوغ ذروة هذا التدهور في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010 وما نجم عنه من قتل تسعة مواطنين أتراك.

إلا أن هناك تفاؤلا إسرائيليا بانفراج هذه العلاقات في المرحلة القادمة وخصوصا بعد انتخابات تركيا المؤخرة التي نظر إليها الإسرائيليون بعين التفاؤل، بحيث أنها تعمل على نقل العلاقات التركية – الإسرائيلية من التدهور إلى مرحلة الانفراج، وعليه فقد بدأت إسرائيل في أعقاب الانتخابات باتخاذ خطوات

[1]– رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص 183.

في محاولة لتحسين علاقاتها بتركيا، وأول خطوة قامت بها إسرائيل في ذلك هو ما قام به "نيتنياهو" بإرساله لرسالة مهنئة لأردوغان على فوزه في الانتخابات داعيا فيها لحل الخلافات بين البلدين، وغيرها من الخطوات الملطفة للعلاقات بين طرفا التحالف، كما تعتقد إسرائيل أن علاج الملف التركي هو مسألة ذات أبعاد إستراتيجية تدخل ضمن التصور الإسرائيلي الإستراتيجي العام للمرحلة القادمة، وهي مرحلة مثقلة بالأحداث المفصلية على المستوى العربي (ثورة الشعوب العربية، عدم الاستقرار السوري وغيرها وعلى المستوى الفلسطيني) بالإضافة إلى إخراج إسرائيل للملف التركي من وزارة الخارجية الإسرائيلية ووزير خارجيتها "افيغدور ليبرمان" الذي عارض بشدة أي اعتذار إسرائيلي عن قتل أتراك في أحداث أسطول الحرية والدور الذي لعبه "داني أيلون" (عضو في حزب ليبرمان) في توتير العلاقات بين البلدين عندما أجلس السفير التركي على كرسي منخفض كدلالة رمزية لإذلال تركيا، وعليه فإن إسرائيل تحاول نقل رسالتين لتركيا هما:[1]

- إن وزارة الخارجية تتحمل جزءا من المسؤولية عن توتر العلاقات بسبب تصرف وزيرها، لهذا فإن إسرائيل وكبادرة رمزية تسحب الملف المتعلق بجملة الإهانات والإستهدافات التي تلقتها تركيا من قبل إسرائيل، خاصة في الفترة الممتدة بين 2009 – 2010.
- تأكيد أن إسرائيل ما بعد الاعتذار من تركيا تتعامل مع هذه الأخيرة وفقا للمصالح المشتركة وليست وفقا لمفاهيم "الكرامة الوطنية" كما يفعل" ليبرمان" في سياسته الخارجية.

ولعل كل هذا يوحي بتقديم إسرائيل لمؤشرات التحالف الوثيق، وبذلك استعدادها للاعتذار بطريقة أو بأخرى لما لهذه الأخيرة من حاجة ماسة لتحسين علاقاتها مع تركيا، خاصة في هذه المرحلة (مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية)، نتيجة لكون إسرائيل لا تستطيع احتمال هذا التوتر طيلة أربع سنوات أخرى من حكم حزب العدالة والتنمية ورئاسة أردوغان، لذا فهي مستعدة للتنازل عن جوانب معينة من التقرير لصالح هذه العلاقات، ويمكن الإشارة إلى جملة العوامل التي ترى فيها إسرائيل بأنها ستسهم في تحسين العلاقات مع تركيا والمتمثلة في النقاط التالية:

- إعداد إسرائيل لرسم كاريكاتوري، اتضح في صحيفة "هارتس" بتاريخ 24 جوان 2011، يوضح استعداد إسرائيل لتقديم المساعدة لأردوغان في حالة صراع تركيا وسورية (الصراع بين أردوغان وبشار الأسد)،

[1] – مهند مصطفى، "مستقبل العلاقات مع تركيا من المنظور الصهيوني"، **جريدة الشعب الجديد**، (2013/5/12)، في: http://elshaab.org/thread.php?ID=3417

ونيتنياهو يقدم المساعدة لأردوغان. الأمر الذي يوحي بترويج إسرائيل لاستعدادها الكامل من أجل تقديم دعمها لتركيا مهما كلفها ذلك في إطار تحسين صورتها أمام تركيا والرأي العام العالمي.

- لا ترى إسرائيل في أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بأنه سيمكنه من تغيير بنيوي ودستوري في تركيا يهدد بشكل كلي هذه العلاقات.
- اتضح قلق تل أبيب تجاه التغيرات الكبيرة والعميقة في العالم العربي التي تفرض على إسرائيل توثيق علاقاتها بتركيا أكثر مما كانت عليه سابقا، لعدم خسارتها لحليف مهم كتركيا تماشيا مع ما يفرضه الوضع الراهن في المنطقة من ضرورة تعاون البلدين، لاستعاب التغيرات القادمة التي يتعذر التنبؤ بنتائجها النهائية ومواكبتها لها.[1]
- كما أن للأحداث في سوريا وانعكاساتها على توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية بشكل كبير جدا، وللموقف المختلف بين تركيا وإيران تجاه أحداث سوريا، كان له الدور البارز في تعكير صفو الأجواء، كما زاد من الاختلافات في رؤية البلدين حول مستقبل المنطقة. فحسب وجهة النظر الإسرائيلية أن العلاقات التركية – الإيرانية ليست علاقات إيديولوجية، فتركيا تؤيد تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، في حين تريد إيران إبادة إسرائيل، وهو ما ينسف أية علاقة إيديولوجية بين الطرفين وما يعكس تقرب إسرائيل من تركيا أكثر، خاصة إثر الأحداث الراهنة في المنطقة التي تجعل إسرائيل طرفا مهما في منظومة العلاقات التركية في المنطقة.
- كما أن الأوضاع في سوريا ستؤدي إلى أضعاف الحلف الإيراني – التركي، وهو ما يعكس تقرب تركيا من إسرائيل إثر تلاقي الأخيرتان في مصلحة مشتركة بالنسبة للأوضاع في سوريا.
- كما أن إسرائيل تزداد تفاءلا باسترجاع علاقاتها الوثيقة مع تركيا، نتيجة لما تعانيه سياسة "أردوغان" جراء الواقع المتردي الذي تعيشه هذه الأخيرة والمعبرة عن فشل سياسة أردوغان الخارجية، بالخصوص أمام التوتر الذي ساد ولا زال سائدا في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، حيث أن الدول التي تريد تركيا تشييد معها علاقات قوة، تتجسد من خلال خلق محورا لبناء شرق أوسط جديد يسوده الأمن والاستقرار، يبدو أنه قد فشل من وجهة نظر إسرائيلية، كما أنه لم تعد تركيا مصدر قوة لهذا المحور. الأمر الذي زاد من فرصة إسرائيل بهذه النتيجة لاستغلال الوضع لصالح تقربها من تركيا، وهو ما عبر عنه احد الدبلوماسيين الإسرائيليين بقوله: "انتصر أردوغان في الانتخابات، إلا أنه انهار في العالم".

[1] – مهند مصطفى، مرجع سابق.

– بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الموقع الجغرافي باشتراك إسرائيل وتركيا في الحدود السورية الذي يفرض على البلدين التنسيق على المستوى الاستراتيجي لتفادي الانعكاسات الإقليمية لهذه الأحداث عليهما.[1]

المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي.. توتر العلاقات والتنافس بين الحليفان.

في هذا السيناريو يطرح الدارس للتحالف التركي – الإسرائيلي إمكانية توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية، بلوغا إلى حد التنافس على الدور والمكانة الريادية في المنطقة، ومن المؤشرات الدالة على تراجع العلاقات بين الحليفان نذكر أنه منذ فوز حزب العدالة والتنمية بسدة الحكم في عام 2002 والتوتر وجو العداء بين الحليفان سائد خاصة إثر سياسات حزب العدالة والتنمية المضادة للمصالح الإسرائيلية في المنطقة والمعكرة لصفو التحالف.

حيث تبنت أنقرة إستراتيجية للتعامل مع القضايا الأمنية في الإقليم تقتضي بأن تتحول من دولة "مستهلكة للأمن" إلى "دولة منتجة وموفرة للأمن"، كما أعادت صياغتها الأمنية وإدراكها لأنماط التهديدات المحتملة، حيث أصبحت لا تنظر للجنوب حيث العراق، سوريا وإيران باعتباره تهديدا محتملا حل محل الشمال حيث الاتحاد السوفيتي سابقا، وهو ما يعبر عن إسقاط لإحدى أعمدة التحالف بين الطرفين والمتمثل في الاتفاق حول "التهديد المشترك"، كما رأت أنقرة في أن توسعة مجال تحركها الخارجي مرتبط بانفتاحها على مختلف الأحواض الجغرافية التي تشترك فيها، بما يعظم أدوارها الإقليمية والدولية وما ترتب عنه من إدراكها، كون علاقاتها بإسرائيل لم تعد تمثل بوابة العبور لتعظيم العلاقات مع القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، ولاكتساب عضوية الإتحاد الأوروبي أو كمدخل للتعامل مع قضية الأمن الإقليمي، وإنما اعتبارها لعلاقاتها بإسرائيل بأنها علاقات مع دولة تثير تهديدات أمنية وتمثل تحديات للنموذج التعاوني الذي تطالب أنقرة بإرسائه في منطقة الشرق الأوسط وعليه فقد قامت أنقرة بتقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي في إسرائيل ومنع دخول السفن الإسرائيلية إلى الموانئ التركية وعدم منح تأشيرة لدخول الإسرائيليين الراغبين في دخول تركيا وإلغاء اتفاق التعاون في مجال الالكترونيات

[1]– مهند مصطفى، مرجع سابق.

وتكنولوجيا المعلومات وعدم استخدام مؤسسات الدولة التركية لأي منتجات أو برامج تحمل الرخصة الإسرائيلية ووقف جميع أشكال التعاون في مجالات التعليم والثقافة.[1]

وأبرز مثال أشار إليه الباحث على اختلاف توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة عن توجهات حليفتها إسرائيل، وراعية تحالفهما الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو ما جسده الموقف التركي حيال الحرب الأمريكية على العراق لعام 2003 والذي اتضح من جرائه مدى تعارض مصالح طرفا التحالف وما عكسه من تعارض المواقف بينهما، حيث أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أرادتا عراقا مجزءا لما يوافق مصالحهما في المنطقة، إثر تفكك وحدة وقوة العراق وما يتبعه من نشوء دولة كردية مستقلة تزيد من حماس أكراد الأتراك وحتى أكراد الدول المجاورة على الانفصال عن الدولة الأم، وما ينجم عنه من خلق جو من التوتر والحروب في المنطقة ككل وبالأخص تركيا، وهو ما يجر إلى خلق تهديد إقليمي لأمنها وأمن الدول العربية، في مقابل استفادة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بتقسيم العراق عن طريق زعزعة قوته ووحدته وما يمتد عنه من نتائج وخيمة إلى الدول المجاورة، والتي تتشارك معه في الحدود والأوضاع نظرا لما يربط أمن العراق بأمنها وفي مقدمتها تركيا، سوريا وإيران في مقابل فتح أسواق إسرائيلية وتوسعها في المنطقة منافسة لأقوى دول المنطقة، وهو ما يوحي باستهداف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لأكبر وأقوى الدول في المنطقة المنافسة لهما.

كما أن للعدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006 والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008.[2] وما زاد من اتساع الهوة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل هو ما حدث إثر إهانة السفير التركي سنة 2009 من قبل إسرائيل وما عقبه من انسحاب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" من جلسة المنتدى "دافوس" الاقتصادي في سويسرا احتجاجا على عدم السماح له بإكمال رده على مداخلة للرئيس الصهيوني "شيمون بيريز" بشأن مبررات العدوان على غزة.[3]

وما زاد أكثر من توتر علاقات تركيا بإسرائيل هو ما قامت به تركيا إثر عرضها للمسلسل الدرامي "وادي الذئاب"، الذي عبر عن مختلف الأعمال الوحشية لإسرائيل أمام القنوات العالمية ككل، وبالتالي

---

[1]– محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

[2]– رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 148.

[3]– شيماء نعمان، "مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية"، **تقرير لصحيفة الزمان التركية**،(2013/5/12)، في:
http://www.islammemo.cc/tkarer/takrer-motargam/2009/02/09/76877.htm/

كشفه أمام المجتمع الدولي عامة. الأمر الذي يوحي بعدم رضا تركيا بأعمال إسرائيل الإجرامية، والمعبر عن سوء علاقة هذه الأخيرة بأنقرة.[1]

فضلا عن ما قامت به إسرائيل من أعمال ذات الأثر البالغ في تردي علاقاتها بتركيا كدعوتها لعمل نصب تذكاري لضحايا الأرمن على يد الأتراك في إسرائيل وما سبقه من دعم اللوبي الإسرائيلي لموقف الكونغرس الأمريكي والبرلماني السويدي بإدانة مذابح الأرمن، واستمرت هذه التطورات الدالة على توتر العلاقات بين الدولتين إلى أن جاء موعد الرسالة الأكثر قسوة والمتمثلة في غارة القوات الإسرائيلية على أسطول الحرية سنة 2010.[2]

ففي نظر الباحث قد عبر هذا الفعل عن أهم المؤشرات التي تؤكد على سيناريو الخلاف التركي – الإسرائيلي والتنافس الشديد بينهما، حيث أن تركيا قامت بإعداد أسطول الحرية الذي كان يحوي مساعدات العديد من الدول، متجها نحو قطاع غزة لمساعدة الفلسطينيين بفك الحصار عليهم، والذي إثره قام الفعل الإسرائيلي الشنيع الذي اتسم بالوحشية مستهدفا في ذلك سفينة تركية كان يحمل عليها العلم التركي. الأمر الذي يدل على الفعل المقصود من إسرائيل لا الاعتباطي، الذي عكس وحشية إسرائيل أمام المجتمع الدولي ككل، لأن الهجوم كان على المياه الدولية، في مقابل ذلك أنه حدث عبر عن نجاح دبلوماسي تركي في اختبار إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، كما عبر عن الدور الإقليمي الهام الذي بإمكان تركيا القيام به في المنطقة، والمجسد لإحدى إستراتيجيات توجهاتها السياسية الجديدة كصنعها للأمن بدلا من استهلاكه فحسب. وهو ما خلق جو من الثقة بينها وبين الدول الإقليمية، وخلق لها هيبة كبيرة يحسب لها ألف حساب، وهو ما كشف عن توجه تركيا نحو الشرق خاصة فترة حكم حزب العدالة والتنمية ذوي الجذور الإسلامية الداعي للسلام، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما عبر عن إدراك تركيا وصحوتها الإسلامية لنصرة الإخوان المسلمين في غزة من يد المعتدي الإسرائيلي، في ظل سكوت الرأي العام العالمي عن ما تقوم به من انتهاكات في حق العزل الفلسطينيين.

والجدير بالذكر أن تركيا لم تتحرك بمفردها في مواجهة إسرائيل، فقبيل اتصال نيتنياهو أردوغان، قام هذا الأخير بالاتصال بكل من الرئيس المصري "محمد مرسي" ورئيس الوزراء اللبناني "نجيب ميقاتي" بغية اطلاعهم على المستجدات الأخيرة فيما يتعلق بمفاوضات إنهاء أزمة العلاقات بين تركيا وإسرائيل،

[1]– رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص .

[2]- محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

علاوة على ذلك فقد اتصل أردوغان برئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" لإبلاغه بالتطورات ذاتها، كما أكد "أردوغان" للقادة العرب أن صفقة تطبيع العلاقات بين البلدين تضمنت رفع الحصار الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية، وهو ما عبرت عنه إشارة وزير الخارجية التركي "داوود أوغلو" إلى أن رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" طلب موافقة كل من رئيس وزراء حماس في غزة "إسماعيل هنية" ورئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس أبو مازن" قبل قبول الاعتذار الإسرائيلي، وقد سبق التطورات الأخيرة على مسار العلاقات التركية – الإسرائيلية إقدام تركيا في ديسمبر 2012 على عقد صفقة مع حلف "الناتو"،[1] تقضي برفع الفيتو عن مشاركة إسرائيل في أنشطة الحلف، مقابل الاستجابة السريعة من دول الحلف للمطالب التركية الخاصة بنشر بطاريات صواريخ "باتريوت" على الحدود التركية مع سوريا، ويتضح هنا أن تركيا حاولت أن تجعل من توتر علاقاتها مع إسرائيل أحد أهم العوامل التي تعزز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وتدفع بتقدم وتطور علاقاتها بالدول العربية انطلاقا من أن سبب توتر واضطراب العلاقات مع إسرائيل يرجع إلى تبني تركيا للمواقف العربية في مواجهة السياسات الإسرائيلية، كما أن قبولها الاعتذار من إسرائيل ما هو إلا تعبيرا عن إخضاع إسرائيل للمطالب التركية وفي مقدمتها تلبية مطالب تركيا برفع إسرائيل لحصارها على قطاع غزة، كما جعلت تركيا اعتذار إسرائيل إحدى إستراتيجيات تعزيز حضورها الإقليمي لبناء وحفظ أمنها في المنطقة لما أصبح لهذه الأخيرة من تحديات تواجهها ليس في إطار علاقاتها بإسرائيل فحسب، بل إثر مسارات التفاعلات الإقليمية التي ترتبط بأمن تركيا الإقليمي، وهو ما يدفع بتركيا لتنسيق جهودها وسياساتها مع بعض القوى الإقليمية المعتدلة كدول الخليج، بالإضافة إلى اتجاهها لدعم علاقاتها مع مصر، عقب وصول حركة الإخوان إلى السلطة في مصر، وهو ما يحد من تطور علاقات تركيا بإسرائيل نتيجة لما تفرضه الأوضاع والتفاعلات الإقليمية على طبيعة التحالف، ليتحول هذا الأخير من الجيد إلى الأسوأ، وما يعكسه من توجه تركيا للتحالف مع دول الجوار للحفاظ على أمنها الإقليمي، وهو ما يزيد من شكوك ومخاوف إسرائيل تجاه تركيا وما ينجم عنه من أزمة ثقة، وبالتالي تدهور العلاقات بينهما.

وقد عبر الاعتذار الإسرائيلي حسب التصور التركي عن امتصاص للغضب التركي فحسب، وليس عن تحسن العلاقات بين أطراف التحالف، وهو ما عكس عدم حماس الحكومة التركية في مرحلة ما بعد الاعتذار الإسرائيلي لسرعة عودة العلاقات مع إسرائيل لسابق عهدها، متحججة بذلك بجملة من الذرائع

[1] – محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

كإصرارها على رفع الحصار عن قطاع غزة، وربطها بتطبيع علاقاتها بإسرائيل وبمدى تطبيق هذه الأخيرة لكامل الاتفاق بين الدولتين، ولعل أهم ما يعبر عن توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية، هو تأثر الأساس الذي بني عليه التحالف الإستراتيجي الوثيق بين الطرفين، والمتمثل في الجانب العسكري، هذا الأخير الذي تأثر سلبا بتوتر العلاقات السياسية، وما نجم عنه من تراجع في العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين خاصة منذ الهجوم على "أسطول الحرية"،[1] وقد تجسد ذلك من خلال قيام تركيا بتجميدها لما لا يقل عن **اثني عشر** مشروعا دفاعيا مع إسرائيل، بما في ذلك اتفاق بقيمة **خمسة مليار دولار** لشراء دبابات، وآخر بقيمة **ثمانمائة مليون دولار** لشراء طائرات دوريات وإنذار مبكر، كما منعت تركيا الطائرات العسكرية الإسرائيلية من التحليق في الأجواء التركية بالإضافة إلى استبعادها لإسرائيل من مشاركتها في مناورات "نسر الأناضول"، والتي شارك فيها حلف الناتو، واستخدمت تركيا حق النقد "الفيتو" لمنع إسرائيل من المشاركة في قمة الحلف في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في ماي 2011، كما حالت تركيا دون تعين ممثل لإسرائيل في مقر الحلف في بروكسل، وذلك بعدما كانت قد عارضت في أفريل 2012 منع إسرائيل من عضوية "منظمة التعاون والتنمية"، وكرد إسرائيلي على تركيا قامت إسرائيل بمناورات "نوبل دينا" في نفس توقيت مناورات "نسر الأناضول" التي أجرتها إسرائيل مع كل من اليونان والولايات المتحدة الأمريكية في شرق البحر المتوسط، والتي عبرت عن تهديد من قبل إسرائيل وقبرص اليونانية التي وقعت إسرائيل معها العديد من الاتفاقيات العسكرية، وقد أشارت كل هذه التطورات إلى أن تركيا قد اختارت طريقها نحو تطوير قدراتها العسكرية ذاتيا، وبالتعاون مع بعض الشركاء الإقليميين والدوليين. فمناورات "نسر الأناضول" شاركت فيها "المملكة العربية السعودية" للمرة الثانية، وشاركت فيها دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى، فيما لم تشارك فيها إسرائيل، وقد تعمقت علاقات التعاون العسكري، الأمني والاستخباراتي بين تركيا والعديد من الدول العربية، وقد اتسمت هذه العلاقات بالتنظيم والهيكلة والتعقد بشكل دوري، وتتابع كافة التطورات والتفاصيل في هذا الإطار.[2]

كما رحب سائر العرب بالتعامل مع تركيا وليس بشكل منفرد، بغية تكوين سياسة عربية جديدة تجاه تركيا، وبالتالي تقديم لهذه الأخيرة بديلا أفضل من تعاملها مع إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، عن طريق إحلال استثمارات عربية (خليجية) داخل تركيا، وما ينجم عنه من فوائد على الطرفين، علاوة على سحب الأموال العربية من البنوك الأوروبية والأمريكية، ووضعها في البنوك العربية

[1] – محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

[2] – محمد خليل عبد القادر، مرجع سابق.

والتركية، بدلا من ذهاب فوائدها لدعم التسليح في إسرائيل وتشجيع السياحة العربية لتركيا وتقديم النفط العربي لتركيا بأسعار جد مغرية، وتفعيل التبادل التجاري بين طرفا التحالف العربي التركي، في مقابل إمداد تركيا بالمياه للدول العربية التي تعاني شحا في مواردها المائية، أفضل من إمدادها لإسرائيل مقابل اقتسام معها أطراف فوائد الربح الكبيرة من المنطقة جراء التحالف معها، في مقابل تنصيبها بالدور المركزي في المنطقة جراء تعاونها مع الدول العربية، وهو ما يحول دون استغناء تركيا عن كل البدائل التي تطمح تحقيقها أي دولة من الدول الكبرى في المنطقة، والذي يحول دون قدرة أية مؤسسة علمانية ولا غيرها على إحباط هذا التعاون، وبالتالي فإن لتسوية الخلافات المائية بين تركيا، سوريا والعراق وفقا للقانون الدولي، إضافة إلى اعتراف العرب بدولة القبارصة الأتراك، وحشد الدعم لها من أجل حصولها على الاعتراف بها من قبل كافة الدول الإسلامية.[1]

وهذه في نظر الباحث معظمها مؤشرات دالة على عودة تركيا للشرق في مقابل توتر علاقاتها بإسرائيل، نظرا لتيقن تركيا بمدى أهمية علاقاتها بالوطن العربي، الذي يوفر لها القيام بدورها الإقليمي الهام في المنطقة. باستغنائها عن إسرائيل، وبالتالي نجاح تركيا في منافستها لإسرائيل وباقي الدول الغربية التي تطمع في المنطقة ببلوغها للدور المركزي الإقليمي بدلا من بقائها مهمشة داخل الغرب، ولعل ما زاد من نجاح كل هذه الخطوات هو توفر الجو الملائم لكل التوجهات التركية الجديدة، خاصة إثر فوز حزب العدالة والتنمية بمقاليد الحكم في تركيا ذو الجذور الإسلامية الذي يسهل على قيام منظومة جديدة في المنطقة لصالح تركيا والدول العربية، مما يفسح المجال أمام جو التنافس التركي– الإسرائيلي في المنطقة باعتبارهما الطرفان المناط لهما رعاية المشروع الشرق أوسطي الجديد في المنطقة، والدولتان الوحيدتان في المنطقة المقربتان من الغرب صاحبتا هذا المشروع، ولقوتهما العسكرية وأنظمتهما السياسية الديمقراطية وتطورهما الصناعي.

ولعل أن وجود بعض المزايا لصالح تركيا تميزها عن إسرائيل وتؤهلها للفوز بالدور المركزي في المنطقة، التي تنافسها إسرائيل عليه كموقعها الجيو الإستراتيجي الهام، الذي يجعلها بمثابة الجسر الرابط بين الغرب والشرق، بالإضافة إلى مكانتها الهامة لدى الغرب، وفي نفس الوقت فإنها تمثل جوهرة الشرق لما لها من ترحيب كبير بها داخل الأوساط العربية، في مقابل نفور شديد من إسرائيل، وما يزيد من مزايا تركيا أكثر قوة عن مزايا إسرائيل هو أصلها الإسلامي، حيث أن غالبية الأتراك مسلمين وهو ما يزيد أكثر

[1]– رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص 185.

من دعم سياسات الحزب الحاكم حاليا في تركيا وترحيب الدول العربية الإسلامية بدور تركيا المركزي في المنطقة، في مقابل تهميش وإذلال الدخيل الإسرائيلي، وهو ما يجبر الولايات المتحدة الأمريكية إن اضطرت للاختيار بين تركيا وإسرائيل للوقوف في صف تركيا التي تتمتع بكل المؤهلات من أجل إنجاح مشروعها الشرق أوسطي الجديد، كل هذا يجعل تركيا تسارع بتوطيد علاقاتها مع الدول العربية على حساب علاقاتها بإسرائيل.

الأمر الذي يقود إلى التوتر والخلاف، وحتى إلى اشتداد التنافس بين البلدين، وهو ما يبقي علاقات التحالف مرهونة تحت فعل التأثيرات والمتغيرات والتفاعلات والأوضاع السائدة في المنطقة، التي تعكس التغير في المواقف والاتجاهات لطرفا التحالف وما ينجر عنها من تغير المصالح، وبالتالي تغير في طبيعة التحالف.

وفي الأخير يمكن للباحث القول، وكخلاصة على ما تطرقت الدراسة لمعالجته، من تنوع لسيناريوهات علاقات تحالف تركيا بإسرائيل نتيجة لمرونة وتميع هذه الأخيرة بما يخدم مصالح وتوجهات طرفا التحالف. الأمر الذي عكس تحالف متذبذب، تارة استقرار وتطور أمام تلاقي المصالح وتارة أخرى توتر وتباعد في العلاقات، وهو ما يقود الدارس للحكم على هكذا تحالف بأن الطابع الذي يكتسيه يبقى مرهون بالتفاعلات والمواقف، والمتغيرات الإقليمية والدولية، التي تجر للتغير في المصالح التي تحدد نوع التحالف.

خاتمـة:

مما سبق يتضح أن التحالف التركي– الإسرائيلي أنشأته الظروف والمصالح المشتركة لكلا البلدين، هذه الأخيرة التي تتغير بتغير التفاعلات الإقليمية والأحداث والمواقف الدولية بما يخدم توجهات واستراتيجيات كل طرف، وعلى هذا الأساس فقد اتسم التحالف التركي– الإسرائيلي بالمرونة والتميع في شتى المجالات. الأمر الذي أضفى عليه طابع التذبذب واللااستقرار نتيجة لاتسامه بالديناميكية، وهو ما توقفت عنده هذه الدراسة البحثية بتسليطها الضوء على فحوى وحيثيات هذا التحالف، حيث اتضح أن الإمبراطورية العثمانية الإسلامية السابقة التي كانت غير مستعدة للتقرب من اليهود، أو الاعتراف بهم بسقوطها عام 1924، وتقسيم تركتها من قبل الدول الأوروبية، غيرت من توجهاتها نحو الغرب. وهو ما عبر عن سلسلة التغيرات في سياسات تركيا التي أصبحت تدعوا للعلمنة، خاصة فترة حكم مصطفى كمال

أتاتورك. هدا الأخير الذي أضفى على تركيا كل مظاهر العلمنة المعبرة عن التوجه التركي الجديد نحو الغرب، خاصة اثر دخولها لمنظمة حلف الشمال الأطلسي "الناتو" سنة 1952 كمكافأة من الولايات المتحدة الأمريكية على حمايتها من المد الشيوعي سابقا واعترافها بإسرائيل، بالإضافة إلى رغبات تركيا المتكررة للاندماج في الدائرة الأوروبية، وفي هذا الشأن استعملت تركيا إسرائيل كورقة رابحة تسهل من انضمامها للاتحاد الأوروبي، وقد شكل الاعتراف التركي بالكيان الصهيوني نقطة تحول هامة في بداية التحالف التركي – الإسرائيلي، بالإضافة إلى دور العسكريين في تركيا البالغ الأهمية الذي ساهم في تقريب تركيا من الغرب، كما ساهم في رفع درجات التحالف إلى أعلى درجاته إلى أن وصل للتحالف الاستراتيجي الوثيق. ولعل ما دعم تركيا أكثر على توجهها نحو الغرب في مقابل ابتعادها عن العرب هي جملة الظروف التي هيأتها فترة نهاية الحرب العالمية الأولى 1919، أين تولد جو من عدم الثقة بين العرب وتركيا، في مقابل إحلال تبادل وثيق لهذه الأخيرة مع الغرب. وعليه فقد عبر التحالف التركي– الإسرائيلي عن ثمرة المصالح المشتركة، التي هيأت لها الظروف الإقليمية والدولية جوا من التلاحم في التوجهات والمخاطر لدى كل من تركيا والكيان الصهيوني، كاشتراكهما في التوجه نحو النظام الشرق أوسطي الجديد بالإضافة إلى اشتراكهما في التهديد الموجه لأمنهما والمتمثل في الدول العربية، ولعل اكبر نقطة اشتركتا فيها هي الطرف المساعد على تحالفهما والمتمثل في القوة العالمية العظمى "الولايات المتحدة الأمريكية".

غير أن هذا التحالف الوثيق سرعان ما تراجع، خاصة عند تحول المصالح التركية إلى محيطها العربي، كاعتراف هذا الأخير بقبرص التركية الذي ساهم في إعادة جو الثقة من جديد بين تركيا والعرب، وما نجم عنه من تلاحم وتقارب علاقات الطرفان ببعضهما البعض. وهو ما عبر عن فضاء للتعاون الوثيق والمساندة التركية خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولعل ما ثمن عودة تركيا لمحيطها الإقليمي أكثر هو فوز حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية بمقاليد الحكم في تركيا سنة 2002 الذي كان له أثره البالغ في تراجع علاقات أنقرة بتل أبيب، نتيجة لما افرزه من سياسات جديدة في توجهات ومواقف تركيا الجديدة، كتبني هذا الأخير لقاعدة تصفير الخلافات بينها وبين دول الجوار الإقليمي، خاصة تجاه الدول العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وهو ما اقتضته مصالح تركيا وإستراتيجيتها الجديدة تماشيا والأوضاع والظروف والتحولات السائدة في المنطقة، وفي طبيعة صانعي القرار التركي وما نجم عنها من أزمة ثقة بين تركيا وإسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة

على هذا فقد اتخذت تركيا من قاعدة تعدد الأبعاد والتوجهات في علاقاتها الخارجية إحدى بنود سياساتها الجديدة، التي وسعت من فجوة تراجع علاقاتها بالغرب نتيجة لإعادة توجيه اهتمامها بمختلف الأطراف والأقطاب الدولية بما يتواءم ومصالحها الحيوية، نتيجة لإدراك تركيا بمدى خطورة وعدم فاعلية علاقاتها بقطب واحد وإهمالها لبقية الأقطاب الدولية الأخرى، وما تولد عنه من انخراطها في علاقات تعاون مع العديد من الدول حتى ولو كان ذلك منافيا لعلاقاتها بالغرب. وفعلا قد تجسدت مخالفة تركيا لقرارات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إثر الحرب الأمريكية على العراق لعام 2003، نتيجة لعدم تلاقي مصالح تركيا بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، كون أن تركيا اتخذت موقفا مناقضا لقرار تقسيم العراق نتيجة لما يلحقه هذا الأخير من تهديدات لتركيا في المنطقة، كإقامة دولة كردية مستقلة في العراق تهدد أمن تركيا، وهو ما يدخل ضمن الأمن المشترك الذي أصبح يهدد الجميع، فتهديد دولة حتى ولو كان داخلي ما هو إلا امتداد لتهديد الدول المجاورة لها، نتيجة للتقاطع في المصالح التي تعبر عن التهديد المشترك الذي أصبح يمس الجميع، وهو ما يقود الدول المشتركة في التهديد لخلق فضاء من التعاون من أجل التصدي للتهديد المشترك، وقد تمثل التهديد المشترك لتركيا إثر حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل اللتان اتفقتا حول تقسيم العراق لما يخدم مصالحهما الحيوية في المنطقة، كإقامتهما من جراء هذا التقسيم لأسواق كبرى تغزو أسواق تركيا والدول العربية، بالإضافة إلى جعلها منطقة لعمل جهاز الموساد الإسرائيلي للتجسس على تركيا والدول العربية. وهو ما أدى بهذه الأطراف إلى تبني قرارات موحدة مخالفة للقرار الأمريكي والإسرائيلي والذي تمثل في رفض الأطراف المتضررة من هذا القرار وفي مقدمتهم تركيا، التي أشادت بقرار إبقاء عراقا موحدا، ولعل هذا ما شكل نقطة تحول فارقة في سياسة وتوجهات تركيا الجديدة والتي جسدتها تركيا على أرض الواقع، وهو ما زاد تثمين جهود حزب العدالة والتنمية الذي تبنى إستراتيجية جد ذكية في سياساته الداخلية والخارجية التي تقوم على التوازن في المواقف. وهو ما أثر على نفسية القادة الإسرائيليين الأمر الذي عكس جو التوتر الذي طرأ على علاقات تركيا بإسرائيل، وهو ما أثبته الواقع عندما أهين "اردوغان" في مؤتمر دافوس بسويسرا، بالإضافة إلى إهانة السفير التركي سنة 2009 من قبل إسرائيل، ولعل ما زاد الوضع أكثر اشتعالا هو ما حدث جراء الفعل الشنيع الذي قامت به إسرائيل إثر هجومها على أسطول الحرية سنة 2010، الذي عبر عن الفعل المقصود من تركيا لا الاعتباطي، نتيجة لكونه وقع على المياه الدولية مستهدفا سفينة تركية "مافي مرمرة" تحمل العلم التركي وقد خلف 9 مدنيين أتراك مع اقتياد بقيتهم للتحقيق معهم في إسرائيل، علاوة على ذلك فالهجوم موجها ضد قافلة محملة

بالعديد من المساعدات الإنسانية من قبل العديد من الدول وفي مقدمتهم تركيا بغية فك الحصار على قطاع غزة المحاصر سنة 2008، الأمر الذي كشف وحشية وأعمال إسرائيل اللاإنسانية على الفلسطينيين العزل أمام الرأي العالمي، في مقابل ذلك فقد خلق هذا الهجوم تنافر شديد في علاقات تركيا بإسرائيل إثر إعطاء تركيا أهمية بالغة للقضية الفلسطينية بتنديدها الكبير بالأعمال الإسرائيلية الوحشية المنتهكة في حق الفلسطينيين العزل وما تبعه من ممارسة تركيا ضغوطات على إسرائيل بالإضافة إلى ربط علاقاتها بإسرائيل بمدى استفاء هده الأخيرة لكل شروط تركيا التي بتحققها يرجع التحالف إلى ما كان عليه سالفا غير أن إسرائيل تبنت إستراتيجية جد ذكية منذ نشأتها عن طريق بحثها عن حلفاء إقليميين من أجل نيلها للدعم والاعتراف بهويتها في المنطقة، وعلى هذا الأساس فبتراجع علاقاتها بتركيا أقامت علاقات مع اليونان ودول القوقاز والتشيك وآخرون، وبما أن معظم هذه الأخيرة لم تجد نفعا لإسرائيل كما هو الشأن بالنسبة لتركيا، بالإضافة إلى جملة الضغوطات الأمريكية على إسرائيل من أجل تحسين علاقاتها بتركيا نتيجة لأهمية هذه الأخيرة في الإستراتيجية الغربية المسطرة في المنطقة خاصة في غضون اشتعال هذه الأخيرة بالعديد من الأزمات وفي مقدمتها الأزمة السورية ومالها من تداعيات سلبية على أمن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحتى تركيا نتيجة لاشتراك كل من تركيا وإسرائيل في الحدود السورية وعلى هذا الأساس جاء الاعتذار الإسرائيلي من تركيا على ما حدث خاصة في عامي 2009 و2010، وبما أن مصالح الحليفان تلاقت جراء الأزمة السورية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة عملهما المشترك من أجل تفادي تداعياتها السلبية، وهو ما عبر عن إعادة تقارب علاقات تركيا بإسرائيل، وفي الأخير يبقى الحكم على طابع التحالف التركي – الإسرائيلي مرهون بالظروف الإقليمية والدولية يخضع لمصالح البلدين، بالإضافة إلى الأساس العسكري والأمني الذي قام عليه التحالف، كل هذا يقود الباحث للحكم على أنه مهما يصل التحالف التركي – الإسرائيلي إلى درجات التراجع، فانه لا يصبو لحالة فك التحالف بل يبق يكتسي طابع التذبذب المستمر نتيجة للتذبذب في مصالح البلدين.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

الكتب:

1. إسماعيل، صادق محمد، **المياه العربية وحروب المستقبل**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012).
2. أوغلو، أحمد داوود، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
3. إيشلر، أمر الله (محررا)، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).
4. بكر، حسن، **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد**، (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2002).

5. بيليس، جون وسميث، ستيفن، **عولمة السياسة العالمية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة، 2004).
6. الجاسر، محمد طه، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، (بيروت: دار الفكر، 2002).
7. دانيلوف فلاديمير، ايفانوفيتش، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، يوسف إبراهيم الجهماني (مترجما)، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
8. درويش، هدى ، **الإسلاميون وتركيا العلمانية**، (القاهرة: دار الآفاق العربية، 1998).
9. دلي، حسين خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (د.م.ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999).
10. هلال، رضا، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان..الصراع بين المؤسسة العسكرية والصراع السياسي**، (القاهرة: دار الشروق، 1999).
11. هلال، علي الدين وآخرون، **العرب والعالم: مشروع استشراف الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
12. الحروب، خالد، **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية.. التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية**، (فلسطين: معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، 2008).
13. الطويل، رواء زكي يونس، **مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي عشرين**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010).
14. الكعكي، يحيى أحمد ، **الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986).
15. اللاوندي، سعيد، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).
16. لو مارشان، فيليب وراضي، لميا، **إسرائيل فلسطين غدا**، يوسف طومد (مترجما)، (د.م.ن: دار الجيل الجديد، 1998).
17. محفوظ، عقيل سعيد، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
18. مصطفى، محمد كامل، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995).

19. مصطفى، محمود نادية وعزت، رؤوف هبة (محرران)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002).
20. مهنا، محمد نصر، **الإعلام والسياسة في المواجهة العربية – الإسرائيلية: دراسة تطبيقية**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2009).
21. ميشال، نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
22. النعيمي، أحمد، **تركيا والوطن العربي**، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998).
23. ــ، **النظام السياسي في تركيا**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010).
24. نور الدين، محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997).
25. ــ، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).
26. ــ، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
27. ــ، **تجربة الإسلاميين في تركيا**، (د.ب.ن: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2011).
28. ــ، **العرب وتركيا... تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
29. سبيتان، سمير ذياب، **تركيا في عهد رجب طيب اردوغان**، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012).
30. عبد الرحمن، أسامة، **المياه العربية وإسرائيل**، (القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2012).
31. عبد العاطي، محمد (محررا)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
32. العزيري، محمد ياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993 – 2010)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

33. عمر كامل، حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتيك**، (دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
34. صبري، سميرة، **احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011).
35. صقر، محمد أحمد، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**، عبد الحميد الكيالي (محررا)، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2008).
36. خدام، منذر، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
37. الخضرمي، عمر، **العلاقات العربية – التركية: تاريخها، واقعها ونظرة في مستقبلها**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2010).
38. خماش، رنا عبد العزيز، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية**، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).
39. خولي، معمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

الرسائل الجامعية:

1. أبو مطلق، رائد محمود، "العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
2. الحجاجحة، صدام أحمد سليمان، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية – التركية في الفترة 2002 –2010"، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
3. محزم، عبد المالك، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"، مذكرة ماجستير (منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
4. عيساوة، آمنة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

5. الغول، عبد الرؤوف يسري يوسف، "أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الإسرائيلية"، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

التقارير:

1. محسن صالح وآخرون، تركيا والقضية الفلسطينية، **تقرير معلومات**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2010).
2. خالد وليد محمود، **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء... إثيوبيا دراسة حالة**، (د.م.ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).
3. مركز دراسات الشرق الأوسط، **توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك**، (عمان: 1999).

الدوريات العلمية:

1. بولنت أراس، "التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية"، **مجلة شرق نامه**، العدد 7، (القاهرة: أكتوبر 2010).
2. كوجوكشان، طالب، "خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين"، **مجلة شرق نامه**، العدد 7، (أكتوبر 2010).
3. اللباد، مصطفى، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية"، **مجلة شرق نامه**، العدد 7، (القاهرة: 2010).
4. معوض، جلال عبد الله، "التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي"، **المستقبل العربي**، المجلد 21، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
5. موسوي، حسن سيد، "التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002).

6. نور الدين، "محمد، "تركيا والإتحاد الأوروبي: الهوية والرهانات والشرق الأوسط"، **شؤون الأوسط**، العدد 116 (بيروت: 2004).

7. السامرائي، محمد أحمد، "الموارد المائية والأطماع الصهيونية"، **مجلة الفكر السياسي**، عدد 2، (1998).

8. سرور، عبد الناصر، "التعاون الإسرائيلي – التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، (غزة: 2007).

9. عبد الفتاح، بشير، "الانتخابات التركية... دوافع وحدود التغيير السياسي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151،(يناير 2003).

10. عودة، جهاد، "التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 38، (القاهرة: الأهرام، 2003).

11. رأي القدس، "مبروك لاردوغان نصير المظلومين"، **القدس العربي**، (القاهرة: 13 يونيو 2011).

المصادر الإلكترونية:

1. الباسل، رجب، "فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية في الفترة من 2002 – 2010"، في: http://www.arabs.com/showthread.php?7471

2. الحياتي، جاسم إبراهيم، **خفايا إيران–إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث**، (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2007)، في: http://majles.alukah.net/showthread.php?16897

3. مصطفى، مهند، "مستقبل العلاقات مع تركيا من المنظور الصهيوني"، **جريدة الشعب الجديد**، (2013/5/12)، في: http://elshaab.org/thread.php?ID=3417

4. نصار، فاتن، "الموقف التركي من الثورات العربية... محاولة للفهم"، **علامات أونلاين**، (2013/4/4)، في: http://www.alamatonline.net/13.php?id=986

5. نعمان، شيماء، "مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية"، **تقرير لصحيفة الزمان التركية**، (2013/5/12)، في: http://www.islammemo.cc/tkarer/takrer-motargam/2009/02/09/76877.htm/

6. عبد العزيز، هشام فوزي، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، في: http://Uqu.edu.Sa/majalat/Shariaramag/mag22/mg-012.htm

7. عبد القادر، محمد خليل، "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا إلى أين تتجه العلاقات؟"، (2013/5/12)، في: http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/04/04/

8. عبد القادر، نزار، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة، **مجلة الدفاع الوطني**، (2013/4/27)، في: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?lm=ar&id=26143

9. الشيمي، أحمد حسين، "تركيا والقضية الفلسطينية: محددات الدور ومنطلقاته"، في: http://www.hadielislam.com/arabic/index.php?pg=articles%2farticle&id=30168

10. ويكيبيديا، "العلاقات السورية – التركية"، **الموسوعة الحرة**،(2013/4/6)، في: http://ar.wikipedia.org/wiki

11. "مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الاعتذار"، **جريدة الأنباء الإلكترونية**، (مركز الدراسات العربي – الأوروبي)، (2013/5/12)، في: http://anbaaonline.com/?p=103872

ثانيا: باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. F.Stephen Larrabee, **Troubled Partnership: U.S. Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change**, (Santa Monica, ca: Rand, 2010).

الدوريات العلمية:

1. Ihsan Gurkan, "Turkish-Israeli Relations and the Middle East Peace Process", **Turkish Review of Middle East Stadies**, N° 7, (Ankra: 1993).
2. loannis N.Grigoriadis, "the Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign policy", **Middle eastern studies Programme**, N° 8, (Bilkent University: April 2010).
3. Michael Emerson, "Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?", **Policy Brief**, N° 48, (Brussels: Center for European Policy Studies, 2004).
4. Neill Lochery, "Israel and Turkey: Deepping Ties and Strategic Implications 1995-1998", **Israel Affairs**, N° 1, (1998)
5. Robert Olson, "Turkey-Syria Relations Since the Gulf War, Kurds and Water", **Middle East Policy**, N° 1, (1997).

المصادر الإلكترونية:

1. Gokhan çetinsaya, "the New Middle East, Turkey, and the Search for Regional Stability", in: http://www.acus.org/publication/us-turkey-relations-require-new-focus/cetinsaya

الفهرس

عنـــــــــــــوان	الصفحة
المقدمـــة	04
الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية.	32
المبحث الأول: تركيا الكمالية... من الخلافة إلى الدولة العلمانية.	33
المطلب الأول: واقع تركيا في ظل الخلافة العثمانية الإسلامية.	33
المطلب الثاني: العلمانية في تركيا.	36
المبحث الثاني: الكيان الصهيوني والبحث عن هوية إقليمية.	41
المطلب الأول: نشأة وامتداد الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط.	41
المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية بالقوى الإقليمية.	44
المبحث الثالث: اعتراف تركيا بإسرائيل وبداية العلاقات التركية – الإسرائيلية.	52

المطلب الأول: الاعتراف التركي بإسرائيل.. دراسة في الأسباب والدوافع.	52
المطلب الثاني: بداية العلاقات التركية – الإسرائيلية.	56
الفصل الثاني: التحالف الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي وانعكاساته على أمن الطرفان.	62
المبحث الأول: مظاهر التحالف التركي – الإسرائيلي.	63
المطلب الأول: مظاهر التحالف في المجال العسكري الأمني.	63
المطلب الثاني: مظاهر الشراكة المائية بين تركيا وإسرائيل.	73
المبحث الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن تركيا.	81
المطلب الأول: الدوافع التركية من التحالف التركي – الإسرائيلي.	81
المطلب الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن تركيا.	87
المبحث الثالث: التحالف الإسرائيلي – التركي.. دراسة في الدوافع والانعكاسات.	91
المطلب الأول: دوافع التحالف الإسرائيلي نحو تركيا.	91
المطلب الثاني: انعكاسات التحالف التركي – الإسرائيلي على أمن إسرائيل.	94
الفصل الثالث: حزب العدالة والتنمية... دراسة في تحولات السياسة الخارجية التركية وتداعياتها على علاقتها الأمنية بإسرائيل.	98
المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في ظل حزب العدالة والتنمية.	99
المطلب الأول: تأثير حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي التركي.	99
المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية لتحولات السياسة الخارجية التركية.	105
المطلب الثالث: محددات وآليات السياسة الخارجية التركية الجديدة.	120

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الخارجية التركية الجديدة على علاقاتها الأمنية بإسرائيل.	126
المطلب الأول: طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ حكم حزب العدالة والتنمية إلى غاية 2011.	126
المطلب الثاني: واقع العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد حادثة أسطول الحرية مايو 2010.	131
المطلب الثالث: التحديات الأمنية التي تواجه التحالف التركي – الإسرائيلي.	141
المبحث الثالث: تركيا الجديدة والقضية الفلسطينية...دراسة في الواقع والآفاق و المعيقات.	150
المطلب الأول: واقع العلاقات التركية – العربية في ظل الإستراتيجية الجديدة لتركيا.	150
المطلب الثاني: تأثير تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية في القضية الفلسطينية.	160
المطلب الثالث: معيقات وآفاق علاقات تركيا الجديدة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.	166
المبحث الرابع: اتجاهات مستقبلية للعلاقات الأمنية التركية – الإسرائيلية.	176
المطلب الأول: السيناريو الخطي... الذي يبقي العلاقات تكتسي طابع التذبذب.	177
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي.. نمو العلاقات وتطورها إلى تحالف وثيق.	182
المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي.. توتر العلاقات والتنافس بين الحليفان.	186
خاتمة	194
ملاحق	199
قائمة المراجع	229
فهرس	238